

مَبَاحِثُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ وَتَطَبِيقَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْقَضَائِيَّةِ



د. حَنَانُ فَيْسَلُ الْكِبَرَوَيْي

أَسَاتِذُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَأُصُولُهُ الْمَشَارِكُ فِي جَامِعَةِ الْمَلِكِ فِي صِل

نسخة منقحة ومزيدة



مَنْدَارُ الْوَحْشِ لِلنَّشْرِ

مباحث في
علم أصول الفقه
وطبائعه الفقهية والقضائية

تأليف

د. حنان هلال يبرودي

أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله المشارك في جامعة الملك فيصل

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

نسخة منقحة ومزودة

مدار الوطن للنشر

③ مدار الوطن للنشر ، ١٤٣٩ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بيرودي ، حنان فتال
مباحث في علم أصول الفقه وتطبيقاته الفقهية والقضائية .
/ حنان فتال بيرودي - الرياض ، ١٤٣٩ هـ
٢٨٤ ص : ٢٤×١٧ سم
ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٢٤٢-١١-٧
١ - أصول الفقه .
العنوان
ديوي ٢٥١
١٤٣٩ / ١٠٣٠٩

رقم الإيداع : ١٤٣٩ / ١٠٣٠٩
ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٢٤٢-١١-٧

حقوق الطبع
محفوظة

الطبعة الثانية
(١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م)
نسخة منقحة ومزودة



المملكة العربية السعودية - الرياض المقر الرئيسي
مخرج ١٥ مقابل جامع الرابحي ت : ١١٤٧٩٢٠٤٢ -

مكتبي التوزيع

الرياض : ٥٠٣٢٦٩٣١٦ - الفريد : ٥٠٤١٤٣١٩٨
مسؤول الجهات الحكومية : ٥٠٣٢٩٣٧٦٦٠

www.madaralwatan.com.sa
pop@madaralwatan.com.sa
madaralwatan@hotmail.com
madaralwatan2020@gmail.com

الموقع
الإلكتروني
البريد
الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم أكرمنا بنور الفهم وافتح علينا بمعرفة العلم، وسهّل أخلاقنا بالحلّم، واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وبعد :

فإنّ من المقاصد الرئيسة التي يطلبها العلماء في التّأليف تبسيط المعلومة وعرضها بما يناسب روح العصر ومتطلباته، ولذلك نقرأ في ترجمة الإمام الباجوري رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ من حرصه على تبسيط الفقه الشافعي في مصنفاته الفقهية سُمّي عند العلماء بفاضح العلم، وإنّ الباحث في مصنفات المتقدمين في علم أصول الفقه ليجد صعوبة بالغة في فهم عبارات الأصوليين لما اشتملت عليه من ألفاظ جزلة وعبارات مختصرة، ومالت لاستعمال أساليب المناطقة " علماء المنطق " في الحجج والبراهين ومناقشة الأدلة العقلية .

وبما أنّ علم أصول الفقه بالنسبة للفقه بمنزلة الجذع من الشجرة، وبما أنّ الفقه لا يفهم دون أصول الفقه، وأنّ كل باحث في العلوم الشرعية لابدّ له من فهم الأطر الرئيسة من علم الأصول حتى يفهم ما يبحث فيه من علم، فقد وجدت الحاجة الماسّة في كل عصر وزمان إلى إعادة في صياغة المعلومات لهذا العلم بما يتناسب مع مستويات طلاب هذا العصر، وهذا باب من أبواب تجديد العلم .

وهذا الكتاب هو جهد من المؤلفة لعرض موضوعات علم أصول الفقه بطريقة مبسطة تتناسب مع المنهج التعليمي الجامعي، و تربط هذا العلم بالواقع من خلال ربط موضوعاته بالتطبيقات الفقهية، واعتمدت المؤلفة في جمع مادته على مؤلفات الأصول القديمة منها والحديثة، سائلة المولى عزَّجَل أن يكتب له القبول لطلاب العلم، وأن يجعله علماً يُتَفَع به في

حياة من كتبه ويكون صدقة جارية لها بعد الموت عملاً بقوله ﷺ: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" (١).

وقد قسمت هذا المنهج إلى أربعة عشرة وحدة تدريسية، بعدد الأسابيع الدراسية للفصل الدراسي مع اعتبار الأسبوع الأول أسبوعاً تمهيدياً، والأسبوع السادس عشر أسبوع مراجعة، وفي هذا تسهيل لأستاذ المقرر في وضع خطته التدريسية، مع مراعاة التوصيف المعتمد للمنهج وفق خطة الكلية.

وفي الختام، وعملاً بحديث رسول الله ﷺ: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" (٢) فإن من الواجب المحتّم عليّ أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

- سعادة الدكتور باسل محمود الحافي، زوجي المتخصص في علم الفقه و أصوله، والذي كان له الفضل في مراجعة مادة هذا الكتاب، وإعطاء الملاحظات المهمة فيه.

- وسعادة الأستاذ الدكتور عبد الله الديرشوي، الذي اطلع مشكوراً على المادة العلمية للكتاب وأبدى ملاحظاته القيمة.

- والشكر موصول لسعادة الدكتور خالد الحصين، عميد كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل الذي اعتمد فكرة الكتاب، وتابع إجراءاته.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

حنان مسلم قتال يبرودي

(١) متفق عليه.

(٢) رواه الترمذي.

الفصل الأول

التعريف بعلم أصول الفقه

المبحث الأول : تعريف علم أصول الفقه

المبحث الثاني : موضوع علمي أصول الفقه و الفقه

المبحث الثالث : العلاقة بين علمي أصول الفقه و الفقه

المبحث الرابع : أهمية دراسة علم أصول الفقه

المبحث الخامس : نشأة علم أصول الفقه و تدوينه

المبحث السادس : استمداد علم أصول الفقه

المبحث السابع : مناهج التأليف في علم أصول الفقه

الوحدة الدراسية الأولى التعريف بعلم أصول الفقه

وتشمل :

- المبحث الأول : تعريف علم أصول الفقه
- المبحث الثاني : موضوع علمي أصول الفقه و الفقه
- المبحث الثالث : العلاقة بين علمي أصول الفقه و الفقه
- المبحث الرابع : أهمية دراسة علم أصول الفقه
- المبحث الخامس : نشأة علم أصول الفقه و تدوينه
- المبحث السادس : استمداد علم أصول الفقه
- المبحث السابع : مناهج التأليف في علم أصول الفقه

أهداف الوحدة :

- ١- أن يُعرّف الطالب كلاً من علمي الفقه و أصول الفقه
- ٢- أن يذكر الطالب العلاقة بين علمي الفقه و الأصول
- ٣- أن يبين الطالب أهمية دراسة علم أصول الفقه
- ٤- أن يشرح الطالب كيفية تدوين علم الأصول و نشأته
- ٥- أن يعدد الطالب مناهج التأليف في علم أصول الفقه

المبحث الأول: تعريف علم أصول الفقه

أصول الفقه : مصطلح مركب تركيباً إضافياً من كلمتين ؛ إحداهما أصول، والثانية: الفقه .^(١)

و للوصول إلى معرفة معنى أصول الفقه لا بدّ من بيان ما يراد بمركّبيه :

١ - تعريف كلمة أصول :

أصول جمع أصل، وهو في اللغة منشأ الشيء و ما يبنى عليه غيره^(٢)، سواء أكان الابتداء حسياً أم عقلياً .

أما اصطلاحاً : فقد استعمل في معاني كثيرة أشهرها :^(٣)

١ / الدليل : فيقال : أصل هذا الحكم من الكتاب هو آية كذا، أي دليله من الكتاب، كقوله : الأصل في تحريم الزنا هو قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢] أي الدليل على تحريمه الآية الكريمة .

٢ / القاعدة : كقول النحاة الأصل في الفاعل الرفع و في المفعول النصب، أي القاعدة المستمرة هي الرفع في الفاعل و النصب في المفعول .

٣ / الراجع : فيقال : الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجع في الكلام حمله على الحقيقة وكقاعدة الأصل في المنافع الإباحة .

٤ / المستصحب : فيقال لمن كان متيقناً الطهارة و شك في الحدث : الأصل الطهارة، أي

(١) الكافي : د. الخن، /١٣/ .

(٢) التعريفات : الجرجاني، مادة الأصل / ٨٥/ ، تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جزي / ٨٩/ ، أصول الفقه : أبو النور زهير ٨ / ١ .

(٣) نهاية السؤل ١ / ١٥ ، أصول الفقه : أبو النور زهير ٨ / ١ ، الكافي / ١٣/ ، الوجيز في أصول الفقه : د. وهبة الزحيلي / ٨/ .

تستصحب الطهارة حتى يثبت الحدث .

٥ / الأصل : ما يقابل الفرع، مثل الخمر أصل النبيذ، و الأب أصل للولد .

و هناك معاني أخرى عديدة ...

٢ - تعريف كلمة الفقه :

- الفقه لغة : مطلق الفهم^(١)، قال تعالى حكاية عن قوم شعيب: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ مَا فَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا قَوْلُ﴾ [هود: ٩١] أي : ما نفهم، و في المصباح المنير : (الفقه فهم الشيء)^(٢)

- الفقه اصطلاحاً هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية^(٣).

شرح التعريف^(٤) :

♦ العلم : وصول النفس إلى معنى الشيء^(٥) ؛ فإن كان طريق الوصول إليه بدليل قطعي فهو العلم اليقيني، و عرّف بأنه الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل، و إن كان طريق الوصول إليه بدليل ظني فهو العلم الظني كخبر الأحاد^(٦)، و المراد بالعلم هنا المعنى الأعم الذي يشمل النوعين ؛ فإن الأحكام الشرعية تثبت بأدلة قطعية و ظنية^(٧) .

(١) نهاية السؤل ١ / ١٥، أصول الفقه : أبو النور زهير ٨ / ١ .

(٢) المصباح المنير، مادة : فقه / ٢٨٤ .

(٣) نهاية السؤل ١ / ١٩ إرشاد الفحول للشوكاني / ١٧، علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف / ١١ .

(٤) ينظر شرح التعريف في : تشنيف المسامع ١ / ٩١-٩٧، أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ١ / ٢٢-٢٣ .

(٥) التعريفات للجرجاني، مادة العلم / ٢٣٢ .

(٦) هذا قول الجمهور، و ذهب بعض العلماء إلى أنه يفيد العلم، و فسره بعض المحققين بأنه يفيد العلم النظري، أي

وجوب العمل به . الكفاية للخطيب البغدادي ١ / ٨٨، ٩١، شرح النخبة "نزهة النظر" لابن حجر / ٥٢،

البحر المحيط للزركشي ٦ / ١٣٤، المختصر الوجيز في علم أصول الفقه، د محمد عجاج الخطيب / ١٢٦ -

١٢٧ .

(٧) تقريب الوصول / ٩٠ .

♦ الأحكام : جمع حكم، و يراد به ما يثبت لأفعال المكلفين من وجوب أو ندب أو حرمة أو كراهة أو إباحة أو صحة أو فساد أو بطلان ..

♦ الشرعية : و هذا قيد للدلالة على أنها منسوبة إلى الشرع، أي مأخوذة منه، فلا يدخل في التعريف :

أ - الأحكام العقلية : كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء .

ب - الأحكام الحسية : كالعلم بأن النار محرقة .

ج - الأحكام الثابتة بطريق التجربة : كالعلم بأن السم قاتل -بأمر الله - .

د - الأحكام اللغوية : كالعلم بأن كان وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر .

♦ العملية : أي المتعلقة بأفعال المكلفين و أعمالهم، كصلاتهم و بيوعهم و جنایاتهم، سواء أكانت أفعالاً ترتبط بالجوارح أو العقيدة، أو الأقوال .

♦ المكتسبة : أي الاستفادة و المأخوذة و المستنبطة .

♦ الأدلة التفصيلية : أي الأدلة الجزئية التي يتعلق كل منها بمسألة خاصة، و ينص على حكم معين لها، مثل :

أ- قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فهذا دليل تفصيلي، أي دليل جزئي يتعلق بمسألة خاصة و هي صيام رمضان، و يدل على حكم معين لها، و هو وجوب هذا الصيام .

ب- قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فهذا دليل تفصيلي، أي دليل جزئي يتعلق بمسألة خاصة و هي نكاح الأمهات، و يدل على حكم معين لها، و هو حرمة هذا النكاح .

فالأدلة التفصيلية إذاً تدلنا على حكم مسألة، و هي موضوع بحث الفقيه ليتعرف على الأحكام التي جاءت بها مستنداً على ذلك بما يقرره علماء أصول الفقه من قواعد و مناهج للاستنباط.

٣- تعريف علم أصول الفقه :

و بالنظر في تعريفى مركبى علم أصول الفقه، نتوصل إلى أن المراد بعلم الأصول هو غير المراد بعلم الفقه، إذ علم أصول الفقه هو :

العلم بالقواعد و الأدلة الإجمالية التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه ^(١) .

♦ و القواعد، هي قضايا كلية ينطبق حكمها على الجزئيات التي تندرج تحتها، فيُعرف بها حكم هذه الجزئيات ^(٢) .

-فقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] يفيد وجوب الوفاء بالعقد.

-و قوله تعالى : ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢] يفيد وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ .

فلاحظ أن صيغ الأمر الواردة في الآيات السابقة دلت على الوجوب لأنها جاءت بصيغ الأمر إعمالاً لقاعدة : الأمر يفيد الوجوب ^(٣) ، و عن طريق هذه القواعد الأصولية يتوصل المجتهد إلى استنباط أحكام الفقه .

♦ أما الأدلة الإجمالية : فهي المصادر التشريعية التي تؤخذ منها الأحكام الشرعية، و هي: القرآن، و السنة، و الإجماع، و القياس، و الاستحسان، و الاستصلاح، و الاستصحاب، و العرف، و شرع من قبلنا، و مذهب الصحابي، و سد الذرائع..... الخ

فيدرس الأصولي هذه المصادر من حيث حجيتها، و أقسامها، و مراتبها، و دلالتها على الأحكام، و تقديم بعضها على بعض عند التعارض ..

(١) إرشاد الفحول / ١٨ / ، التعريفات مادة أصول، / ٨٥ /

(٢) التعريفات، مادة القاعدة / ٨٥ /

(٣) إلا إذا صرفته قرينة عن هذا الوجوب كما سيأتي في باب الأمر - بإذن الله -

المبحث الثاني: موضوع علمي أصول الفقه و الفقه:

موضوع علم أصول الفقه، هو الأدلة الشرعية من حيث كونها أداة الاستنباط، والأحكام الشرعية من حيث كونها نتيجة الاستنباط و أنها تثبت بالأدلة .

أما موضوع الفقه، فهو فعل المكلف من حيث ما يثبت له من الأحكام الشرعية^(١) ..

فالأصولي يبحث في الأدلة الإجمالية، و يضع القواعد و يؤصلها، و الفقيه : يبحث في الأدلة الجزئية مطبقاً عليها القواعد الأصولية التي توصل إليها الأصولي و قعدها ليصل من خلالها إلى الأحكام الجزئية .

و مثال ذلك :

لو سُئل فقيهٌ : ما حكم الزنا ؟ .. يجيب : هو حرام . فإذا سُئل ما الدليل ؟ قال : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢] فإذا سُئل كيف استنبطت من هذه الآية حرمة الزنا ؟ يجيب الفقيه : من خلال القاعدة الأصولية التي توصل إليها الأصولي، وهي أن النهي يفيد التحريم، فالله عز و جل نهى عن الزنا، فإذا الزنا حرام .

فإذا تجلّى عمل الفقيه في إيصال السائل إلى حكم الله فيما يتعلق بالفعل، و تجلّى عمل الأصولي في وضع قاعدة يُستند إليها في الوصول إلى الحكم الشرعي .

المبحث الثالث: العلاقة بين علم أصول الفقه و علم الفقه

كثيراً ما يختلط على الناس هذان المصطلحان، فيظن العوام منهم أو من كان في بداية طريق طلب العلم الشرعي أنهما شيء واحد، و مدلولان على علم واحد .. وهذا كلام غير سديد مطلقاً فكلّاً من المصطلحين له مدلوله الخاص، و هو علم قائم بذاته، و لكن لشدة التلازم بين هذين العلمين و كون كل منهما متمماً للآخر، فإن ثمة علاقة قوية تقوم بينهما .. إذ إن علم أصول الفقه ما هو في الحقيقة إلا المنبع الذي يستقى منه علم الفقه، و يتتهل ليصل إلى حكم الله في المسائل و الأفعال و الأقوال التي تصدر عن المكلف و يحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها .

و يمكن تمثيل العلاقة القائمة بينهما بالعلاقة القائمة بين جذور الشجرة و فروعها و ثمارها . فعلم أصول الفقه هو ذاك الجذر الذي لا تستقيم حياة الشجرة بدونه ؛ إذ عن طريقه يصل الغذاء إليها لتفيض به على الأغصان و الفروع لتنتج الثمار اليانعة و التي هي الأحكام الشرعية، أي علم الفقه .

فعلم أصول الفقه إذاً هو الأساس الذي يمدّ الفقه بالقواعد الأصولية التي يتعامل معها الفقيه ليصل إلى حكم الله في المسائل من وجوب و ندب و كراهة و حرمة ...

و بناء على ما سبق فلا حياة للفقيه دون علم الأصول فهو الأساس الذي يبنى عليه الفقيه أحكامه، و لا عمل لعلم الأصول دون الفروع إذ هي مجاله و عليها تطبيقاته .

المبحث الرابع: أهمية دراسة علم أصول الفقه

كما سبق يتضح أن علمي الأصول و الفقه يتفقان على أن غرضهما هو التوصل إلى الأحكام الشرعية، إلا أن علم الأصول يبين مناهج الوصول و القواعد الأصولية لطرق الاستنباط، أما الفقه، فهو يستنبط الأحكام فعلاً استناداً على ما قدّمه علم الأصول من مناهج وقواعد، و من هنا تظهر أهمية دراسة علم أصول الفقه و التي تتجلى فيما يلي ^(١) :

١/ التعرّف على مصادر التشريع الإسلامي -الأدلة الإجمالية - التي اعتمدها علماء أصول الفقه في استنباطاتهم، و على القواعد التي وضعوها و اعتمدوها ليعرف المسلم أن وصول المجتهدين إلى أحكام الله في المسائل لم يكن اعتباطاً و لا مجرد مصادفة و لا هوى، وإنما قام على أسس علمية و قواعد منهجية .

٢/ إنّ من لم يصل إلى مرتبة الاجتهاد محتاج أيضاً للتعرّف على هذا العلم ؛ ليعرف كيف استنبط المجتهدون الأحكام الشرعية ؟ و ماذا كان دليلهم ؟ فيطمئن قلبه إلى ما وصلوا إليه من أحكام و لا يكون مجرد حافظ أو مقلد دون الاطلاع على منهجية الاستنباط، في الوصول إلى الأحكام الشرعية .

٣/ أهمية هذا العلم لواضعي القوانين الوضعية و شرّاحه، لأنّ علماء القانون يعتمدون على قواعد علم أصول الفقه في مجال التطبيق في ميدان القضاء و المحاماة ؛ لأنه يركز على أدلة علمية لا مجال للقدح فيها أو الغصّ من شأنها .

(١) الوسيط في أصول الفقه، د. وهبة الزحيلي / ٢٦-٢٧ / ، الكافي ، الخن / ١٩ / .

المبحث الخامس : نشأة علم أصول الفقه وتدوينه :

نشأ علم أصول الفقه و وُجد مع وجود الفقه، فما دام هناك حاجة إلى أحكام فقهية، فالحاجة إذاً قائمة للعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى تلك الأحكام، و ذاك هو علم أصول الفقه .

و عليه، فعلم الفقه و الأصول وجدا منذ بداية التشريع الإسلامي و بعثة النبي ﷺ، ولذا نجده ﷺ قد أشار إلى العديد من قواعد علم الأصول و مبادئه في أحاديثه، و سمّاها أحيانا باسمها الأصولي، و أطلق أحيانا أخرى ..

١ - فنجده ﷺ يجتهد و يعلم أصحابه الاجتهاد، و يستعمل هذا المصطلح الذي هو أحد فصول و مباحث علم الأصول، فحين يبعث معاذاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن يسأله : كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أقضي بسنة رسول الله ﷺ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله و لا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد برأبي و لا آلو، فضرب رسول الله ﷺ على صدره، و قال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله ^(١) .

و الرسول ﷺ قد قاس و علم أصحابه القياس و إن لم يسمه بهذا المصطلح، و لا أدل على قياسه من الحديث الذي رواه ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - و فيه : أن امرأة من خثعم جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله، إن أُمي نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج، أفأحج عنها، فقال ﷺ نعم حجي عنها، أ رأيت لو كان على أُمك دين أكنت قاضيته؟ قالت : نعم، قال : " فاقضوا الله الذي له، فإن الله أحق بالوفاء " ^(٢)

(١) الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، رقم ١٣٢٧، ٦٠٧/٣ .

(٢) البخاري، كتاب الحج، باب النذور عن الميت، رقم ١٧٥٤، ٦٥٦/٢ .

٢- و نجد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بعد النبي ﷺ يعملون بقواعد علم الأصول في استنباطاتهم للأحكام، وإن لم يسمّوا تلك القواعد بأسمائها التي دَوَّنَها العلماء فيما بعد.

فالصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فقيه الصحابة - عندما كان يقول : إن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها تنقضي بوضع حملها لقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِذَا أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤] ويستدلّ بأن سورة الطلاق التي فيها هذه الآية نزلت بعد سورة البقرة التي فيها قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤] إنما كان يشير بهذا الاستدلال إلى قاعدة من قواعد علم الأصول، وهي أن النصّ اللاحق ينسخ النصّ السابق إذا ورد بنفس الحكم .

- سيدنا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد قاس عندما سئل في حدّ شارب الخمر، فقال : إنه إذا شرب هذى وإذا هذى افتري و حدّ المفترى ثمانون جلدة .

- و عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عمل بالمصلحة المرسلة عندما جمع المسلمين على مصحف واحد.

٣- و التابعون و الفقهاء من بعد الصحابة عندما اجتهدوا في الأحكام الفقهية إنما اعتمدوا على موازين وقواعد هي المسماة بعلم الأصول ..

و هذا كله يؤكد أن علم أصول الفقه أصيل أصالة الشريعة الإسلامية .. إلا أن تدوينه وتهذيبه و الكشف عنه إنما كان في القرن الثاني الهجري، تماماً كما كان الحال بالنسبة إلى علم قواعد اللغة العربية، فقواعد اللغة العربية موجودة مع وجود العرب، فقد كانوا يرفعون الفاعل، و ينصبون المفعول، و يجرون المجرور، دون أن يقولوا هنا فاعل مرفوع أو هنا حرف جر، لكن العلماء بعد ذلك وضعوا لتلك اللغة قواعد النحو و الإعراب، و أطلقوا عليها التسميات، لكن هذا لا يعني أن قواعد اللغة لم تكن موجودة قبل تدوين علم النحو ..

و ذات الكلام ينطبق على علم الأصول ؛ فهو موجود و لكن تدوين قواعده و وضع أغلب مصطلحاته إنما ظهر في القرن الثاني الهجري، فالتدوين كاشف عن وجود هذا العلم لا

منشئ له ^(١)، و كان من الأسباب التي دفعت العلماء لهذا التدوين ^(٢) :

١ - اتساع الفتوحات الإسلامية و اختلاط العرب بغيرهم، ممّا أدى إلى كثرة الاشتباهات و الاحتمالات في فهم النصوص .. و هذا ما دفع العلماء إلى وضع قواعد لغوية أصولية تعين على فهم النصوص و تبين طرق الاستنباط الصحيح فيها .

٢ - كثرة الاجتهاد و المجتهدين و تعدد طرقهم في الاستنباط، و اتساع النقاش و الجدل ممّا حدا بالعلماء إلى وضع قواعد و ضوابط للاجتهاد تكون موازين في تحديد أهل الاجتهاد .
و بناءً على ما سبق فقد دوّن علم أصول الفقه و قعدت قواعده و ظهرت ضوابطه، و كان أول من كتب في علم أصول الفقه هو الإمام القاضي أبو يوسف ^(٣) صاحب أبي حنيفة، إلا أنه لم يصل إلينا مما كتبه شيئاً ^(٤) .

و لقد قام شبه إجماع على أنّ أول من دوّن في هذا العلم على شكل مرتّب و منظم و وصل إلينا ما كتبه، هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي في كتابه الرسالة، قال ابن خلدون في مقدمته:

" و كان أول من كتب فيه الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أملى فيه رسالته المشهورة، تكلم فيها في الأوامر و النواهي و البيان و الخبر و النسخ و حكم العلة المنصوصة من القياس، ثم كتب فقهاء الحنفية فيه، و حققوا تلك القواعد و وسعوا القول فيها " ^(٥) .

(١) ينظر أصول الفقه ، أبو زهرة / ١٢ / .

(٢) علم أصول الفقه، خلاف / ١٦ /، أصول الفقه، زيدان / ١٥ /

(٣) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت ١٨٢ هـ)، وهو من أكبر تلامذة الإمام أبي حنيفة، رحمهما الله، و أول من نشر مذهبه .الأعلام للزركلي ٨ / ١٩٣

(٤) الوجيز في أصول الفقه ، الزحيلي / ١٦ / .

(٥) مقدمة ابن خلدون / ٥٤٦ / .

المبحث السادس: استمداد علم أصول الفقه

عندما وضع العلماء منهج علم أصول الفقه و قواعده و أسسه و ضوابطه، فإنهم استمدوا تلك القواعد من مصدري التشريع الأساسيين، وهما : الكتاب و السنة، فاستنبطوا تلك القواعد منها معتمدين خلال ذلك على ^(١) :

١ / قواعد اللغة العربية و أساليبها في البيان، لأن كتاب الله تعالى بها أنزل و رسول الله ﷺ بها بين الأحكام، فباللغة العربية عرفت دلالات الألفاظ من حقيقة و مجاز، و عموم و خصوص، و إطلاق و تقييد

٢ / مقاصد الشريعة الإسلامية و أسرارها، حيث جاءت الشريعة بكافة أحكامها لمراعاة مصالح العباد بجلب النفع لهم و دفع المفسدة عنهم .

٣ / قواعد المنطق للاستعانة بالأقيسة المنطقية .

المبحث السابع: مناهج التأليف في علم أصول الفقه

كما انقسم الفقهاء إلى مدارس في الفقه (مدرسة الحديث، و مدرسة الرأي، و مدرسة تتوسط بين الحديث و الرأي) كذلك انقسم علماء أصول الفقه إلى مدارس متعددة ^(١)، سلكوا فيها منهجين اثنين في التأليف و التدوين لعلم أصول الفقه، و تمحور الخلاف بين المنهجين في كيفية تقرير القاعدة الأصولية، هل يطلب أن تكون سابقة على الفروع و التطبيقات كشأن جميع النظريات الفلسفية، أو أن الفروع الاجتهادية المنقولة عن إمام المذهب هي الأصل، والنظرية تبع لها؟ ^(٢)، وفيما يلي بيان لتلك الطرق:

١ - منهج المتكلمين (طريقة المتكلمين) وهو مذهب الجمهور :

و يمتاز هذا المنهج بتحرير المسائل، و تقرير القواعد الأصولية وفق الدلائل و البراهين القائمة على الاستدلال العقلي و البراهين النصية و اللغوية و الكلامية، بغض النظر عن الفروع الفقهية، فخصائص هذا المنهج إجمالاً ثلاث، تتمثل :

- بالاعتماد على الاستدلال العقلي المجرد .

- عدم التعصب لمذهب فقهي معين .

- الاقتصار على الفروع الفقهية لمجرد التوضيح و المثال ^(٣) .

و بمعنى آخر، تنطلق هذه الطريقة في منهجها في أصول الفقه من القواعد إلى الفروع . و إمام هذه الطريقة هو الإمام الشافعي، رَحِمَهُ اللهُ، الذي وضع أصوله قبل فقهه .

و من أشهر كتب هذا المنهج :

- اللمع للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) .

- البرهان لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨هـ) .

(١) الكافي الوافي / ٢٤ /

(٢) ينظر : الوجيز في أصول الفقه، الزحيلي، أ. د. وهبة / ١٧ / .

(٣) الوجيز في أصول الفقه، / ١٧ / .

- المستصفي لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ).

٢- منهج الفقهاء (طريقة الفقهاء) :

وهذه الطريقة قد سارت باتجاه التأثير بالفروع، فهي تقرر القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم، مبينين أنها هي القواعد التي لاحظها أئمتهم عندما فرعوا الفروع، وهذه الطريقة هي طريقة فقهاء الحنفية^(١)، وصارت تعرف باسمهم، إذاً منهج هذه الطريقة يقوم على الانطلاق من الفروع لتأصيل القاعدة.

ومن أشهر كتب هذه الطريقة :

- أصول الجصاص للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ).

- تقويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله بن عمر القاضي الدبوسي (ت ٤٣٠ هـ).

- أصول السرخسي للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت ٤٨٣ هـ).

٣- الطريقة الثالثة : الجمع بين الطريقتين وتسمى (طريقة المتأخرين) :

ظهر في القرن السابع الهجري طريقة جديدة في التأليف في أصول الفقه، جمعت بين طريقتي المتكلمين و الحنفية، عني أصحابها بتحقيق القواعد الأصولية و إثباتها بالأدلة، ثم تطبيقها على الفروع الفقهية، منهم بعض الحنفية و بعض الشافعية، و سميت بطريقة المتأخرين^(٢).

ومن أشهر الكتب المؤلفة على هذه الطريقة :

- جمع الجوامع، لتاج الدين السبكي الشافعي (ت ٧٧١ هـ).

- التحرير لابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١ هـ).

- مسلّم الثبوت، لمحّب الله ابن عبد الشكور (ت ١١١٩ هـ).

(١) الكافي الوافي / ٢٦ / .

(٢) الوجيز في أصول الفقه / ١٩ / . الزحيلي .

تدريبات الوحدة الأولى

١- عرّف علم أصول الفقه، وبيّن الغاية منه .

٢- بيّن صحة العبارات التالية بوضع علامة صح أو خطأ .

أ- نشأ علم أصول الفقه بعد عصر التابعين .

ب- عمل أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالمصلحة المرسلة عندما جمع المسلمين على مصحف واحد.

ج- من الوسائل الضرورية لفهم علم أصول الفقه قواعد المنطق .

د- موضوع علم أصول الفقه هو فعل المكلف من حيث ما يثبت له من الأحكام الشرعية .

٣- تعددت مناهج التأليف في علم أصول الفقه، بيّن إلى أي منهج تتبع كل من الكتب التالية، مع ذكر اسم المؤلف :

م	اسم الكتاب	المنهج الأصولي	اسم المؤلف
١	البرهان		
٢	المستصفى		
٣	تقويم الأدلة		
٤	جمع الجوامع		

الفصل الثاني

مباحث الحكم الشرعي

ويشمل :

المبحث الأول : التعريف بالحكم الشرعي وأقسامه الأصلية

المبحث الثاني : الحاكم

المبحث الثالث : المحكوم فيه

المبحث الرابع : المحكوم عليه

الوحدة التدريسية الثانية مباحث الحكم الشرعي وتشمل :

وتشمل :

- المطلب الأول : التعريف بالحكم الشرعي
- المطلب الثاني : أقسام الحكم الشرعي
- الفرع الأول : الحكم التكليفي : تعريفه -أقسامه

أهداف الوحدة :

- ١- أن يبين الطالب تعريف الحكم الشرعي و الحكم التكليفي
- ٢- أن يعدد الطالب أقسام الحكم الشرعي
- ٣- أن يذكر الطالب الصيغ التي تدل على كل قسم من أقسام الحكم التكليفي
- ٤- أن يقارن الطالب بين أقسام الحكم التكليفي عند الجمهور و الحنفية

المبحث الأول: التعريف بالحكم وأقسامه الأصلية

إن معرفة الحكم الشرعي هو الغاية الأساسية التي يهدف إليها كل من علمي الفقه و الأصول، إلا أن علم الأصول ينظر إليه من جهة وضع القواعد و المناهج الموصلة إليه و المعينة على استنباطه، بينما ينظر علم الفقه إليه باعتبار استنباطه فعلاً و تطبيقه على المكلف وفق قواعد الأصول^(١) ..

المطلب الأول: تعريف الحكم الشرعي :

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تحييراً أو وضعاً^(٢) .

شرح التعريف :

- خطاب الله : كلامه سبحانه و تعالى، و يشمل ما جاءنا عنه مباشرة وهو القرآن، أو ما جاءنا عنه بالواسطة وهو السنة، و بقية مصادر التشريع الإسلامي من إجماع و قياس و مصلحة و عرف ...

لأن هذه المصادر تستند في النهاية إلى القرآن و السنة، و بناءً عليه ؛ فالأدلة الشرعية كلها كاشفة لخطاب الله تعالى و مظهرة للحكم الشرعي الذي يريده الله، و ليست مثبتة له^(٣) .

- المتعلق : أي المرتبط .

- بأفعال المكلفين : أي بما يصدر عن المكلف وهو عام يشمل ما يصدر عنه من فعل جوارح أو عقيدة أو أقوال، لأن الحكم كما يتعلق بالأفعال كإيجاب الصلاة و الزكاة و الحج يتعلق بالأقوال كتحریم الغيبة و النميمة، و يتعلق كذلك بالاعتقاد مثل اعتقاد الوحدانية لله

(١) أصول الفقه، أبو زهرة / ٢٦ / .

(٢) نهاية السؤل ١ / ٣٠، إرشاد الفحول / ٢٣ /

(٣) البحر المحيط ٧ / ١٠ .

واجب^(١).

والمكلف : هو البالغ العاقل الذي بلغته الدعوة وتأهل للخطاب^(٢) . و بالتالي لا يتعلق خطاب الله بالصبي و لا المجنون و لا الساهي و لا النائم و لا بمن عاش في مكان لم تبلغه دعوة الإسلام .

- طلباً : أي يوجه الله الخطاب للمكلف بطلب، يطلب منه فيه فعل أمرٍ ما أو ترك أمرٍ ما، و عليه فالطلب ينقسم إلى طلب فعل أو طلب ترك، و طلب الفعل يشمل الإيجاب و النذب، و طلب الترك يشمل التحريم و الكراهة .

- أو تخيراً : و المراد بذلك التسوية بين فعل الشيء أو تركه دون ترجيح أحدهما على الآخر و هي الإباحة^(٣) .

- أو وضعاً : و المراد بالوضع جعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً، أو رخصة أو عزيمة^(٤) .

و يترتب على تعريف الحكم الشرعي عند الأصوليين أمران :^(٥)

الأول : إن خطاب الله المتعلق بغير أفعال المكلفين لا يسمى حكماً عند الأصوليين، مثل :

-خطابه المتعلق بذاته و صفاته، كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٌ عَلَيْهِ﴾ [الحجرات: ١٦] .

-و خطابه المتعلق بما خلقه من جمادات، كقوله تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَسْحُورَاتٌ

بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: ٥٤] .

(١) الكافي / ٤١ / ، أصول الفقه، أبو النور زهير / ٣٧ / ١ .

(٢) المرجعين السابقين بنفس الموضع .

(٣) نهاية السؤل / ٣٢ / ١ .

(٤) ألحق بعض العلماء العزيمة و الرخصة بالحكم التكليفي، و ذهب البعض الآخر إلى أنها من أقسام الحكم الوضعي، و هو ما اعتمدته، ينظر : أبة زهرة، أصول الفقه / ٤٧ / ، البغا، د مصطفى، أصول الفقه / ٢٣٣ /

النملة، د عبد الكريم، المذهب في علم أصول الفقه / ١ / ٤٥٣ .

(٥) تشنيف المسامع، السبكي / ١ / ٩٩ .

- و كذلك خطابه المتعلق بأفعال المكلفين، و لكن لا على سبيل الطلب أو التخيير أو الوضع، كما في القصص القرآني، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ﴾ [الروم: ١-٢] و كما في إخباره عن خلقه للمخلوقات: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] .

الثاني: إن الحكم عند الأصوليين هو نفس خطاب الله، أي نفس النص الشرعي (آية، حديث، أثر) أما عند الفقهاء فهو أثر هذا الخطاب، أي ما يتضمنه هذا الخطاب :

- فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، هذا النص المتعلق بالزنا هو نفسه الحكم الشرعي عند الأصوليين، أما عند الفقهاء فهو أثر هذا الخطاب، أي ما تضمنه النص الشرعي وهو في الآية حرمة الزنا .

- وقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، هذا النص نفسه هو الحكم الشرعي الوضعي عند الأصوليين، و جعل الدلوك سبباً لوجوب الصلاة، و شغل ذمة المكلف بها هو الحكم الفقهي عند الفقهاء .

المطلب الثاني: أقسام الحكم الشرعي :

ينقسم الحكم الشرعي كما سبق في تعريفه إلى قسمين : الحكم التكليفي، و الحكم الوضعي .. لأن خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين إما أن يتعلق بفعل المكلف على سبيل الطلب أو التخيير، و هذا هو الحكم التكليفي، و إما أن يتعلق بفعل المكلف على سبيل الوضع، و هذا هو الحكم الوضعي، و بيان ذلك كالتالي :

الفرع الأول: الحكم التكليفي

تعريفه : هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخييراً .

و هذا التعريف يشمل :

أ- ما اقتضى طلب فعل من المكلف .

ب- ما اقتضى طلب ترك من المكلف .

ج - ما اقتضى التخيير بين الفعل و الترك .

سبب تسميته :

سمي هذا النوع بالحكم التكليفي لأن فيه كلفة على الإنسان و هذا ظاهر فيما طلب فيه الفعل أو الترك، و أما ما فيه التخيير فقد جعل أيضاً من الحكم التكليفي :

أ - إما لأنه مختص بالمكلف حيث لا يكون التخيير إلا لمن يصح إلزامه بالفعل و الترك^(١)

ب - أو أن التكليف أطلق على المباح من باب التغليب^(٢) .

مثاله :

- مثال طلب الفعل : قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] .

- مثال التخيير بين الفعل و الترك قوله تعالى : ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]

- مثال طلب الترك، قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء ٣٢] .

أقسام الحكم التكليفي :

١ - عند الجمهور : ينقسم الحكم التكليفي عند الجمهور إلى خمسة أقسام وهي : الواجب (الفرض)، المندوب، الحرام، المكروه، المباح .

أولاً : الواجب :

١ - تعريفه : ما طلب الشارع من المكلف فعله طلباً حتماً ؛ بأن اقترن بما يدل على الإلزام^(٣) .

٢ - الصيغ التي تدل على الوجوب :

(١) المسودة، آل تيمية / ٣٦ / .

(٢) إرشاد الفحول / ٢٣ / ، الوجيز د. الزحيلي / ١٢٢ /

(٣) تشنيف المسامع ١ / ١٢٢

هناك عدة صيغ تدل على أن الخطاب يقصد به الحتم والوجوب، وهي :

أ- صيغة الأمر : كقوله تعالى : ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] .

ب- المصدر النائب عن الفعل، كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] أي فاضربوا الرقاب .

ج- الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، كقوله تعالى : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧] .

د- مادة الفعل : كقوله تعالى : ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] .

٣/ حكم الواجب :

يلزم الإتيان به، ويمدح فاعله، ويثاب على الفعل، ويعاقب تاركه ويذم على الترك، و يكفر من أنكره إذا ثبت بدليل قطعي .

٤/ أقسام الواجب :

لِلوَجِبِ تَقْسِيمَاتٌ أَرْبَعَةٌ مِنْ نَوَاحٍ مُّخْتَلِفَةٍ ^(١) :

التقسيم الأول : الواجب من جهة وقت أدائه :

إما مؤقت بوقت، أو مطلق عن التوقيت .

(١) الواجب المؤقت : هو ما طلب الشارع فعله حتماً في وقت معين ، كالصلوات

الخمس، فقد حدّد لكل صلاة منها وقتاً معيناً بحيث لا تجب قبله، و يأثم المكلف إن أخرها عنه بغير عذر ..

و كصوم رمضان لا يجب قبل الشهر و لا يؤدّى بعده، و كذلك كل واجب عيّن الشارع

(١) نهاية السؤل ١/ ٤٤، إرشاد الفحول / ٢٤، علم أصول الفقه، خلاف / ١٠٦ / .

وقتاً لفعله، فإذا أداه المكلف في وقته كان أداءً، وإن أخره إلى ما بعد وقته سمّي قضاءً .

(٢) الواجب المطلق عن التوقيت : وهو ما طلب الشارع فعله حتماً ولم يعين وقتاً لأدائه كال كفارة الواجبة بسبب الحنث في اليمين، فليس لها وقت معين، فإن شاء الحانث كفر بعد الحنث مباشرة، وإن شاء كفر بعد ذلك، مع أفضلية الإسراع بالأداء تبرئة للذمة .

التقسيم الثاني : الواجب من جهة المطالب بأدائه :

إما واجب عيني، وإما واجب كفائي .

١- فالواجب العيني : هو ما طلب الشارع فعله حتماً من كل فرد من أفراد المكلفين، ولا يجزئ قيام مكلف آخر به عنه، كالصلاة والزكاة، والوفاء بالعقود، وحضور الجمعة ..

٢- الواجب الكفائي : وهو ما طلب الشارع فعله حتماً من مجموع المكلفين، لا من كل فرد منهم، بحيث إذا قام به بعض المكلفين فقد أدّى الواجب، وسقط الإثم والخرج والمطالبة عن الباقي .

وإذا لم يقم به أي فرد من أفراد المكلفين أثموا جميعاً بإهمال الواجب، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصلاة على الموتى، والصناعات التي يحتاج إليها الناس ؛ فهذه الواجبات مطلوب وجودها في مجموع الأمة أيّاً كان من يفعلها، لأن المصلحة تتحقق بوجودها من بعض المكلفين، ولا تتوقف على قيام كل مكلف بها .

فالواجبات الكفائية يطالب بها مجموع أفراد الأمة، بحيث إن الأمة بمجموعها عليها أن تعمل على أداء هذا الواجب، فالقادر بنفسه وماله على أدائه عليه أن يقوم به، وأما غير القادر فعليه أن يبحث من يقدر على القيام به، فإذا أدى الواجب سقط الإثم عنهم جميعاً، وإذا أهمل أثموا جميعاً، أثم القادر لإهماله واجباً قادراً على فعله وأثم غيره لإهماله حث القادر على فعله، وهذا مقتضى التضامن في أداء الواجب .

فلو رأى جماعة غريقاً يستغيث، و منهم من يحسن السباحة و يقدر على إنقاذه، و منهم من لا يحسن ذلك، فالواجب على من يحسن السباحة إنقاذه، و إن لم يبادر إلى هذا الواجب من تلقاء نفسه وجب على غير القادر حثّه على فعل ذلك و أداء الواجب، فإن أنقذ فلا إثم على أحد، و إن لم ينقذ أثموا جميعاً .

التقسيم الثالث : الواجب باعتبار تعيّن المطلوب به :

إما واجب معيّن، أو واجب مخيّر .

(١) الواجب المعيّن : و هو ما طلب الشارع فعله حتماً بعينه من غير تخيير للمكلف بين أمور مختلفة، كالصلاة و الصيام، و رد المغصوب إن كان قائماً، و لا تبرأ ذمة المكلف إلا بفعله بعينه .

(٢) الواجب المخيّر : و هو ما طالب الشارع بفعله حتماً لكن لا بعينه، و لكن ضمن أمور معلومة، خيّر المكلف بأداء الواجب بواحد منها ..

كخصال الكفارة في اليمين، فإن الله أوجب على من حنث في يمينه أن يطعم عشرة مساكين، أو يكسوهم أو يعتق رقبة، فلو قام المكلف بواحد من الأمور الثلاثة يكون قد أدى الواجب .

التقسيم الرابع : الواجب بالنظر إلى تقديره :

واجب محدّد، و واجب غير محدّد

(١) فالواجب المحدّد : وهو ما طالب الشارع المكلف به حتماً و بمقدار محدّد معلوم، بحيث لا تبرأ ذمة المكلف من هذا الواجب إلا بأدائه على ما حدّده الشارع ؛ كالصلوات الخمس، فكل فريضة منها مشغولة بها ذمة المكلف و لا تبرأ حتى يؤديها بعدد ركعاتها و أركانها و شروطها ..

(٢) واجب غير محدد : وهو ما طالب الشارع المكلف به حتماً، لكن دون تقديره بمقدار معين، بل بلا تحديد، مثل وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ...

ثانياً : المندوب

١- تعريفه : ما طلب الشارع فعله من المكلف طلباً غير حتم^(١) .

٢- الصيغ التي تدل على الندب^(٢) :

١- أن تكون صيغة الخطاب نفسها تدل على عدم الإلزام، كما في قوله ﷺ : (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فبالغسل أفضل)^(٣) .

٢- أن يقترن بطلبه قرائن تدل على عدم التحميم، كقوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإن الأمر بكتابة الدين للندب لا للإيجاب، بدليل القرينة التي في الآية نفسها، وهي قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ءُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ؛ فإنها تشير إلى أن الدائن له أن يثق بمدينه و يأتمنه من غير كتابة الدين عليه .

٣- حكم المندوب :

يثاب فاعله على الفعل ولا يعاقب على الترك .

٤- أقسام المندوب^(٤) :

ينقسم المندوب إلى ثلاثة أقسام :

(١) السنة المؤكدة (وتسمى سنة الهدى) :

(١) تشنيف المسامع ١/ ١٢٢

(٢) أصول الفقه، خلاف / ١١١ ، الوجيز د الزحيلي / ١٢٩ .

(٣) الترمذي، كتاب أبواب الصلاة، باب في الوضوء يوم الجمعة، ح ٤٩٧، ٢/ ٣٦٩ .

(٤) مرآة الأصول ٢/ ٣٩٢، كشف الأسرار ١/ ٦٣٠، البحر المحيط ١/ ٣٧٨ . و للفقهاء تفصيلات كبيرة في تقسيم

المندوب تنظر في مواضعها .

وهي ما واطب عليه رسول الله ﷺ من شؤونه الدينية ولم يتركه إلا مرة أو مرتين؛ ليدل على عدم فرضيته، وهذه السنة مطلوب فعلها على وجه التأكيد، ولا يستحق تاركها العقاب، بل اللوم والعتاب يوم القيامة.

ومثال ذلك:، صلاة ركعتين قبل صلاة الفجر، وركعتان بعد المغرب، وصلاة التراويح.

(٢) السنة غير المؤكدة: (المستحب):

وهو ما فعله الرسول ﷺ من شؤونه الدينية إلا إنه لم يواظب على فعله، وهذه السنة مطلوب فعلها ويثاب فاعلها ولا يستحق تاركها العقاب ولا اللوم ولا العتاب، كالتصدق على الفقير^(١) أو صيام يوم الخميس، وصلاة أربع ركعات قبل العصر.

(٣) المندوب الزائد (الأدب - الفضيلة):

ويشمل الاقتداء برسول الله ﷺ في أموره العادية التي تصدر عنه بصفته إنساناً يأكل ويشرب ويمشي ويلبس فالإقتداء به بمثل هذه الأمور كمالي، ومن محاسن المكلف، ولو تركها لا يعدّ مسيئاً، ولا يستحق لوماً ولا عتاباً. ولو فعلها بقصد التأسي، أو بدافع المحبة لرسول الله ﷺ أثيب عليها، كمن يأكل الدباء لمحبة النبي ﷺ له.

ثالثاً: الحرام^(٢)

١ - تعريفه: هو ما طلب الشارع الكف عن فعله طلباً حتماً وعلى وجه الإلزام.

وحكمه: أنه يثاب تاركه، ويأثم ويعاقب فاعله.

٢ - الصيغ التي تدل على الحرمة:

(١) أن تدل صيغة طلب الكف نفسها على أنه حتم، بأن تأتي بلفظ التحريم أو الحرمة أو

نفي الحل.

كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ

(١) إلا إذا كان هذا الفقير بحاجة ماسة وإلا هلك فتصبح الصدقة واجبة على القادر

(٢) المدخل إلى مذهب أحمد / ٦٢، علم أصول الفقه، خلاف / ١١٣

ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴿ [النساء: ١٩] و قوله ﷺ : (لا يحل لامرئ من مال أخيه شيء إلا ما طابت به نفسه) ^(١) .

(٢) أن يكون النهي عن الفعل مقترناً بما يدل على أنه حتم، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢] .

(٣) أن يكون الأمر بالاجتناب مقترناً بما يدل على أنه حتم، كقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَقُّرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠]

(٤) أن يترتب على الفعل عقوبة كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمَّا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤]

و قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء: ١٠] .

٣- أقسام الحرام ^(٢) :

الثابت من استقراء أحكام الشريعة أن الله لم يحرم شيئاً إلا لضرره و مفسدته، و هذه المفسدة إما أن ترتبط بذات الفعل المحرم أو بأمر خارج عن ذات الفعل، ولهذا فأقسام الحرام هي :

١- حرام لذاته :

و هو ما حكم الشارع بتحريمه ابتداءً، و من أول الأمر لما يشتمل عليه من مفسدة راجعة لذاته، كالسرقة، و الزنا، و أكل الميتة، و الصلاة بغير طهارة .

وحكمه: أنه غير مشروع أصلاً و لا يحل للمكلف فعله، و إذا فعله لحقه الذم و العقاب، و وقع فعله باطلاً، و لم يترتب عليه آثار شرعية كالزنا، فإنه لا يصلح لثبوت النسب، و السرقة فإنها لا تصلح لثبوت الملك، و الصلاة بغير طهارة لا تسقط الفرض عن فاعلها، و الباطل لا

(١) الدارقطني، كتاب البيوع، رقم الحديث ٨٩، ٣/ ٢٥ .

(٢) التلخيص شرح التنقيح / ٤٥١ /

يترتب عليه أي حكم، وإذا كان محلاً للعقد بطل العقد، ولم يترتب عليه أي أثر شرعي فعقد النكاح إذا كان لأحد المحارم كان باطلاً ولم يترتب عليه شيء من ثبوت نسب أو توارث أو الحل بين الزوجين .

٢- حرام لغيره (أي محرم لعارض) :

وهو ما يكون مشروعاً في الأصل ولكن عرض له واقترب به ما جعل فيه مفسدة فصار حراماً .

فالتحريم ليس لذات الفعل ولكن لأمر خارجي عنه، كحرمة الصلاة في الثوب المغصوب، فالصلاة بذاتها مشروعة بل هي واجبة، ولكن لما اتصل بها محرم وهو الغصب جاء النهي عن الصلاة في الثوب المغصوب وكذا في الأرض المغصوبة .

و حكمه : أنه مشروع بأصله وذاته، غير مشروع بوصفه الذي لحق واتصل به . و لذلك قال جمهور الفقهاء بأن الصلاة في الثوب المغصوب أو الأرض المغصوبة صحيحة و تُسقط الفرض لكنّ فاعلها آثم للغصب، و ذهب الحنابلة إلى بطلانها^(١).

رابعاً : المكروه^(٢)

١ - تعريفه : وهو ما طلب الشارع من المكلف تركه، والكف عن فعله طلباً غير حتم .

٢ - الصيغ الدالة على الكراهة :

(١) أن تدل الصيغة نفسها على الكراهة، فتأتي مادة الفعل نفسها لتدل على ذلك، كقوله ﷺ : (إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات و وأد البنات، و منعاً و هات، و كره لكم قيل و قال و كثرة السؤال و إضاعة المال)^(٣) .

(٢) أن تأتي صيغة النهي مقترنة بقرينة تدل على صرف النهي عن التحريم إلى الكراهة،

(١) الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي ١/ ٨٢٢

(٢) أصول الفقه، أبو زهرة / ٤٢ /، الوجيز، دوهبة الزحيلي / ١٣٣ - ١٣٤ /

(٣) البخاري، كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال رقم الحديث ٢٢٧٧، ٢ / ٨٤٨. مسلم، كتاب

الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، ح ٥٩٣، ٣ / ١٣٤١

كقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن بُدَّ لَكُمْ سُؤُكُمْ ﴾ و القرينة الصارفة عن التحريم إلى الكراهة، ما جاء بنفس الآية وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْءَانُ بُدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ . [المائدة: ١٠١].

٣- حكم المكروه :

أن فاعله لا يأثم ولا يستحق العقاب، ولكن قد يستحق اللوم والعتاب، وتاركه يمدح ويثاب إذا كان تركه لله .

خامساً : المباح^(١)

١- تعريفه : هو ما خيّر الشارع المكلف فيه بين فعله وتركه .

أي أن الشارع لم يطلب من المكلف أن يفعل هذا الفعل ولم يطلب منه أن يكف عنه .

٢- الصيغ التي تدل على الإباحة :

١- النص من الشارع بحل الشيء، كقوله تعالى : ﴿ آيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ [المائدة: ٥] .

٢- النص من الشارع على نفي الإثم أو الجُنَاح أو الحرج، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥] وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ [النور: ٦١] .

٣- التعبير بصيغة الأمر مع وجود القرينة الصارفة عن الوجوب إلى الإباحة، كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة: ٢] أي إذا تحللتم من إحرام الحج فالصيد مباح لكم . والقرينة الصارفة هنا هي ورود الأمر بعد النهي على رأي جمهور العلماء

(١) الوجيز، د. الزحيلي / ١٣٤ / ، أصول الفقه ، أبو زهرة / ٤٣ / ، علم أصول الفقه، خلاف / ١١٥ /

و كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الجمعة: ١٠] .

٤ - استصحاب الإباحة الأصلية للأشياء النافعة بناءً على أن الأصل فيها هو الإباحة، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩] و قد قرّر الفقهاء قاعدة بناءً على هذا وهي : " أن الأصل في الأشياء النافعة الإباحة ما لم يرد التحريم " ^(١) .

٣ - حكمه : أنه لا ثواب ولا عقاب ولا عتاب على فعله أو تركه، ولكن قد يثاب عليه بالنية والقصد، كمن يأكل أو ينام بقصد التقوي على الطاعة .

٢ - أقسام الحكم التكليفي عند الحنفية :

الحكم التكليفي عند الحنفية على سبعة أنواع وهي ^(٢) :

(١) الفرض : وهو ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً بدليل قطعي لا شبهة فيه، كأركان الإسلام الخمسة التي ثبتت بالقرآن الكريم، أو السنة المتواترة، كإقامة الصلاة فهي فرض لثبوتها بدليل قطعي، وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة: ٤٣] .

(٢) الواجب : وهو ما ثبت بدليل ظني، والدليل الظني قد يكون ظني الثبوت أو ظني الدلالة .

و مثال ذلك : قراءة الفاتحة في الصلاة فهي واجبة عند الحنفية لأنها ثبتت بدليل ظني لم يصل إلى مرتبة التواتر أو الشهرة، بل هو خبر آحاد، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) ^(٣) وكخبر الآحاد الثابت به وجوب الأضحية .

فإذاً الجمهور لم يفرقوا بين الفرض والواجب، و فرّق الحنفية بينهما ؛ فقالوا إن ثبت

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي / ١٦٦ / .

(٢) نهاية السؤل ١/ ٤٦، تشنيف المسامع ١٢٦/ ١، الوجيز، د. وهبة الزحيلي / ١٢٥ / .

(٣) البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام أو المأموم، رقم الحديث ٧٢٣، ١/ ٢٦٣، مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم الحديث ٣٩٤، ١/ ٢٩٥ .

الطلب الحتميّ بدليل قطعي كان فرضاً، وإن ثبت بدليل ظني كان واجباً، فالجمهور نظروا إلى كون الفعل لازماً على المكلف بغض النظر عن دليله من جهة قطعته أو ظنيته، فلم يفرقوا بين الواجب والفرض وجعلوهما اسمين لمسمى واحد.^(١)

(٣) النذب : وهو ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم، وفي هذا هم كالجمهور .

(٤) الحرام : وهو ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً بدليل قطعي لا شبهة فيه، كتحريم قتل النفس، وتحريم الزنا، وتحريم الربا .

(٥) الكراهة التحريمية : وهو ما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام بدليل ظني الثبوت أو الدلالة، كخبر الأحاد، مثل البيع على بيع الآخر، والخطبة على خطبة الآخر، فقد ورد النهي عنهما بدليل ظني الثبوت، وهو قوله ﷺ : (لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك أو يأذن له)^(٢) .

وبذلك فرّق الحنفية بين الحرام والمكروه تحريماً بالنظر إلى الدليل الذي ثبت فيه النهي، فإن كان دليلاً قطعياً كان حراماً، وإن كان ظنياً كان مكروه تحريماً، أما الجمهور فلم يفرقوا بينهما .

(٦) المكروه تنزيهاً : وهو ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم، كإفراد يوم الجمعة بالصوم تطوعاً وهو يقابل المكروه عند الجمهور .

(٧) الإباحة : وهي التخيير بين الفعل والترك .

(١) أصول الفقه، أبو النور زهير ٥٤ / ١ .

(٢) البخاري : ك النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه رقم ٥١٤٢

مسلم : ك النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه رقم ١٤١٢

٣- ثمرة الخلاف في التقسيم للحكم التكليفي بين الجمهور والحنفية :

١/ من حيث الحكم :

يتفق الجمهور مع الحنفية بأن كلاً من الفرض و الواجب مطلوب فعله على وجه الحتم و الإلزام، و أن تاركه يستحق العقاب .

٢/ من حيث الاعتقاد :

يتفق الجمهور مع الحنفية أيضاً بأن المطلوب فعله طلباً جازماً إن ثبت بدليل قطعي و جب كفر منكروه، بخلاف ما ثبت بدليل ظني فلا يكفر منكروه .

فالجمهور على الرغم من أنهم لا يفرقون بين الفرض و الواجب إلا أنهم يتفقون مع الحنفية، بأن منكر ما ثبت بدليل قطعي يكفر، أمّا ما ثبت بدليل ظني فلا يكفر، و بذلك يكون الجمهور قد رتبوا على القطع و الظن، ما رتبته الحنفية على كلٍ منهما أيضاً من هذا الوجه^(١) .

٣/ أمّا من حيث التأثير على الفعل : فيظهر في أن ترك المكلف للفرض يؤدي إلى بطلان العمل عند الحنفية، كما إذا ترك المصلي الركوع و السجود، و لا تبرأ ذمته إلا بالإعادة، أمّا لو ترك الواجب متعمداً فإن عمله صحيح و لكنه ناقص و عليه الإعادة ما دام الوقت باقياً، فإن لم يُعَدَّ برئت ذمته مع الإثم، و ذلك كترك قراءة الفاتحة في الصلاة . أمّا لو ترك الواجب سهواً أو خطأً لزمه سجود السهو ليحبر النقص الذي حصل في الصلاة^(٢) .

أما الجمهور فيبطل العمل عندهم بترك الفرض و الواجب^(٣) حسب مصطلح الحنفية .

(١) كشف الأسرار على أصول البزدوي ٣٠٣/٢، أصول الفقه، أبو النور زهير ٥٤/١

(٢) المفصل في الفقه الحنفي، ماجد العتر / ١٤٠

(٣) مع الانتباه إلى استثناء الجمهور أحكام الحج خاصة حيث يفرق فيها بين الركن و الواجب

تدريبات الوحدة الثانية

١ - اختر من العمود (أ) ما يناسبه من العمود (ب) .

العمود (أ)	العمود (ب)
خصال كفارة اليمين	واجب كفائي
صوم رمضان	واجب مؤقت
الصلاة على الميت	واجب غير محدد
الأمر بالمعروف	واجب غير معين

٢ - اختر الإجابة الصحيحة مما يلي بوضع خط تحتها :

- أ- الفعل المضارع المقترن بلام الأمر يدل على (الندب - الوجوب - الإباحة)
- ب- إذا اقترن الطلب بقرينة تدل على عدم الحتم فهو صيغة (الكراهة - الندب - الوجوب)
- ج- الأمر بالاجتناب المقترن بالحثم هو صيغة تدل على (التحريم - الكراهة - الإباحة)
- د- النص من الشارع على نفي الإثم هو صيغة تدل على (الندب - الوجوب - الإباحة)
- هـ- إذا جاء طلب الفعل بدليل قطعي فهو عند الحنفية (فرض - واجب - مندوب)

٣- اقرأ من آية (٨٨) حتى آية (٩٢) من سورة التوبة، و استخرج الصيغ التي دلت على الإباحة.

٤- علل لما يلي :

أ- كون النهي للتحريم في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]

ب- كون النهي للكرهية في قول الصحابي " نهى النبي ﷺ عن الشرب قائماً "

ج- كون الأمر للوجوب في قوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]

الوحدة التدريسية الثالثة مباحث الحكم الشرعي

وتشمل :

- المطلب الثاني : الحكم الوضعي
- تعريف الحكم الوضعي
- أقسام الحكم الوضعي
- الفرق بين الحكم التكليفي و الحكم الوضعي
- المبحث الثاني : الحاكم

أهداف الوحدة :

- ١- أن يبين الطالب تعريف الحكم الوضعي
- ٢- أن يعدد الطالب أقسام الحكم الوضعي
- ٣- أن يميز الطالب بين السبب و الشرط و المانع
- ٤- أن يذكر الطالب الفرق بين الحكم التكليفي و الحكم الوضعي
- ٥- أن يبين الطالب آراء العلماء في مسألة التحسين و التقبيح هل هما شرعيان أم عقليان؟

الفرع الثاني : الحكم الوضعي

١ - تعريفه :

وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الوضع بجعل الشيء سبباً لشيء أو شرطاً له أو مانعاً منه .^(١)

٢ - سبب تسميته :

وسمي هذا النوع بالحكم الوضعي :

١ - لأنه يقتضي وضع أمور ترتبط بالأخرى كالأسباب للمسيبات أو الشروط للمشروط^(٢) .

٢ - ولأن الله تعالى وضعه علامة على الأحكام التكليفية المتعلقة بفعل المكلف وجوداً وانتفاءً^(٣) .

٣ - مثاله :

جعل الشارع زوال الشمس عن كبد السماء علامة على وجوب الظهر و سبباً لهذا الوجوب .

و جعل الشارع وجود النجاسة في الثوب علامة على بطلان الصلاة لأن الطهارة شرط لها^(٤) .

٤ - أقسام الحكم الوضعي :

ينقسم الحكم الوضعي إلى خمسة أقسام :

(١) الكافي / ٥١ / ، أصول الفقه ، أبو زهرة / ٢٧ / .

(٢) أصول الفقه الإسلامي ، الزحيلي / ١ / ٤٣

(٣) إرشاد الفحول / ٢٣ / ، الكافي / ٥١ /

(٤) وسيأتي التفصيل في ذلك عند الحديث عن أقسام الحكم الوضعي .

السبب - الشرط - المانع - الصحة والبطالان - العزيمة والرخصة^(١).

١ - السبب

تعريفه : و هو ما جعله الشارع معرّفًا لحكم شرعي، بحيث يوجد هذا الحكم عند وجوده، و ينعدم عند عدمه^(٢).

أو هو : ما يلزم من وجوده وجود الحكم و من عدمه عدم الحكم^(٣).

فحقيقة السبب أن الشارع جعله علامة على الحكم، و ربط وجود الحكم بوجوده، و عدم الحكم بعدمه، و بالتالي يلزم من وجود السبب وجود الحكم، كما يلزم من عدمه عدم الحكم، كدخول الوقت للصلاة، و بلوغ النصاب في الزكاة، فيلزم من دخول الوقت وجوب الصلاة، و يلزم من عدم دخول الوقت عدم وجوب الصلاة، و يلزم من بلوغ المال النصاب (إضافة لتوفر بقية الشروط) وجوب الزكاة، و يلزم من عدم البلوغ عدم الزكاة^(٤)، و لكن قد يكون هناك مناسبة بين السبب و الحكم و قد لا توجد هذه المناسبة :

(أ) مثال السبب الذي يكون بينه و بين الحكم مناسبة (و يسمى أيضاً العلة) :

القتل العمد، فقد جعله الله سبباً لوجوب القصاص، و المناسبة بين السبب و الحكم جلية إذ في القصاص استقرار للحياة، و حفظٌ للنفوس، و السفر سبب لجواز الفطر في رمضان (إذا تحققت شروطه) و المناسبة بين السبب و هو السفر و بين الحكم و هو جواز الإفطار جليّة، إذ السفر مظنة المشقة التي تقتضي الترخيص بالفطر .

(ب) مثال السبب الذي لا تظهر مناسبة بينه و بين الحكم :

(١) علم أصول الفقه، خلاف / ١٧ /، الكافي، الخن / ٥١ / .

(٢) إحكام الأحكام للآمدني، ١ / ١١، التعريفات للجرجاني، مادة السبب / ١٨٧ /

(٣) تقريب الوصول لابن جزى / ٢٤٥ / .

(٤) النملة، المذهب في أصول الفقه المقارن ١ / ٣٩١ .

جَعَلَ دَلُوكَ الشَّمْسِ ^(١) سَبَباً لَوْجُوبِ الظَّهْرِ، وَ شُهُودِ شَهْرِ رَمَضَانَ سَبَباً لَوْجُوبِ الصَّيَامِ وَ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ السَّبَبِ وَ الْحُكْمِ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ بَلْ هُوَ مَجْرَدُ عِلَامَةٍ فَقَطْ ^(٢).

٢- الشرط

تعريفه : ما ربط الشارع الحكم به عدماً لا وجوداً بحيث لا يلزم من وجوده وجود الحكم، ولكن يلزم من عدمه عدم الحكم، ويكون خارجاً عن حقيقة المشروط ^(٣).

و الشرط يُكْمِلُ السَّبَبَ وَ يَحَقِّقُ أَثَرَهُ الْمُرْتَبِ عَلَيْهِ فَعَقْدُ الزَّوْجِ سَبَبُ لِحُلِّ الْمَتْعَةِ إِذَا تَحَقَّقَتْ شُرُوطُهُ مِنْ شَاهِدَيْنِ وَ وُلِيٍّ وَ غَيْرِ ذَلِكَ .

مثاله :

١ / الوضوء شرط لصحة الصلاة، فصحة الصلاة تتوقف على وجود الوضوء، ولكن إذا وجد الوضوء فهذا لا يعني وجود الصلاة، فقد يتوضأ الإنسان لغير الصلاة، ولكن إن انعدم الوضوء انعدمت الصلاة لأنها لا تصح بدونه، والوضوء خارج عن حقيقة الصلاة.

٢ / الزوجية شرط لإيقاع الطلاق، فيتوقف صحة الطلاق على وجود الزوجية أصلاً، ولكن إذا وجدت الزوجية فهذا لا يعني وجود الطلاق، و الطلاق ليس جزءاً من الزواج بل هو فاسخٌ له.

الفرق بين الركن و الشرط :

يتفق الركن و الشرط من جهة أنّ كلاهما يتوقف عليه وجود الشيء وجوداً شرعياً، و يختلفان في أنّ الشرط أمرٌ خارجٌ عن حقيقته و ماهيته، أما الركن فهو جزء من حقيقة الشيء و ماهيته، كالركوع في الصلاة هو ركن إذ هو جزء من حقيقتها، و لا يتحقق وجود الصلاة الشرعي بدونه، أما الوضوء فهو شرطٌ لصحة الصلاة إذ لا وجود لها بدونه، ولكنه أمرٌ خارجٌ

(١) أي ميلها عن وسط السماء

(٢) الكافي / ٥٢

(٣) علم أصول الفقه، خلاف / ١١٨، الكافي / ٥٢

عن حقيقتها^(١) .

٣- المانع^(٢)

تعريفه : و هو ما يلزم من وجوده عدم الحكم، و لا يلزم من عدمه وجود و لا عدم .
مثاله :

- الأبوة المانعة من القصاص : فإذا وجدت الأبوة انعدم و ارتفع حكم القصاص لحكمة هي كون الأب سبباً في إيجاد الابن، فلا يكون الابن سبباً في إعدامه، و لكن إذا لم توجد الأبوة فهذا لا يعني وجود القصاص، و لا عدمه أيضاً ؛ لأن حكم القصاص متعلق بالقتل فقد لا يوجد .

- الحيض مع الصيام : فالطهر لا يلزم منه وجود الصيام و لا عدمه، لأن المرأة الطاهرة قد تصوم و قد لا تصوم، بخلاف وجود الحيض فإنه مانع من وجود الصوم الشرعي .

٤- الصحة و البطلان

- الصحيح : هو ما استوفى أركان الشيء و شروطه الشرعية و ترتبت آثاره الشرعية عليه^(٣) .

فالصحيح من العبادات عند الفقهاء هو ما وقع على وجه يسقط به القضاء، و الصحيح من المعاملات و العقود : ما ترتبت عليه آثاره الشرعية كملك المشتري للسلعة، و ملك البائع للثمن، و حل انتفاع كل منهما بما ملك^(٤) .

(١) أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ١/١٠٠

(٢) تشنيف المسامع ١/١٣٨، تقريب الوصول ٢٤٧/،، علم أصول الفقه، خلاف / ١٢٠-١٢١/

(٣) تشنيف المسامع ١/١٤٢، الوجيز، د الزحيلي / ١٤، الكافي / ٥٤

(٤) تيسير التحرير ٢/٢٣٥، نهاية السؤل ١/٥٧ .

- وأما الباطل والفاسد^(١) :

أ / فالجمهور لم يفرقوا بين الباطل والفاسد، بل قالوا هما سواء، ولهما معنى واحد، وهو : ما صدر من أفعال المكلفين غير مستوفٍ أركانه و شروطه على الكيفية المطلوبة، ولم تترتب آثاره الشرعية عليه، سواء في العبادات أم في المعاملات .

و عليه : فالصلاة الباطلة كالصلاة الفاسدة ؛ و هي الصلاة التي لم تتوفر فيها أركانها و شروطها، و بالتالي لا تُسقط الواجب و لا تبرئ الذمة . و البيع الباطل كالبيع الفاسد ؛ و هو ما لم يستوف أركانه و شروطه و بالتالي لا يترتب عليه أي أثر شرعي من نقل ملكية وغيرها...

ب / أما الحنفية^(٢) فقالوا :

١- أما في العبادات فالباطل والفاسد سواء ؛ فالعبادة إما صحيحة وإما باطلة^(٣) .

٢- و أما في العقود و التصرفات و المعاملات ؛ فالباطل عندهم يختلف عن الفاسد :

- أما الباطل فهو ما يكون الخلل فيه في أصل العقد و أساسه ؛ بأن كان في الصيغة أو العاقدين أو المعقود عليه، و لا يترتب عليه أي أثر شرعي .

و مثاله : صدور البيع من مجنون، أو بيع المعدوم، أو نكاح المحارم مع العلم بالحرمة .

- و أما الفاسد : فهو ما كان الخلل فيه في وصف من أوصاف العقد، بأن كان في ناحية فرعية متممة له، أي في شرط من شروطه الخارجة عن ماهيته و أركانه، و يترتب عليه بعض الآثار إذا توافرت أركان التصرف و أموره الأساسية، كالبيع بضمن مجهول أو النكاح بغير شهود، و يترتب على الفاسد عند الحنفية بعض الآثار ؛ فتنتقل الملكية بالقبض في البيع الفاسد،

(١) المستصفى، الغزالي، / ٧٦، أصول الفقه، أبو النور زهير / ١ / ٧١

(٢) تيسير التحرير / ٢ / ٢٣٦، الوجيز، د الزحيلي / ١٤٠ - ١٤١ / .

(٣) ورد في بعض المؤلفات الحديثة في علم أصول الفقه تفريق الحنفية بين الباطل والفاسد في العبادات، وهذا غير صحيح، وإنما وقع اللبس مع مسألة أخرى عندهم وهي هل النهي يقتضي الفساد أم البطلان، وسيأتي التفصيل في هذه المسألة في مبحث النهي - إن شاء الله -

و في النكاح بلا شهود يجب المهر إذا حصل الدخول، و تجب العدة على المرأة عند الفرقة، و يثبت به النسب رعاية لحق الطفل، مع وجوب التفريق بينهما .
و عليه فيتين^(١) :

أن الباطل عند الحنفية ما كان الخلل فيه راجعاً إلى أركان العقد، أي إلى صيغة العقد أو العاقدين أو محل العقد .

و أما الفاسد عندهم : فهو ما كان الخلل فيه راجعاً إلى أوصاف العقد لا إلى أركانه، فأركانه سليمة، و لكن الخلل طرأ على بعض أوصافه .

هذا مع ضرورة الانتباه إلى أن الفقهاء جميعهم فرقوا في فقه الحج بين الفاسد والباطل^(٢)
٥- العزيمة والرخصة^(٣)

العزيمة : و هي ما شرعه الله أصالة من الأحكام العامة لتكون قانوناً عاماً لكل المكلفين في جميع الأحوال .

كالصلاة و الزكاة و الحج و سائر شعائر الإسلام، و هي إما واجبة أو مندوبة أو حرام أو مكروهة أو مباحة .

و لا تطلق العزيمة عادة إلا عند وجود رخصة في مقابلها .

الرخصة : و هي ما شرعه الله من الأحكام تخفيفاً على المكلف في حالات خاصة تقتضي هذا التخفيف .

(١) تيسير التحرير ٢/ ٢٣٦، تشنيف المسامع ١/ ١٤٧ .

(٢) تشنيف المسامع ١/ ١٤٧

(٣) تشنيف المسامع ١/ ١٥٧ الوجيز، د الزحيلي / ١٤١ /، علم أصول الفقه، خلاف / ١٢١-١٢٥ /

كالتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه الملجئ^(١) و جواز أكل الميتة عند الضرورة، و جواز الصلاة قاعداً لمن لم يستطع القيام، و جواز الإفطار للمريض و المسافر، و جواز عقد السلم^(٢) حيث رخص به الشرع لجريان العرف به .

و اعتبرت الرخصة و العزيمة من أقسام الحكم الوضعي، لأن الحكم المشروع هو جعل الضرورة سبباً في إباحة المحظور أو طرء العذر سبباً في التخفيف بترك الواجب، أو دفع الحرج عن الناس سبباً في تصحيح بعض العقود في المعاملات بينهم، فهو في الحقيقة وضع أسباب لمسببات .

الفرع الثالث : الفرق بين الحكم التكليفي و الحكم الوضعي^(٣)

يتجلى الفرق بين الحكم التكليفي و الحكم الوضعي من وجوه ثلاثة :

الأول : يقصد بالحكم التكليفي طلب فعل من المكلف أو كفه عنه أو تخيره بين الفعل و الترك . أما الحكم الوضعي فلا يقصد به التكليف أو التخيير، و إنما يقصد به ارتباط أمر بآخر بجعله سبباً له أو شرطاً له أو مانعاً منه .

الثاني : المفهوم من طلب الفعل أو الكف عنه أو التخيير بين الأمرين في الحكم التكليفي، أنه لا بد من أن يكون مقدوراً للمكلف و في الاستطاعة أن يفعله أو يكف عنه حتى يتأتى له الامتثال ؛ كطلب الصلاة و الزكاة، أما الحكم الوضعي فقد يكون مقدوراً للمكلف وقد لا يكون مقدوراً له .

(١) الإكراه الملجئ : هو ما فيه تلف نفس أو عضو، أو ضرب مبرح و هذه تسمية الحنفية، و تسمية الجمهور بالإكراه التام، القاموس الفقهي / ٣١٧/

(٢) السلم : بيع موصوف في الذمة بثمن يعطى عاجلاً، معجم غريب الفقه و الأصول، الحفناوي / ٣١٧/ . .

(٣) الوجيز، د الزحيلي / ١٢٣ / ، الكافي ، الخن / ٥٥/ .

الأمثلة :

- مثال ما كان سبباً مقدوراً للمكلف : ارتكاب الجرائم وهي سبب لاستحقاق العقوبة .

و صيغ العقود : وهي سبب لترتب أحكامها عليها .

- و مثال ما كان سبباً لكنه ليس بمقدور المكلف : دلوك الشمس فهو سبب لوجوب الصلاة لكنه غير مقدور للمكلف، و القرابة سبب للإرث و لكنه ليس بمقدور المكلف .

- و مثال الشرط المقدور للمكلف : الطهارة من أجل الصلاة ؛ فهي شرط و مقدور للمكلف .

و مثال الشرط غير المقدور للمكلف : بلوغ الرشد فهو شرط لنفاذ تصرفاته، و هو غير مقدور له .

- و مثال المانع المقدور للمكلف : قتل الوارث مورثه، فهو مانع له من الميراث، إذ القاتل لا يرث

- و مثال المانع غير المقدور للمكلف : الأبوة فهي مانعة من القصاص حال قتل الأب ابنه عمداً، و هي قرابة غير مقدورة للمكلف، إذ هي ليست من فعله.

و كذا الجنون مانع من تكليف المجنون و من انعقاد عقود، و هو غير مقدور للمكلف أيضاً .

الثالث : لا يتعلق الحكم التكليفي إلا بالمكلف، أما الحكم الوضعي فإنه يتعلق بالإنسان؛ سواء أكان مكلفاً أم لا، كالصبي و المجنون، فإنه يثبت في حقهما الحكم الوضعي كصحة بيع الصبي - المميز عند من أجاز بيعه - و ضمانه المتلفات التي حصلت بسببهما، و ثبوت الدين في ذمتها، أما خطاب الوجوب أو الندب أو الإباحة أو الكراهة أو الحرمة فلا يكون إلا للمكلف .

المبحث الثاني : الحاكم

سبق في تعريف الحكم أنه : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخييراً أو وضعاً .

وهذا التعريف يشير إلى أن مصدر الأحكام في الشريعة الإسلامية هو الله تعالى وحده .
وعلى هذا فالحاكم أي الذي يصدر عنه الحكم هو الله وحده، فلا حكم إلا ما حكم به، ولا شرع إلا ما شرعه، وعلى هذا دلّ القرآن وأجمع المسلمون .

قال تعالى : ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] وقال : ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢]

وقد انعقد إجماع المسلمين على أن الحاكم هو الله تعالى ثم وقع الخلاف بين علماء المسلمين في أن أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين هل يمكن للعقل أن يعرفها بنفسه من غير وساطة رسل الله وكتبه، بحيث إن من لم تبلغه دعوة رسول يستطيع أن يعرف حكم الله تعالى في أفعاله بعقله، أم لا يمكن للعقل أن يعرف حكم الله في أفعال المكلفين بنفسه من غير وساطة رسل الله وكتبه ؟

وهذه المسألة يسميها علماء أصول الفقه وعلماء العقيدة :

مسألة التحسين والتقيح، هل هما شرعيان أو عقليان^(١) ؟

وللعلماء المسلمين في هذا الخلاف مذاهب ثلاثة :

١ - مذهب جمهور الأصوليين :

إنه لا يمكن للعقل أن يعرف حكم الله في أفعال المكلفين إلا بواسطة رسله وكتبه، فليس للأشياء حسن ذاتي، ولا قبح ذاتي يعرف به حكم الله، وبالتالي فلا حسن إلا ما حسنه الشرع،

(١) نهاية السؤل ١/ ١١٥، إرشاد الفحول / ٢٧، تيسير التحرير ٢/ ١٥٠، تقريب الوصول / ٢٤٢، علم أصول الفقه، خلاف / ٩٧-٩٩ .

و لا قبيح إلا ما قبحه الشرع، فالتحسين و التقييح عندهم شرعيان لا عقليان، و أدلتهم :

١/ أن العقول تختلف اختلافاً بيناً في الأفعال، فبعض العقول يستحسن بعض الأفعال، و بعضها يستقبحها، بل عقل الشخص الواحد يختلف في الفعل الواحد .

٢/ كثيراً ما يغلب الهوى على العقل فيكون التحسين و التقييح بناءً على الهوى .. فمن سرق يجد هذا الفعل حسناً لأنه وصل إلى مبتغاه و كان موافقاً لهواه، بينما يراه المسروق منه قبيحاً و منكراً لأن فيه اعتداء على ماله .

و بناءً على ذلك، فلا يمكن أن يقال : ما رآه العقل حسناً فهو حسن عند الله و مطلوب فعله من المكلف، و يثاب على فعله، و ما رآه العقل قبيحاً فهو قبيح عند الله، و مطلوب تركه، و يعاقب المكلف على فعله .

٢- مذهب المعتزلة^(١):

أنه يمكن للعقل أن يعرف حكم الله في أفعال المكلفين من غير وساطة رسله و كتبه، فللعقل القدرة في التمييز بين الحسن و القبيح، و بالتالي فالحسن و القبح عقليان لا شرعيان .
ودليلهم في ذلك :

أن كل فعل من أفعال المكلفين له صفات و له آثار تجعله ضاراً أو نافعاً، فيستطيع العقل بناءً على صفات الفعل و ما يترتب عليه من نفع أو ضرر أن يحكم بأنه حسن أو قبيح، فمن الذي لا يدرك بعقله أن الشكر على النعمة مطلوب، و أن الصدق و الأمانة و الوفاء كلٌ منها أمر حسن، و أن ضد كلٍ منها قبيح ..

و بناءً على ذلك فإن المكلف مأمور عن طريق العقل أن يصل إلى حسن الأشياء، و يكون مطالباً من الله بفعله و يثاب على هذا الفعل، كما يمكنه أن يصل إلى قبح الأشياء، و يكون مأمور من الله بتركها و اجتنابها، و يعاقب على فعلها .

(١) أتباع واصل بن عطاء المعتزلي

٣- مذهب علماء الأصول من الحنفية :

أن أفعال المكلفين فيها خواص، ولها آثار تقتضي حسنها أو قبحها، والعقل يستطيع أن يحكم بأن هذه الأفعال حسنة أو قبيحة، ولكن لا يلزم من ذلك أن نكون مكلفين بذلك فنثاب على فعل الحسن ونعاقب على فعل القبيح، فلا تكليف ولا ثواب ولا عقاب بمجرد العقل بل ذلك لا يكون إلا بالشرع .

و دليلهم هو :

أن العقول تدرك في بعض الأشياء ما فيها من حسن و قبح، وتحكم بناءً على ذلك بأنها حسنة أو قبيحة، ولكن لا يلزم أن يكون الحكم عند الله كذلك، لأن العقول مهما نضجت يعثرها الخطأ و لأن بعض الأفعال تشبه فيها العقول، فلا تلازم بين أحكام الله و ما تدركه عقولنا .

و مما سبق يتبين أن مذهب الحنفية يعدُّ مذهباً وسطاً بين الأقوال، فهم يوافقون المعتزلة من حيث إن العقول تدرك ما في الأفعال من حسن أو قبح و تحكم بناءً على ذلك بأن هذا الفعل حسن يمدح فاعله، و أن هذا الفعل قبيح يذم فاعله .. و يوافقون جمهور الأصوليين من حيث إن التكليف و الثواب و العقاب لا يكون إلا من قبل الشرع، و لا يمكن للعقل أن ينفرد بذلك .

و بالتالي فإن حكم الله لا يدرك بدون وساطة رسول و تبليغه، و لا يُعرف حكم الله في أفعال العباد قبل بعثة الرسل أو قبل بلوغ الدعوة، و حيث لا معرفة للحكم فلا تكليف، و حيث لا تكليف فلا ثواب و لا عقاب .

ثمره الخلاف و نتيجته ^(١):

و يترتب على الخلاف في مسأله التحسين و التقييح ما يلي :

أولاً : من لم تبلغه الدعوة للإسلام أو دعوة الرسل على وجه العموم، فعند المعتزلة يؤخذ بفعله و يحاسب على أعماله، لأن المطلوب منه فعل ما أدرك العقل حسنه و ترك ما أدرك العقل قبحه و هذا هو حكم الله، و عند المذهبين الآخرين و من وافقهم لا حساب و لا ثواب و لا عقاب على من لم تبلغه الدعوة . و عليه :

فأهل الفترة الذين عاشوا في المدة بين بعثة سيدنا عيسى عليه السلام، و بعثة سيدنا محمد ﷺ هم ناجون يوم القيامة عند الجمهور، لأنهم لم تنزل عليهم شريعة و الله يقول : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

أما عند المعتزلة فهم مكلفون بمقتضى عقولهم و يثابون في الآخرة، و يعاقبون، و فسروا معنى الرسول بالآية بالعقل .

ثانياً : بعد ورود الشريعة لا خلاف بين العلماء أن ما ورد به نص من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ فهو حكم الله .. و لكن إذا لم يكن في المسألة حكم من الشرع فعند المعتزلة يعد العقل مصدراً للأحكام فيحكم على المسألة بالوجوب عندما يدرك العقل حسننها، و يحكم بالحرمة عندما يدرك العقل قبحها .

و أما عند المذهبين الآخرين فلا يكون العقل مصدراً للأحكام، و إنما يؤخذ الحكم من مصادر الفقه الثابتة ^(٢) و ليس العقل منها و إن كان مهماً لفهم الأحكام الشرعية.

(١) ينظر أصول الفقه ، أبو زهرة / ٦٤ / بتصرف.

(٢) و يقصد بذلك مصادر التشريع الإسلامي من قياس و عرف و مصلحة و استحسان..... الخ - مما سيأتي بحثه

تدريبات الوحدة الثالثة

- ١ - بعد دراستك للحكم الوضعي، اختر المناسب مما بين القوسين و ضعه في الجدول :
- (لانعدام السبب - لوجود المانع - لانعدام الشرط - لوجود السبب - لانعدام المانع - الرخصة - العزيمة)

	لا تصح الصلاة قبل دخول الوقت
	يجب القصاص في القتل العمد
	يجوز التلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه الملجئ
	لا تصوم المرأة الحائض
	لا تشرع صلاة الكسوف قبل حدوثه

- ٢ - يّين ما يفترق فيه الفاسد عن الباطل عند جمهور الأصوليين .

- ٣ - يّين الصحيح من الفاسد فيما يلي (عند الجمهور):

أ- صلاة لم يركع فيها

ب- النكاح بغير شهود

ج- صلاة القاعد لمن عجز عن القيام

د- البيع بثمن مجهول.....

٤- قارن بين الحكم التكليفي و الحكم الوضعي حسب ما هو وارد في الجدول :

الحكم الوضعي	الحكم التكليفي	جهة المقارنة
		المقصود به
		من حيث القدرة
		من حيث التكليف

٥- وضح احتياج القاضي لمعرفة أقسام الحكم التكليفي، مع ذكر مثال توضيحي .

الوحدة التدريسية الرابعة

تابع الحكم الشرعي

وتشمل :

-المبحث الثالث : المحكوم فيه

-المبحث الثالث : المحكوم عليه

أهداف الوحدة :

١- أن يعرف كلاً من المحكوم فيه و المحكوم عليه

٢- أن يعدد شروط كل من المحكوم فيه و المحكوم عليه

ملاحظة : في المحاضرة الثانية لهذه الوحدة يجري تقييم الطلبة
(اختبار نصفي)

المبحث الثالث : المحكوم فيه^(١)

تعريفه :

هو فعل المكلف الذي تعلق به حكم الشارع من إيجاب أو نذب أو تحريم أو غيرها ..
مثاله، قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، فالإيجاب المستفاد من هذا الخطاب تعلق بفعل من أفعال المكلفين وهو الوفاء بالعقود فجعله واجباً و يكون هو المحكوم فيه .

و قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١] فالتحريم المستفاد من هذا الخطاب تعلق بفعل من أفعال المكلفين و هو قتل النفس بغير حق ؛ فجعله محرماً، فيكون قتل النفس بغير حق هو المحكوم فيه .

و كل حكم من أحكام الشرع، لا بد أن يتعلق بأفعال المكلفين على جهة طلب الفعل أو طلب الترك أو التخيير بين الفعل و الترك .

شروطه :

يشترط لصحة التكليف بالفعل أربعة شروط، هي :

الأول : أن يكون معلوماً للمكلف علماً تاماً حتى يستطيع القيام به كما طلب منه، و على هذا فنصوص القرآن المجملة أي التي لم يبين المراد منها لا يصح تكليف المكلف بها إلا بعد أن يلحق بها بيان من المشرع يزيل إجمالها ويبينها، فقوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ لم يبين النص القرآني هنا أركان الصلاة و لا شروطها و لا كيفية أدائها، و لذلك بين الرسول ﷺ و قال : (صلوا كما رأيتموني أصلي) .

و المراد بالعلم هنا بالنسبة للمكلف هو إمكان العلم لا علم المكلف حقيقة، فما دام الإنسان قادراً على معرفة الأحكام الشرعية بنفسه أو بسؤال أهل العلم عنها، و كان مقيماً في

ديار الإسلام اعتبر عالمًا بالأفعال المكلف بها ولا يعذر بجهله بها، وهذا معنى قاعدة: "لا يعذر الجاهل بجهله في الأحكام الإسلامية في دار الإسلام" وإنما يعذر العوام فيما يخفى عليهم ولا يعلمه إلا المتخصصون من العلماء لدقته وصعوبة الوصول إليه فيعدّ جهل العوام بها عذرًا^(١)

الثاني: أن يعلم المكلف أن التكليف صادر ممن له سلطان التكليف و ممن يجب عليه امتثال أمره و إتباع حكمه، لأنه بهذا العلم تتجه إرادته إلى التنفيذ و الامتثال، و هذا هو السبب في أن أول بحث في أي دليل شرعي هو حجتيه على المكلفين .

الثالث: أن يكون الفعل المكلف به ممكنًا أو في قدرة المكلف فعله، إن كان أمرًا أو الكف عنه إن كان نهياً ..

و يترتب على هذا ما يلي^(٢):

١ - لا تكليف بالمستحيل سواء أكان مستحيلًا لذاته أم لغيره: و المستحيل لذاته ما لا يتصور العقل وجوده، و مثاله: إيجاب الشيء و تحريمه على شخص واحد في وقت واحد لأن هذا جمع بين ضدّين . و أما المستحيل لغيره، فهو ما يتصور العقل وجوده، و لكن لم تجر العادة بحصوله، و مثاله

تكليف شخص بالطيران في الهواء دون طائرة أو جناحين، فهذا مما لا يتصور وجوده عقلاً أو عادة فلا يمكن التكليف به.

٢ - لا يصح شرعاً تكليف المكلف بأن يُفعلَ غيره فعلاً، أو يَكُفَّ غيره عن فعل، لأنه ليس ممكنًا له و هو تكليف بها لا يطاق، و بناء عليه فلا يُسأل أحد عن فعل غيره، فكل ما يُكلف به الشخص هنا هو النصح و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و هذا من الفعل المقدور عليه .

٣ - لا يصح تكليف المكلف بالأمر الجبليّة التي لا كسب له فيها و لا اختيار، كحمرّة

(١) القواعد للحصني ٢ / ٢٨٦ ،. الفروق للقرافي، الفرق ٩٤، ٢ / ١٥٠، نظرية العقد / ١١٢ / .

(٢) إرشاد الفحول / ٢٩ / ، علم أصول الفقه، خلاف / ١٣٠ / ، الزحيلي، دوهبة، أصول الفقه افسلامي ١ / ١٣٥ .

الخلج والخوف، أو ميل القلب، ونحو ذلك مما ليس خاضعاً لإرادته.

٤- لا يصح تكليف المكلف بما هو شاق مشقة خارجة عن معتاد الناس و عن حدود طاقتهم ؛ كالمشقة في صوم الوصال، و الحج ماشياً و الصيام قائماً في الشمس، بل إن هذا يتنافى مع المقصد الأساسي للشرعة الإسلامية التي جاءت برفع الضرر عن الناس، و دفع المشقة عنهم، هذا مع الانتباه إلى أن المشقة التي من هذا النوع :

(أ) إذا كان يجلبها نفس العمل المكلف به، فقد دفعها الله بتشريع الرخص و رغب بها، فقال ﷺ : (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه) ^(١).

(ب) و إذا كان يجلبها المكلف على نفسه بإرادته فقد نهاه الله عنها، و من ذلك نهي عن الوصال في الصوم، و عن الترهّب بقوله ﷺ : (أما و الله إني لأخشاكم لله و أتقاكم له و لكني أصوم و أفطر، و أصلي و أرقد، و أتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني) ^(٢)، و بقوله ﷺ : (هلك المتنعون) ^(٣).

أما المشقة التي جرت عادة الناس على احتمالها، و كانت في حدود طاقتهم و لا يلحقهم منها أذى في نفس أو مالٍ أو أي شأنٍ من شؤون الحياة، فتأتي الأحكام بها، بل لا تخلو التكاليف الشرعية منها غالباً، كصيام رمضان، و الحج لبيت الله الحرام، فهذه التكاليف فيها مشقة لكنها معتادة مألوفة محتملة أما المشقة غير المعتادة فهي التي لا تكليف فيها.

(١) المسند ١٠٧/١٠ رقم الحديث ٥٨٦٦.

(٢) البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح رقم الحديث ٤٧٧٦، ١٩٤٩/٥، مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح، رقم الحديث ١٤٠١، ٢/١٠٢٠.

(٣) مسلم، كتاب العلم، باب هلك المتنعون، رقم الحديث ٢٦٧٠، ٢٠٥٥/١.

المبحث الرابع : المحكوم عليه^(١)

تعريفه :

هو الشخص الذي تعلق خطاب الشارع بفعله، ويسميه علماء الأصول بالمكلف .

شروطه :

و يشترط في المكلف لصحة تكليفه شرعاً شرطان :

الأول : القدرة على فهم التكليف :

أي أن يكون في استطاعة المكلف فهم الأحكام التي يكلف بها إما بنفسه أو بوساطة غيره، وذلك لأن التكليف خطاب، و خطاب من لا عقل له و لا فهم محال .

و تتحقق القدرة على فهم التكليف بالعقل الذي هو أداة الفهم و الإدراك و به يمكن الامتثال، و لما كان العقل من الأمور الخفية، فقد ربط الشارع التكليف بأمر ظاهر منضبط يدرك بالحواس وهو البلوغ عاقلاً، إذ البلوغ مظنة العقل، فمن بلغ الحلم من غير أن تظهر عليه أعراض خلل بقواه العقلية فقد صار أهلاً للتكليف . و لهذا فلا يكلف المجنون و لو بلغ، كما لا يكلف الصبي و لو كان عاقلاً .

و الدليل قوله ﷺ : (رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، و عن الصبي حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يعقل)^(٢) .

الثاني : أن يكون أهلاً لما كلف به :

أي أن يكون في حالة تجعله صالحاً لتلقي ما يكلف به، بحيث تتوافر لديه صفات مع العقل و البلوغ لا بدّ من توفرها فيه لتحقيق إمكانية ثبوت الأحكام الشرعية في حقه، و لتصحّ التصرفات الصادرة منه، و تترتب نتائجها عليه، و هو ما يسميه الفقهاء بالأهلية - وسيأتي في الفصل التالي.

(١) علم أصول الفقه، خلاف / ١٣٤، الكافي، / ٦٥،

(٢) الترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء فيما لا يجب عليه الحد، رقم الحديث ١٤٢٣، ٤ / ٣٢ .

ملاحظات مهمة حول المحكوم عليه :

الأولى : لا بد من الإشارة إلى أن إيجاب الزكاة في مال الصغير و المجنون - كما ذهب إليه الجمهور - عدا الحنفية - وكذا وجوب نفقة القريب و الزوجة و ضمان المتلفات في مالهما عند جمهور الفقهاء، فإن هذا ليس تكليفاً لهما، وإنما هو تكليف لوليها بأداء هذه الحقوق من مالهما لأن الحق الشرعي يتعلق بهما^(١)، وذلك لأنها لا يملكان أهلية الوجوب - كما سيأتي - .

الثانية : لا يقال إن تكليف من لا يفهم الخطاب قد ورد في الشريعة الإسلامية بعدة مواطن، و منها قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا﴾ [النساء ٤٣] ففي هذه الآية خطاب للسكارى و هم لا يفهمون الخطاب .

و الجواب :

إن هذه الآية ليست موجهة للسكران حال سكره، وإنما موجهة للمسلم حال صحوه بأن لا يشرب الخمر إذا اقترب وقت الصلاة حتى لا تقع الصلاة في حال سكره، و من المعلوم أن هذه الآية نزلت قبل التحريم النهائي للخمر الوارد بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة ٩٠]

الثالثة : إن من لا يعرف اللغة العربية و لا يستطيع فهم نصوصها بسبب اختلاف اللغة ؛ فهو لاء لا يصح تكليفهم شرعاً إلا بتحقيق أحد الأمور التالية :

- ١ - تعلمهم اللغة العربية (و عليهم واجب بذل الجهد في سبيل ذلك) .
- ٢ - ترجمة تفسير أدلة التكليف الشرعية إلى لغتهم (و هذا بحمد الله صار متاحاً) .
- ٣ - أن تقوم طائفة بتعلم لغتهم و شرح هذه النصوص لهم، و هذا أيضاً متاح في وقتنا الحالي^(٢) .

(١) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني / ١١٠-١١٢ / .

(٢) الزحيلي، د و هبة، أصول الفقه الإسلامي ١ / ١٦٢ .

تدريبات الوحدة الرابعة

١ - عرف كلاً من المحكوم فيه، والمحكوم عليه .

المحكوم فيه :

المحكوم عليه :

٢ - عدد اثنين من شروط المحكوم فيه، والمحكوم عليه .

من شروط المحكوم فيه	من شروط المحكوم عليه

٣ - بين ما يصح التكليف به من الأمور التالية و ما لا يصح :

-إيجاب الشيء و تحريمه على الشخص بآن واحد :

-الوصال بالصوم :

-الحج لبيت الله الحرام رغم المشقة

الفصل الثالث

مباحث الأهلية

المبحث الأول : تعريف الأهلية .

المبحث الثاني : أقسام الأهلية .

المبحث الثالث : عوارض الأهلية

الوحدة التدريسية الخامسة

مباحث الأهلية

وتشمل :

المبحث الأول : تعريف الأهلية .

المبحث الثاني : أقسام الأهلية .

المبحث الثالث : عوارض الأهلية

أهداف الوحدة :

١- أن يعرف الطالب كلاً من الأهلية وعوارض الأهلية

٢- أن يعدد الطالب أقسام الأهلية

٣- أن يحدد الطالب حالات الإنسان بالنسبة لأهلية الوجوب و

الأداء

٤- أن يقارن الطالب بين عوارض الأهلية بحسب كل نوع من

أنواعها

تمهيد :

ذُكر فيما سبق أن من شروط صحة التكليف أن يكون المكلف أهلاً لكل ما يكلف به ..
و أهلية التكليف هذه تثبت للإنسان ببلوغه عاقلاً، بحيث يصبح صالحاً لأن تثبت له حقوق و
تجب عليه واجبات، وهذا ما يبحثه علماء الأصول في باب الأهلية

المبحث الأول: تعريف الأهلية

الأهلية لغة :

هي الصلاحية، فيقال : فلان أهل للنظر على هذا الأمر : أي صالح له^(١) .

اصطلاحاً : هي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه، و لصدور الأفعال منه و الأقوال على وجه يعتد به شرعاً^(٢) .

و بمعنى آخر : صلاحية الإنسان لأن يكون له حق المطالبة بما له من حقوق عند الآخرين، كما يكون صالحاً لأن يؤدي ما عليه من التزامات و واجبات تجاه الآخرين .
فهي صلاحيته لأن يكون معطياً و آخذاً، و كذلك صلاحيته لأن يُعتدّ بتصرفاته و أقواله و أفعاله الصادرة عنه شرعاً ..

و هذا يدفعنا للحديث عن أقسام الأهلية .

(١) القاموس الفقهي، مادة أهل / ٢٩ / .

(٢) التعريفات / ٩٧ / ، فتح الغفار شرح المنار ٣ / ٨٠ . الكافي / ٦٩ / .

المبحث الثاني : أقسام الأهلية

تنقسم الأهلية إلى قسمين :

١ - أهلية وجوب^(١) :

و هي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له و عليه^(٢) أي صلاحيته لأن تثبت له الحقوق و تجب عليه الواجبات، و أساسها ما يسمى عند الفقهاء بالذمة، و هي وصف شرعي يصير به الإنسان أهلاً لما يجب له و عليه، و هي خاصية أودعها الله في كل إنسان .

و أهلية الوجوب هذه ثابتة لكل إنسان بوصف أنه إنسان سواءً أكان ذكراً أم أنثى، و جيناً أم طفلاً، مميزاً أم بالغاً، رشيداً أم سفيهاً، عاقلاً أم مجنوناً، صحيحاً أم مريضاً، لأنها مبنية على خاصة فطرية في الإنسان، فكل إنسان له أهلية وجوب و لا يوجد إنسان عديم أهلية الوجوب لأنها تثبت له بناءً على إنسانيته، و بالتالي فهي تلازمه مدى الحياة و لا تفارقه إلا بالموت ..

حالات الإنسان بالنسبة لأهلية الوجوب :

للإنسان بالنسبة لأهلية الوجوب حالتان :

الأولى : أهلية وجوب ناقصة : وبها يصلح لأن تثبت له حقوق فقط دون أن تترتب عليه واجبات.

و تثبت هذه الأهلية للجنين في بطن أمه^(٣)، فتثبت له حقوق من غير واجبات بشرط ولادته حياً، و سميت أهليته بالناقصة لسببين هما : أنه جزء من أمه فهو ليس مستقلاً، و الثاني : أنه نفس قائمة، فلذا اعتبرت له أهلية وجوب لكنها جاءت ناقصة .

(١) كشف الأسرار شرح المنار للنسفي ٤٥٩/٢، التلويح على التوضيح ٧٢٦/٢. التلخيص شرح التنقيح ٥١٢/.

(٢) علم أصول الفقه، خلاف / ١٣٥-١٣٦، الوجيز، د الزحيلي / ١٥٦-١٥٧/

(٣) كشف الأسرار على أصول البزدوي ٢٤٠/٤، أصول السرخسي ٣٣٣/٢، التلويح ٧٣٠/٢.

والحقوق التي تثبت له هنا هي الحقوق التي لا يحتاج في ثبوتها إلى قبول وهي :

١/ الميراث ممن يموت من مورثيه، فيوقف للحمل من تركته مورثه أكبر النصيبين على تقدير كونه ذكراً أو أنثى.

٢/ استحقاقه غلة ما يوقف عليه .

٣/ النسب من أبويه .

٤/ الوصية فيستحق ما يوصى له به .

فإذا ولد الجنين حياً ثبتت له هذه الحقوق لاستحقاقه لها وهو جنين .

الثانية : أهلية الوجوب الكاملة :

ثبت لكل إنسان منذ ولادته حياً، و لا تفارقه طيلة حياته، و يصبح بها صالحاً لثبوت الحقوق له و الالتزام بالواجبات، من حين ولادته إلى طفولته إلى بلوغه، و على أية حال كان، و في أي طور من أطوار حياته له أهلية وجوب كاملة .

و أما الصغير الذي لم يبلغ سن التكليف بعد، فالحقيقة أنه كان ينبغي أن تجب عليه الحقوق بجملتها كما تجب على البالغ لكمال الذمة و ثبوت الأهلية بها، إلا أنه لما كان نفس وجوب الحق على الإنسان ليس مقصوداً بنفسه، بل المقصود من الوجوب حكمه و هو الأداء ليتحقق به الابتلاء فإنه يسقط عنه ما يعجز عن أدائه بنفسه كالعبادات والعقوبات ويبقى ما يمكن لغيره أن يؤديه عنه كالغرامات والأعواض والنفقات فيؤديها عنه وليه وبالتالي فكل حق يمكن أدائه عن الصبي يجب عليه من قبل وليه، و ما لا يمكن أدائه عنه لا يجب عليه على التفصيل التالي^(١):

(١) كشف الأسرار للبرزدي ٤/ ٢٤٠-٢٤١، التلويح ٢/ ٧٣٠، إفاضة الأنوار / ٣٠٩، أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ١/ ١٦٦.

أ/ ما كان حقوقاً مالية و تحتمل النيابة، كضمان المتلفات و أجره الأجير، و نفقة الزوجة و الأقارب، فتجب على الصبي لأن المقصود منها هو المال و يؤديها عنه و ليه لأنها تحتمل النيابة في الأداء .

ب/ و ما كان منها متعلقاً بالجناية، فيؤاخذ مالياً لا بدنياً، إذ لا يجب عليه القصاص لأنه لا يصح إيقاع العقوبة الجنائية به لأن فعله لا يسمى جنابة أصلاً، كما لا يحتمل أداؤه النيابة فلا يجوز معاقبة و ليه عنه، و إنما يؤاخذ بالدية التي هي حقٌ ماليٌ فتجب عليه، و يؤديها عنه و ليه فهو حق قابل للنيابة .

ج/ و أما زكاة الأموال على اختلاف أنواعها :

- فعند الجمهور : (من المالكية و الشافعية و الحنابلة) تجب في ماله و يؤديها عنه و ليه ؛ لأنها حقوق شرعية اجتماعية تعلقت بالمال .

- و ذهب أبو حنيفة إلى عدم وجوبها على الصغير لأنها عبادة تتعلق بالذمة، و تحتاج إلى نية و لا تصح فيها النيابة فيتوقف وجوبها على البلوغ كسائر التكالييف، و يستثنى زكاة الزروع و الثمار لأنها مؤنة الأرض النامية كالخراج^(١) .

٢- أهلية الأداء:

و هي صلاحية الإنسان لصدور الأفعال و الأقوال منه على وجه يعتد به شرعاً^(٢) .
أي إذا صدر منه عقد أو تصرف كان معتبراً شرعاً، و ترتبت عليه أحكامه، فإذا أدى عبادة كان أداؤه معتبراً شرعاً و مسقطاً للواجب، و إذا جنى على غيره أخذ بجنانيته و عوقب عليها بدنياً أو مالياً .

و أهلية الأداء هي المسؤولية، و مناطها في الإنسان التمييز بالعقل .

(١) المبسوط، السرخسي ٣٥٤/١ .

(٢) فواتح الرحموت على هامش المستصفى ١٥٦/١ .

حالات الإنسان بالنسبة لأهلية الأداء :

الحالة الأولى : فاقد أهلية الأداء :

وهي حالة الإنسان من الولادة إلى سن التمييز^(١)، ويلحق به المجنون .

وفي هذه الحالة لا يُعتدّ بشيء من التصرفات التي يباشرها من أقوال أو أفعال لأنها تعتمد على الإدراك والعقل وهو فاقدهما، ولا تترتب أي آثار شرعية على أقواله وأفعاله، و بالتالي فعقوده باطلة وتصرفاته باطلة، إلا أنه إذا صدر منه تصرف فيه جناية على نفس أو مال للآخرين ضمن مالياً ما أتلّفه، ولكن لا يقتص منه^(٢).

الحالة الثانية : ناقص أهلية الأداء :

و يكون فيها للإنسان أهلية أداء ناقصة، وتمتد من سن التمييز وتستمر إلى البلوغ، وتشمل هذه الحالة الصبي في دور التمييز قبل البلوغ والمعته^(٣).. وفيه التفصيل التالي^(٤) :

أ / أما العبادات بالنسبة لناقص الأهلية كالإيمان والصلاة والصيام والحج فتصح منه، ولكنه لا يلزم بها، وله أجرٌ وثوابٌ عليها، ويؤمر الصبي بالصلاة ونحوها تدريجاً له عليها.

وخطاب أمر الطفل بالصلاة وهو ابن سبع سنوات هنا موجه لوليه، و صلاته صحيحة ويثاب عليها، مع التنويه هنا إلى أن حجه يُعدّ تطوعاً ولا يسقط الفريضة .

ب/ وأما تصرفاته فثلاثة أقسام :

(١) المراد بالتمييز : أن يصبح للإنسان وعي وإدراك يفهم به الخطاب التشريعي إجمالاً، وليس له سن معينة من عمر الإنسان أو علامة طبيعية فيه، بل قد يبكر وقد يتأخر بحسب فطرة الإنسان و درجة ذكائه ومواهبه العقلية، و يعرف ذلك بالتجربة والاختبار، وقد اعتبر الفقهاء تمام السابعة من العمر - في الحالة الطبيعية السليمة - مبدءاً لمرحلة التمييز، لأنه العمر الذي أمر به وليه بتعليمه الصلاة . الكافي / ٧٢ / .

(٢) علم أصول الفقه، خلاف / ١٣٧ /

(٣) وهو من كان ناقص العقل لا فاقده كلية

(٤) الكافي / ٧٢ / الوجيز، د الزحيلي / ١٥٨ / ، الفقه الإسلامي وأدلته، د الزحيلي / ١ / ١٦٧ .

١- تصرفات نافعة نفعاً محضاً : وهي التي يترتب عليها دخول شيء في ملكه من غير مقابل، كقبول الهبة والصدقة ؛ فتصح دون إذن وليه، وكذا أخذه الأجرة بإجارته نفسه، فتصح منه وتنفذ لأن فيها مصلحة ظاهرة له وتدريباً على التصرف .

٢- تصرفات ضارة ضرراً محضاً : وهي التي يترتب عليها خروج شيء من ملكه دون مقابل، كالهبة والصدقة والوقف، و سائر التبرعات، فلا تصح منه ولو بإجازة الولي حماية لحقوقه .

٣- تصرفات مترددة بين النفع والضرر : وهي التي تحتمل الربح والخسارة، كالبيع والشراء والإجارة والزواج ونحوها ؛ فهذه تصح منه ابتداءً ولكن نفاذها يتوقف على إذن وليه، فإن أجازها نفذت وإن لم يجزها بطلت .

الحالة الثالثة :

أهلية الأداء الكاملة :و تثبت لمن بلغ الحلم عاقلاً، وتبقى ملازمة له مادام على عقله، فإذا ثبت اختلال عقله أو نقصه تحولت هذه الأهلية إلى الأهلية المعدومة، كما لو جنّ، أو إلى الأهلية الناقصة كما لو صار معتوهاً .

و البلوغ يُعَلَّم ويُعرَف بظهور علاماته الطبيعية، وهي :

(١) الإنزال - الاحتلام - بالنسبة للذكر، والحيض أو الحمل بالنسبة للأنثى .

(٢) عند عدم ظهور هذه العلامات فبتام الخمس عشرة سنة عند جمهور الفقهاء للذكر والأنثى على حد سواء، بينما قال أبو حنيفة هي ثمان عشرة سنة للذكر وسبع عشرة سنة للأنثى، وقول الجمهور هو المعمول به في قضاء المملكة العربية السعودية، فإذا بلغ الإنسان بأحد الأمرين السابقين مع توفر العقل صار أهلاً لجميع التكاليف الشرعية، و صار مكلفاً بما فرضه الله عليه بخطابه إلى الناس من واجبات بشرائطها المعتمدة شرعاً، ومنهياً عما نهى عنه بخطابه، وتعدّ تصرفاته معتبرة ويُعتدُّ بأعماله، وتصح التزاماته وتترتب عليه جميع آثارها .

وتمّ سبق فيمكن تقسيم المراحل التي يمر بها الإنسان من حيث أهلية الأداء و الوجوب
وفق التقسيم التالي :

١- مرحلة الاجتنان : وفيها : أهلية وجوب ناقصة .

٢- مرحلة الولادة إلى سنّ التمييز : - يلحق بها المجنون - وفيها : أهلية وجوب كاملة +
أهلية أداء معدومة .

٣- مرحلة التمييز إلى البلوغ : - و يلحق بها المعتوه - وفيها : أهلية وجوب كاملة +
أهلية أداء ناقصة .

٤- مرحلة البلوغ عاقلاً إلى الموت : وفيها : أهلية وجوب كاملة + أهلية أداء كاملة .

المبحث الثالث : عوارض الأهلية

١- تعريفها :

هي أوصاف غير ملازمة لمعنى الإنسانية، تقوم بالإنسان فتسلبه أهليته أو تنقصها أو تغير بعض أحكامها^(١)، أو هي :

الأمور التي تطرأ على أهلية الأداء عند الإنسان فتؤثر بها^(٢).

٢- الأهلية التي تتأثر بالعوارض :

- إن الأمور التي تتأثر بالعوارض هي أهلية الأداء فقط، وذلك لأن مناطها - كما سبق - هو العقل، فهي ترتبط به وجوداً و عدماً و نقصاً و زيادةً، فلذلك كانت الأمور التي تطرأ عليها، والتي سميناهما عوارض تؤثر فقط بأهلية الأداء .

- أما أهلية الوجوب فمناطها الإنسانية، وبالتالي تكون مع الإنسان منذ وجوده في بطن أمه حيث تكون ناقصة، ثم تستمر و تكتمل بولادته، و تبقى ملازمة له في جميع أحواله لا تفارقه إلا بالموت، و لذلك فالعوارض لا تؤثر فيها، لأنها لا يمكن أن تخرج الإنسان عن إنسانيته .

٣- أنواع العوارض:

أولاً : أقسام العوارض من حيث المنشأ :

تنقسم العوارض من حيث المنشأ إلى : عوارض سماوية و عوارض مكتسبة^(٣) :

١ / العوارض السماوية :

(١) الكافي / ٧٥ /

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ١٥٩ /

(٣) كشف الأسرار / ٤ / ٢٦٢، علم أصول الفقه، خلاّف / ١٣٨ /

و هي الأوصاف التي تلحق الشخص من قبل الله تعالى دون أن يكون للإنسان فيها اختيار، ولهذا نسبت إلى السماء فهي خارجة عن قدرة الإنسان و كسبه و هي :

١- الجنون .

٢- العته .

٣- مرض الموت .

٤- النوم .

٤- الإغماء .

٢/ العوارض المكتسبة^(١):

و هي الأوصاف التي تلحق بالشخص و يكون للشخص في وقوعها اختيار، و هي نوعان :

أ- ما يكون من نفس الإنسان : كالجهل، و السكر، و الهزل، و الخطأ، و السفه .

ب- ما يكون من غيره عليه : كالإكراه .

ثانياً: أقسام العوارض من حيث تأثيرها على أهلية الأداء :

١ - عوارض تزيل أهلية الأداء :

و تشمل الجنون و النوم و الإغماء و العته الشديد^(٢) .

فليس للمجنون و المعتوه عتياً شديداً ما دام جنونه ممتداً أهلية أداء أصلاً، و لا تترتب على تصرفاتهما أي آثار شرعية .

أما بالنسبة للعبادات، فلا تجب في حقهما العبادة، و لو أفاقا فلا يلزمان بالقضاء رفعاً للحرج .

(١) أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي/١/١٧٧.

(٢) المقصود بالعتة الشديد من لا يكون معه إدراك و تمييز فيكون صاحبه كالمجنون في بطلان تصرفاته (الوجيز، د

و أما إن كان جنونه غير ممتد، واستغرق هذا الجنون وقت العبادة كأن استغرق شهر رمضان بأكمله، لم يلزمه القضاء، أما لو أفاق آخر الشهر في وقت النية لزمه القضاء وكذا بقية العبادات^(١).

- و أما النوم و الإغماء فإنهما ينفيان أهلية الأداء، فما دام الإنسان نائماً أو مغمىً عليه فليست له أهلية أداء، لأنها تقوم على التمييز بالعقل، و لا تميز للإنسان حال نومه أو إغمائه، و لذلك لا يعتد بشيء من أقواله مطلقاً، و لا يؤاخذ بالأفعال مؤاخذه بدنية كما لو انقلب على إنسان فقتله لم يعاقب بدنياً لانتفاء القصد منه لعدم التمييز والاختيار، و لكن يؤاخذ مؤاخذه مالية فتجب عليه الدية، كما يجب عليه ضمان ما يتلفه من مال بفعله" وهذا من خطاب الوضع."

و أما بالنسبة للعبادات : فإن الأداء في الحال مرفوعٌ عن النائم و المغمى عليه لأنها ليسا أهلاً للخطاب بالحال، فالنوم و الإغماء يوجب تأخير الخطاب بالأداء لكنه لا ينفيه و لا يسقطه لبقاء الذمة والإسلام، و لهذا وجب عليهما القضاء عند الإفاقة^(٢)، لحديث : (من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها إذا ذكرها)^(٣).

هذا مع ملاحظة أن الإغماء إن كان ممتداً فإنه يسقط وجوب العبادة دفعاً للخرج^(٤)... كما هو حال من يَغُطُّ في غيبوبة طويلة ربما امتدت لسنوات .

٢- عوارض تنقص أهلية الأداء

كالعتة الخفيف و هو الذي يكون معه إدراك و تمييز، و لكن ليس كالعقلاء، فيكون المعتوه البالغ هنا كالصبي المميز في الأحكام، فتثبت له أهلية ناقصة، فلا تجب عليه العبادات و لكن

(١) نظرية العقد، دباسل الحافي، د صالح العلي / ١٤٨ .

(٢) التلويح ٢ / ٧٤٠، المذهب ٢ / ٤٣٢-٤٣٣، إفاضة الأنوار / ٣١٦ .

(٣) أبو داود كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاته أو نسيها، ح ٤٣٥، ١ / ١٧٤، الترمذي كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة، ح ١١٧٨ / ٣٣٥ .

(٤) الوجيز في أصول الفقه، زيدان / ١٠٦ .

يصح منه أداؤها، و لا تثبت في حقه العقوبات، و تجب عليه حقوق العباد المالية و يؤديها عنه و ليه كضمان المتلفات .

وتكون تصرفاته المالية صحيحة نافذة إذا كانت نافعة له نفعاً محضاً، و باطلة إذا كانت مضرة له ضرراً محضاً، و موقوفة على إجازة الولي إذا كانت دائرة بين النفع و الضرر^(١) .

٣- عوارض تؤثر في تغير بعض الأحكام لمصالح معينة : ومنها :

أ- السفه، و الدين، و الغفلة :

فكل من السفه و ذي الغفلة البالغ العاقل له أهلية أداء كاملة، و لكن محافظة على مال كل منهما من الضياع، و منعاً من أن يكون كل منهما عالة على غيره، حجر عليهما تصرفاتهما المالية فقط، فتصح تصرفاتهما النافعة و تبطل الضارة و توقف التصرفات المحتملة لا لفقد الأهلية أو نقصها، و لكن محافظة على أموالهما .

ب- و كذلك المدين - المفلس - البالغ العاقل له أهلية أداء كاملة، و لكن محافظة من الشرع على حقوق دائنيه حجر عليه من التصرف في ماله بما يضر بحقوق الدائنين كال تبرعات، و تصح تصرفاته الأخرى إذا أجازها الدائنون، و هذا عند الجمهور، بخلاف أبي حنيفة الذي يرى أنه لا تأثير لواحد من الأمور الثلاثة في أهلية الإنسان، و المصالح التي تترتب على الحجر لا توازن الضرر الذي يلحق بالإنسان من الحجر عليه و المؤذي لكرامته ؛ فلذلك منع الحجر على أي منهم^(٢) .

ج- و أما المريض مرض الموت^(٣) :

- فإنه يحجر عليه في حدود ثلثي ماله فقط محافظة على حقوق الورثة الذين تعلق حقهم بهذا المال، و هذا الحجر ليس لنقص أهليته أو انعدامها، و لذلك تصح تصرفاته كيفما كان في

(١) كشف الأسرار ٤ / ٢٧٤ .

(٢) علم أصول الفقه، خلاف / ١٤٠ /

(٣) مرض الموت : هو المرض الذي يغلب فيه الهلاك ويعجز الإنسان فيه عن القيام بواجباته المعتادة، ويتصل بالموت، ويمتد سنة على وتيرة واحدة، ينظر مجلة الأحكام العدلية، مادة / ١٥٩٥ /

حدود الثلث كما ينفذ تصرفه في الكل إذا أجاز الورثة^(١).

- وأما طلاقه : فهو واقعٌ باتفاق العلماء، ولكن الخلاف في ميراث الزوجة المطلقة^(٢):

- فإن مات من ذلك المرض ورثته مادامت في عدة الطلاق الرجعي، لأنها لا زالت زوجته .

و أما إن طلقها طلاقاً بائناً فقد اختلف الفقهاء :

♦ فذهب الجمهور إلى أنها ترثه رداً لقصد الزوج السيئ الذي أراد بهذا الطلاق حرمانها من الميراث

ولكن الحنفية قالوا : ترث إذا مات وهي في عدتها .

وعند الحنابلة : ترث ولو انقضت عدتها ما لم تتزوج.

وقال المالكية : ترث سواء انقضت عدتها أم لم تنقض، تزوجت أو لم تتزوج .

♦ وقال الشافعية : لا ترث لأن الطلاق البائن يقطع الميراث و لا عبرة بالقصد الباطن، لأن الأحكام تبنى على الظاهر، والله يتولى السرائر .

د- وأما السكران : فقد فرق الفقهاء بين ما إذا كان سكره بمباح أو بمحرّم ..

♦ أما السكر بمباح : كأن أكره على شرب مسكرٍ أو اضطر إليه أو شرب دواء مباحاً فسكر، فإنه لا يصح منه أي تصرف ولا يعتد به، ويكون حكمه حكم المغمى عليه - وقد سبق - .

♦ و أما إن كان سكره بمحرّم : كان مسؤولاً عن كل تصرف يبدر منه و تترتب آثاره عليه من التزامات أو عقوبات دون تخفيف، كما لو كان غير سكران، لأن سكره جريمة لا

(١) الكافي / ٧٨ /

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته، دوهبة الزحيلي ٧ / ٤٣٣ .

يصح أن يستفيد منها صاحبها هذا عند الحنفية مع استثنائهم للردة استحساناً^(١)، أما الشافعية فقالوا تزول أهليته للتصرف، ولكن تصح عقود عقوبة له و زجراً، وذهب المالكية والحنابلة إلى زوال أهليته للتصرف لزوال عقله مع استثناء الطلاق فقالوا بوقوعه منه^(٢).

(١) الكافي ٧٨ المذهب في أصول المذهب ٢/٥١٥.

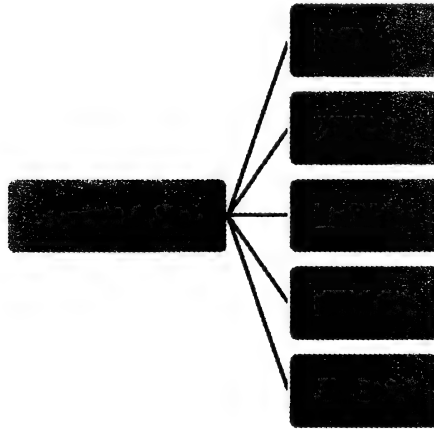
(٢) فتح القدير ٣/٤٨٩، حاشية ابن عابدين ٢/٤٢٣، القوانين الفقهية ١٥١/، منح الجليل ٤/٤٣٩، نهاية المحتاج ٣/٣٨٧، كشف القناع ٣/١٥١، المغني مع الشرح الكبير ٨/٢٥٥-٢٥٧.

تدريبات الوحدة الخامسة

١ - بيّن حالات الأهلّة للإنسان بالنسبة لمراحل حياته، وفق مايلي :

أهلّة وجوب			أهلّة أداء			المرحلة
كاملة	ناقصة	معدومة	كاملة	ناقصة	معدومة	
						مرحلة الاجتنان
						مرحلة الولادة إلى سن التمييز
						مرحلة التمييز إلى البلوغ
						مرحلة البلوغ عاقلاً إلى الموت

٢ - اذكر عوارض الأهلّة السماوية :



٣- اذكر نوع عارض الأهلية من حيث تأثيرها على أهلية الأداء في المسائل التالية، ثم بين الحكم الشرعي لكل منها .

١- أفاق المجنون من جنونه في الخامس والعشرين من شهر رمضان .

نوع العارض :

الحكم الشرعي :

٢- طلق المريض مرض الموت زوجته طلبة واحدة، ثم توفي وهي في عدة الطلاق .

نوع العارض :

الحكم الشرعي :

٣- سكر شخص سكرًا متعمدًا ثم قتل شخصًا .

نوع العارض :

الحكم الشرعي :

الفصل الرابع
الأدلة التشريعية (مصادر الفقه الإسلامي)

- المبحث الأول: الأدلة المتفق عليها
- المبحث الثاني : الأدلة المختلف فيها

الوحدة التدريسية السادسة

الأدلة المتفق عليها

وتشمل :

- تعريف الأدلة
- أقسام مصادر التشريع
- المطلب الأول : القرآن

أهداف الوحدة :

- ١- أن يعرف الطالب الدليل الشرعي
- ٢- أن يعدد مصادر التشريع الإسلامي
- ٣- أن يقارن بين الأدلة المتفق عليها و الأدلة المختلف فيها
- ٤- أن يشرح دلالة ألفاظ القرآن على الأحكام التشريعية
- ٥- أن يذكر أوجه إعجاز القرآن الكريم
- ٦- أن يفرق بين الدليل القطعي و الدليل الظني في القرآن

تمهيد :

١- تعريف الأدلة :

سبق أن ذكرنا أن الحاكم هو الله تعالى، وأنه أنزل تشريعاً فيه أحكام ترشد المكلفين، وقد نصب لتلك الأحكام أدلة ترشد المكلفين إليها و تدلهم عليها، وهذه الأدلة كثيرة وهي التي تسمى بأصول الأحكام أو مصادر التشريع الإسلامي أو أدلة التشريع ..
و الدليل في اللغة : ما فيه دلالة وإرشاد إلى أي أمر من الأمور^(١) .

و في الاصطلاح : ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى حكم شرعي عملي على سبيل القطع أو الظن^(٢) .

٢- أقسام مصادر التشريع :

تنقسم مصادر التشريع - الأدلة التشريعية - إلى تقسيمات عدة باعتبارات مختلفة^(٣) :

أ / من جهة الاتفاق عليها والاختلاف فيها إلى :

(١) أدلة متفق عليها وهي^(٤) :

١- الكتاب ٢- السنة ٣- الإجماع ٤- القياس

(٢) أدلة مختلف فيها وهي :

الاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة والعرف و شرع من قبلنا و سد الذرائع
و مذهب الصحابيالخ.

ب / تنقسم من جهة رجوعها إلى النقل أو العقل إلى :

(١) التعريفات / ١٧١ / .

(٢) إرشاد الفحول / ٢١ / ، الكافي / ٨١ / .

(٣) الكافي / ٨٢ /

(٤) ولا يلتفت إلى خلاف الظاهرية و من وافقهم في إنكار القياس لضعف أدلتهم، نهاية السؤل ١ / ٣٠ .

- (١) أدلة نقلية وهي : الكتاب و السنة و الإجماع و مذهب الصحابي و شرع من قبلنا .
- (٢) أدلة عقلية وهي : التي يظهر في تكوينها و وجودها أثر المجتهد وهي : القياس و الاستحسان و المصالح المرسلة و سد الذرائع و الاستصحاب .
- و هذان القسمان متكاملان، لأن الاستدلال بالدليل النقلى لا بدّ فيه من بذل الجهد في التدبر و النظر .
- و الاستدلال بالمعقول لا بدّ أن يكون معتمداً على النقل^(١) .

المبحث الأول : الأدلة المتفق عليها

تقيد^(١):

١/ ثبت بالاستقراء أن الأدلة الشرعية التي تستفاد منها الأحكام العملية ترجع إلى أربعة: القرآن و السنة و الإجماع و القياس . و هذه الأدلة الأربعة اتفق جمهور المسلمين على الاستدلال بها .

و الدليل على الاستدلال بها هو قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]

- فالأمر بطاعة الله و طاعة رسوله، أمر بإتباع القرآن و السنة،

- و الأمر بطاعة أولي الأمر من المسلمين أمر بإتباع ما اتفقت عليه كلمة المجتهدين من الأحكام لأنهم أولوا الأمر التشريعي من المسلمين .

- و الأمر برد الوقائع المتنازع فيها إلى الله و رسوله أمر بإتباع القياس حيث لا نص و لا إجماع، لأن القياس فيه رد المتنازع فيه إلى الله و الرسول لأنه إلحاق واقعة لم يرد نص بحكمها بواقعة ورد النص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة الحكم، فالآية تدل على إتباع هذه الأربعة .

٢/ عند جمهور الفقهاء فإن هذه المصادر مرتبة في الاستدلال بها هذا الترتيب : القرآن، فالسنة، فالإجماع، فالقياس .

أي أنه إذا عرضت للمجتهد واقعة ؛ نظر أولاً في القرآن، فإن وجد فيه حكمها أمضاه . و إن لم يجد فيه حكمها، نظر في السنة فإن وجد فيها حكمها أمضاه^(٢)، و إن لم يجد نظر هل أجمع

(١) علم أصول الفقه، خلاف / ٢٠-٢١/

(٢) والذي أراه وجوب النظر في القرآن والسنة معاً لأن السنة قد تكون مقيدة لمطلق القرآن أو مخصصة لعمومه أو ناسخة له عند من يقول بذلك.

المجتهدون في عصرٍ من العصور على حكم فيها، فإن وجد أمضاه، وإن لم يجد اجتهد في الوصول إلى الحكم بقياسها على ما ورد النص بحكمه .

و الدليل على ترتيبها في الاستدلال بها هذا الترتيب هو :

١- ما رواه أبو داود و الترمذي عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال : كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ؟ قال : اجتهد رأيي و لا آلو (أي لا أقصر في اجتهادي)، قال : فضرب رسول الله على صدره و قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله ^(١) .

٢- ما رواه البغوي عن ميمون بن مهران قال : " كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب و علم عن رسول الله في ذلك الأمر بسنة قضى بها، فإن أعياه أن يجد في سنة رسول الله جمع رؤوس الناس و خيارهم فاستشارهم، فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به، و كذلك كان يفعل عمر " ^(٢) .

و أقرهما على هذا أكابر الصحابة و رؤوس المسلمين و لم يعرف بينهم مخالف .

المطلب الأول : القرآن

تعريف القرآن :

القرآن أشهر من أن يُعرّف و مع هذا فقد اعتنى الأصوليون بتعريفه، و ذكروا له تعريفات شتى، و لعلّ أجمعها هو :

القرآن كلام الله تعالى، المنزل على رسوله محمد ﷺ عن طريق أمين الوحي جبريل، باللسان العربي المبين، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المكتوب بالمصاحف، المعجز و لو بأقصر

(١) أبو داود كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء ٢/ ٣٢٧، رقم ٣٥٩٢، الترمذي كتاب الأحكام، باب ما

جاء في القاضي كيف يقضي ٣/ ٦٠٧، رقم ١٣٢٧ .

(٢) إعلام الموقعين ١/ ٥١-٥٢

سورة منه ^(١).

خصائص القرآن :

يتبين من التعريف السابق أن القرآن يتميز بالخصائص التالية :

(١) أنه كلام الله تعالى بنظمه ومعناه :

و بهذا يخرج كلام غير الله تعالى فلا يسمى قرآناً و عليه :

- لا يسمى الحديث القدسي قرآناً : و الحديث القدسي و إن كان معناه من الله إلا أن لفظه من الرسول ﷺ و لكنه يضيفه إلى الله تعالى فيقول : قال الله تعالى : ... و مع ذلك لا يسمى قرآناً، و قال بعضهم هو بلفظه و معناه من عند الله لكنه غير معجز و لا يُتَعَبَدُ بتلاوته .
- كما لا يسمى الحديث النبوي قرآناً أيضاً : و هو ما كان معناه من الله و لفظه من الرسول و نسب إليه .

- و لا يسمى تفسير القرآن قرآناً .. لأنه من نظم البشر .

(٢) أن لفظه عربي :

قال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف ٢] و بناءً على ذلك :

أ- لا تسمى ترجمة القرآن قرآناً لأنه غير عربي .

ب- و لقد ظن بعض العلماء أن في القرآن الكريم بعض الألفاظ التي ليست عربية كالمشكاة و القسطاس و نحو ذلك ..

و الصحيح أنه ليس في القرآن لفظ غير عربي إلا أسماء الأعلام لمن ليس عربياً كإسرائيل و جبرائيل و لوط ^(٢)، و ما ظُنَّ بأنه غير عربي فهو ^(٣):

(١) أصول الفقه الإسلامي، د محمد الزحيلي / ١٠٧ / .

(٢) المسودة / ١٧٤ / .

(٣) الكافي / ٩٢ / البحر المحيط ٢ / ١٧٠، روضة الناظر / ٦٤ / .

أ- إما أن يكون من لهجة عربية غير لهجة قريش .

ب- أو من الألفاظ العربية التي اندثر استعمالها، فأحيائها القرآن .

ج- أو أنها لفظ عربي قديم انتقل إلى اللغات الأجنبية ثم نسيه العرب فذكره القرآن ..
قال الشافعي : " ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب " ^(١).

د- أو أنّ أصل هذه الكلمات غير عربية ثمّ عربتها العرب و استعملتها فصارت من لسانها بتعريبها و استعمالها لها، وإن كان أصلها أعجمياً ^(٢)
(٣)- المنقول بالتواتر :

أي نقل بواسطة جمع يحفظونه ممن يستحيل اجتماعهم و تواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم و تباين أمكنتهم، عن جمع مثلهم، و هكذا إلى أن اتصل النقل برسول الله ﷺ فيكون أول النقل كآخره و أوسطه كطرفيه ^(٣).

و القرآن الكريم قد وصل إلينا بالتواتر، فلقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يتلقونه عنه عليه الصلاة و السلام و يحفظونه في صدورهم و يكتبونه على ما تيسر لهم من وسائل الكتابة، و لقد بلغ كتاب الوحي أربعين صحابياً، ثم انتقل من جمهور الصحابة إلى جماهير التابعين الذين حفظوه أيضاً في الصدور، و كتبوه في السطور، و نقلوه إلى من بعدهم حتى وصل إلينا متواتراً كتابةً و مشافهةً ^(٤).

و بهذا يخرج عن تسمية القرآن ما يعرف بالقراءة الشاذة، فهي ليست منه ^(٥) ..

و القراءة الشاذة : هي القراءة المنقولة بأخبار الأحاد كقراءة أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قضاء الصوم : " فعدة من أيامٍ آخر متابعات "، فزيادة متابعات لم تتواتر، فلا تُعدُّ من

(١) الرسالة / ٤٢ .

(٢) زبدة الإتيان في علوم القرآن، محمد بن السيد علوي المالكي / ٥٩ .

(٣) البزدوي ٢ / ٣٦٠، ١ / ٢١ .

(٤) الكافي / ٩٣ .

(٥) إرشاد الفحول / ٦٢ .

القرآن، و اختلف العلماء في حجيتها ؛ فذهب الشافعية إلى أنه لا يحتاج بها و قال الحنفية يصح الاحتجاج بها لأنها حجة ظنية، إذ لا بدّ من كونها مسموعة عن النبي ﷺ، إضافة إلى أنها منقول عدل عنه فيجب قبوله^(١).

(٤) - المتعبد بتلاوته :

و هذه خاصية مهمة للقرآن تميزه عن غيره من الكتب السماوية، و تفتح أمام المسلم باباً واسعاً من أبواب العبادة، فتلاوته عبادة سواء أكانت حفظاً أم من المصحف، قياماً أم قعوداً أم اضطجاعاً، في السفر أم في الحضر، في الليل أم في النهار،... و الأحاديث الدالة على فضل تلاوته كثيرة منها^(٢):

- روى الترمذي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : قال رسول الله ﷺ : (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، و الحسنة بعشر أمثالها، لا أقول الم حرف، و لكن ألف حرف، و لام حرف، و ميم حرف)^(٣).

- و روى مسلم عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (اقروا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه)^(٤).

- و روى البخاري و مسلم عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قالت : قال رسول الله ﷺ : (الذي يقرأ القرآن و هو ماهرٌ به مع السفرة الكرام البررة، و الذي يقرأ القرآن و يتعتع فيه و هو عليه شاقٌ له أجران)^(٥).

(١) تشنيف المسامع ١/ ٢٧٧، تيسير التحرير ٣/ ٩، الوجيز، د الزحيلي / ٢٥

(٢) الكافي / ٩٤

(٣) الترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن، ٥/ ١٧٥، رقم ٢٩١٠.

(٤) مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن، ١/ ٥٥٣، رقم ٨٠٤.

(٥) البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة عبس، ١/ ١٨٨٢، رقم ٤٦٥٣، مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب

باب فضل الماهر بالقرآن، ١/ ٥٤٩، رقم ٧٩٨.

و يخرج بذلك :

ما عدا القرآن الكريم فهو غير متعبد بتلاوته ؛ كالأحاديث القدسية و النبوية، كما تخرج الآيات المنسوخة تلاوتها سواء أبقى حكمها أم لم يبق ؛ لأنها لا تعد قرآناً ..

(٥)- المكتوب بالمصاحف :

فالقرآن الكريم كُتِبَ زمن النبي ﷺ عن طريق كتاب الوحي، ثم قام سيدنا أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجمعه، ثم نسخه سيدنا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سبعة مصاحف^(١)، و وزعها على الأمصار الإسلامية، و استبقى عنده نسخة لتكون تلك النسخ مرجعاً للمسلمين، و سميت هذه المصاحف بالمصاحف "الإمام" .

(٦)- المعجز^(٢) :

فالقرآن معجز، و معنى ذلك عجز البشر أجمعين عن الإتيان بمثله، و قد ثبت إعجازه بتحدي القرآن للعرب المعاندين من أن يأتوا بمثله فعجزوا، ثم تحداهم بعشر سور فعجزوا، ثم تحداهم بسورة واحدة من سوره فعجزوا، قال تعالى : ﴿ قُلْ لِّينِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء: ٨٨]، و قوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مِنْ أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [هود: ١٣]، و قوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣] .

و مع هذا التحدي الذي يستفز الهمم و يبعث على المعارضة عجز العرب عن المعارضة بالرغم من وجود المقتضي للمعارضة، و عدم المانع منها ؛ أما وجود المقتضي فلأن العرب كانوا حريصين كل الحرص على إبطال دعوة محمد ﷺ فلو كانوا قادرين لجاءوا بها يعارض القرآن و يبطل دعوة محمد ﷺ .

(١) وفي رواية ستة مصاحف

(٢) ينظر الكافي، الحن / ٩٧ و مابعداها، علم أصول الفقه، خلاف / ٣٨ و مابعداها / .

و أما عدم المانع من المعارضة فلأنهم أهل البلاغة و الفصاحة و المعرفة التامة باللغة العربية و أصحاب الحكم و السلطان، فلما ثبت عجزهم ثبت أن القرآن النازل بلغة العرب هو كتاب الله، و أن محمداً ﷺ هو رسول الله حقاً .

وجوه إعجاز القرآن^(١):

أما وجوه إعجازه فكثيرة منها :

١- بلاغته التي بهرت العرب و جعلتهم مشدوهين على نحو لم يُعهد في كلام العرب من قبل، لا في منظوم و لا منثور، مع بقائها في مستوى عالٍ في جميع أجزاء القرآن، و على الرغم من تناوله موضوعات شتى، و أحكاماً مختلفة و بالرغم من نزوله في فترات متباعدة .

٢- إخباره بوقائع تحدث في المستقبل، و قد حدثت فعلاً، من ذلك قوله تعالى : ﴿الْمَغْلَبَةِ الرُّومِ ٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ [الروم: ١-٤] .

٣- إخباره بوقائع الأمم السابقة المجهولة أخبارها عند العرب جهلاً تاماً لعدم وجود ما يدل عليها من آثار و معالم، و إلى هذا النوع من الإخبار أشار قوله تعالى : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَقِيبَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤١﴾﴾ [هود: ٤٩] .

٤- إشارته إلى بعض الحقائق الكونية التي أثبتتها العلم الحديث^(٢)، و التي لم تكن معروفة من قبل، من ذلك :

- قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْ رَتْقًا فَفَنَّتَهُمَا وَجَعَلْنَاهَا آيَةً كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفْلا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ففي الآية دليل على وحدة الكون، و حاجة الحياة إلى عنصر الماء .

(١) ينظر أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ١/ ٤٣٣ و ما بعدها، علم أصول الفقه، خلاف / ٣٨ و ما بعدها.

(٢) مباحث في علوم القرآن، مناع القطان / ٢٨١ .

- وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ فَاُنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَاسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْشَرْنَاهُ إِلَّا بِخَيْرٍ﴾ [الحجر: ٢٢] فالتلقيح في النبات : ذاتي و خلطي، و الذاتي : ما اشتملت زهرته على عضوي التذكير و التأنيث، و الخلطي : هو ما كان عضو التذكير فيه منفصلاً عن عضو التأنيث كالنخيل، فيكون التلقيح بالنقل و من وسائل ذلك الرياح .

أحكام القرآن^(١) :

اشتمل القرآن على أحكام كثيرة متنوعة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أحكام اعتقادية، تتعلق بما يجب على المكلف اعتقاده في الله و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر .

القسم الثاني : أحكام أخلاقية تتعلق بما يجب على المكلف أن يتحلّى به من الفضائل، و أن يتخلّى عنه من الرذائل .

القسم الثالث : أحكام عملية تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال و أفعال و عقود و تصرفات، و هذا النوع هو فقه القرآن، و هو المقصود الوصول إليه بعلم أصول الفقه .

و هذه الأحكام تنظم على نوعين :

(أ) أحكام العبادات : و هي الأحكام المتعلقة بتنظيم علاقة الفرد بربه، كالصلاة و الصيام و الزكاة و الحج و النذور و الأيمان،.....

(ب) أحكام المعاملات : و هي الأحكام المتعلقة بتنظيم علاقة المكلفين بعضهم ببعض، سواءً أكانوا أفراداً أم جماعات، و قد تنوعت أحكام المعاملات في العصر الحديث إلى الأنواع الآتية :

١/ أحكام الأحوال الشخصية : و هي الأحكام التي تتعلق بالأسرة من بدء تكوينها، و يقصد بها تنظيم علاقة الزوجين و الأقارب بعضهم ببعض، و آياتها في القرآن نحو ٧٠ آية .

٢/ الأحكام المدنية : و هي الأحكام المتعلقة بتنظيم معاملات الأفراد و مبادلاتهم من بيع و إجارة و رهن و كفالة و شركة و مقايضة و مرابحة و و ذلك لحفظ حقوقهم، و آياتها في القرآن نحو ٧٠ آية .

٣/ الأحكام الجنائية : و هي الأحكام المتعلقة بعقوبة الأفراد المرتكبين للجرائم، و ذلك لحفظ دين الناس و حياتهم و أموالهم و أعراضهم و حقوقهم . و آياتها نحو ٣٠ آية .

٤/ أحكام القضاء (المرافعات) و هي المتعلقة بالقضاء و الشهادة و اليمين و فصل الخصومات لتحقيق العدل و الأمن بين الناس، و آياتها نحو ١٣ آية .

٥/ الأحكام الدستورية - الأحكام السلطانية - : أي المتعلقة بنظام الحكم و علاقة الحاكم بالمحكوم، و حقوق و واجبات كل منهما تجاه الآخر، و آياتها نحو ١٠ آيات .

٦/ الأحكام دولية : أي المتعلقة بعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول، و بمعاملة غير المسلمين، في السلم و الحرب، و آياتها نحو ٢٥ آية .

٧/ الأحكام الاقتصادية و المالية : أي المتعلقة بموارد الدولة و مصارفها و بحقوق الأفراد في أموال الأغنياء، و آياتها نحو ١٠ آيات .

طريقة القرآن في بيان الأحكام^(١):

القرآن الكريم خالدٌ محفوظٌ بحفظ الله تعالى إلى يوم القيامة، و خلوده و كونه كتاب البشرية و دستورها الأبدي . وقد اقتضى هذا تنوع طريقته في بيان الأحكام، فلذلك نجد فيه من الأحكام ما هو تفصيلي و نجد ما هو إجمالي .

فمن الأحكام التفصيلية : مقادير الموارث و مقادير العقوبات في الحدود، كيفية الطلاق و عدده، بيان المحرمات من النساء، و نحو ذلك ..

و من الأحكام المجملية : الزكاة و الصلاة و القصاص و أنواع الربا ..

و الحكمة من مجيء هذه الأحكام مجملة على شكل قواعد و مبادئ أمران اثنان :

الأول : أن مجيئها على هذا النحو يجعلها تتسع لما يستجد من الحوادث فتبقى أحكام التشريع متسمة بالمرونة لتغطي حاجات كل عصر و زمان، و ليفتح المجال أمام مجتهدى الأمة للاستنباط و النظر و التدبر و الإمعان ..

الثاني : بيان أهمية السنة الشريفة إذ قامت بتوضيح كثير مما جاء في القرآن ؛ كأعداد ركعات الصلوات و كيفيتها و مقادير الزكاة و غيرها .. مما سيأتي بيانه في مبحث السنة .

أساليب القرآن في بيان الأحكام^(١) :

تعددت أساليب القرآن في بيان الأحكام الشرعية بين أمر و نهي و ترغيب و ترهيب و طلب و زجر و ترتيب ثواب أو عقاب على الفعل أو الترك .. و من خلال هذه الأساليب توصل العلماء إلى قواعد لاستنباط حكم ما هو وارد بالنصوص القرآنية وفق ما يلي :

١ - كل فعل عظمه الله أو مدحه أو أحبه أو وعد به خيراً أو وصفه بالاستقامة أو أقسم به، فهو مشروع مشترك بين الوجوب و الندب .

٢ - كل فعل طلب المشرع تركه أو ذمه أو لعنه أو شبه فاعله بالبهايم أو الشياطين أو أوعده به أو وصفه بالرجس أو الفسق، فهو غير مشروع و مشترك بين التحريم و الكراهة .

٣ - كل ما أحله الله أو أذن به أو رفع الجناح أو الإصر أو الحرج أو الإثم عنه، فهو مباح مأذون فيه شرعاً .

دلالة الآيات على الأحكام :

أولاً : القرآن من حيث الثبوت : مما لا شك فيه أن القرآن قطعي الثبوت من جهة وروده و ثبوته و نقله عن رسول الله ﷺ إلينا، أي نجزم و نقطع بأن كل نص نتلوه من نصوص القرآن، هو نفسه النص الذي أنزله الله على رسوله و بلغه ﷺ إلى أمته من غير تبديل و لا تحريف .

(١) المرجع السابق، بنفس الموضع

ثانياً: القرآن من حيث الدلالة :

أما نصوص القرآن من جهة دلالتها على ما تضمنته من الأحكام فتتقسم إلى قسمين^(١):

أ - نص قطعي الدلالة :

و هو اللفظ الوارد بالنص القرآني المتعين فهمه على النحو الوارد و لا يحتمل تأويلاً و لا مجال لفهم معنى آخر غير المعنى المفهوم منه .

و مثال ذلك : الآيات الواردة في بيان أنصبة الموارث و مقادير الحدود : فقوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوَصِّيكُ بِهَا أَوْ ذِينَ^{١٢}﴾ [النساء: ١٢]، فهذا نص قطعي الدلالة على أن فرض الزوجة في هذه الحال النصف لا غير .

- و قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتًا جَلْدَةً^٤﴾ [النور: ٤] فهو نص قطعي الدلالة في إثبات عدد الشهود المطلوب لإثبات الزنا، و نص قطعي أيضاً في إثبات مقدار حد القذف .

فالنصف و الربع و الثمانون و غيرها كلها قطعية الدلالة على مدلولها و لا يحتمل أي واحد منها إلا معنى واحد فقط هو المذكور .

ب - النص الظني الدلالة :

و هو اللفظ الوارد بالنص القرآني على نحو يحتمل أن يؤول، كما يحتمل أكثر من معنى، و من هذا القسم كل نص فيه لفظ مشترك أو عام أو مطلق .

كقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^{٢٢٨}﴾ [البقرة: ٢٢٨] فلفظ القرء في اللغة العربية مشترك بين معنيين هما الطهر و الحيض، و النص دلّ على أن المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، فيحتمل أن يراد ثلاثة أطهار، و يحتمل أن يراد ثلاث حيضات، فهو

ليس قطعي الدلالة على معنى واحد من المعنيين، و لهذا اختلف الفقهاء في عدة المطلقة هل هي ثلاث حيضات أم ثلاثة أطهار؟^(١).

- و قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالَّذُومُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ [المائدة: ٣] فلفظ الميتة عام، و النص يحتمل الدلالة على تحريم كل ميتة، و يحتمل أن يخص التحريم بما عدا ميتة البحر ..

و كذا لفظ الدم يحتمل أرادة الدماء كلها الجامدة و السائلة أو المسفوحة فقط، فيكون اللفظ المشترك أو العام أو المطلق ظني الدلالة لدلالته على معنى و احتمال دلالاته على معنى آخر^(٢).

علاقة القرآن بنظام الحكم في المملكة العربية السعودية :

اعتمد نظام الحكم في المملكة العربية السعودية القرآن و السنة مصدرين أساسيين في الحكم، فجاء في المادة السابعة من القانون الدستوري :

" يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، و سنة رسوله، و هما الحاكمان على هذا النظام و جميع أنظمة الدولة، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْعَاطِلِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٥] ^(٣) .

علاقة القرآن بأنظمة القضاء في المملكة العربية السعودية :

و نجد أن القرآن هو مصدر الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية، و مستند النظام القضائي في الحكم، جاء في المادة ٤٨ من قانون نظام الحكم :

" تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب و السنة و ما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب و السنة " ^(٤).

(١) فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن المراد بالقرء الحيض، وذهب المالكية والشافعية إلى أن القرء هو الطهر (ينظر أحكام العدة للمؤلفة ٢٢٩).

(٢) الكافي / ١١٦ ، الوجيز ، د الزحيلي / ٣٢-٣٣ ، علم أصول الفقه، خلاف / ٣٥ /

(٣) مبادئ القانون الدستوري / ٩٧ .

(٤) المرجع السابق / ١٠٢ .

- تطبيق قضائي لاعتماد القرآن مستنداً في الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية :
ملخص القضية^(١) :

ادعت المدعية بدعوى على مُطْلَقِهَا تطالبه بتسليم المهر، وطالب وليها بتكاليف الحفل، أقر المدعى عليه بما جاء في دعوى المدعية ووليها، وادعى أنه سلم جزء من المهر ورفض تسليم باقي المهر وادعى أنه لم يشاهد المرأة قبل العقد ولما رآها لم يتقبلها، صادق على ذلك ولي المرأة و قال : " أنني عرضت على المدعى عليه أن يرى ابنتي قبل العقد فرفض كما أنه لم يسلم أي شيء من المهر . طلبت المحكمة البينة من المدعى عليه على أنه سلم أي شيء من المهر فوعد بذلك ولم يستطع إحضار البينة كما استعد بتسليم تكاليف الحفل، أقر الطرفان بأن الطلاق كان قبل الدخول، ولإقرار المدعية والمدعى عليه بأن الطلاق كان قبل الدخول حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بدفع نصف المهر للمدعية ودفع تكاليف الحفل لوليها، اعترض المدعى عليه، صدق الحكم من محكمة الاستئناف

المستند الشرعي للحكم:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوكَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ٣٧﴾ [البقرة ٢٣٧] .

و الدعاوى القضائية مليئة بالأحكام المستندة إلى القرآن في الحكم .

(١) مدونة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٤ (وزارة العدل - مركز البحوث) .

تدريبات الوحدة السادسة

١ - عرّف الدليل، لغة واصطلاحاً، ثمّ عدد ادلة (مصادر) التشريع المتفق عليها .

الدليل لغة :

الدليل اصطلاحاً :

الأدلة المتفق عليها :

٢ - اشتمل القرآن الكريم على أحكام كثيرة متنوعة، اذكر تطبيقاً لكل مما يلي من آياته :

الحكم	التطبيق
حكم في الأحوال الشخصية	
حكم مجمل	
حكم في الجنايات	

٣ - قال تعالى : " و آتوا حقه يوم حصاده " الأنعام ١٤١ ، أوجبت الآية الزكاة في المزروع والمحصول كحق للفقراء، وقد عدّ العلماء هذه الآية من قبيل المجمل، بين وجه ذلك، مع بيان كيفية إزالة هذا الإجمال .

٤ - بالعودة إلى مدونة الأحكام القضائية، اذكرى ملخصاً لقضية من قضايا الجنايات، كان المستند الشرعي فيها هو القرآن، مع ذكر المستند .

ملخص القضية :

المستند الشرعي :

الوحدة التدريسية السابعة

تابع الأدلة التشريعية المتفق عليها

وتشمل :

- المطلب الثاني : السنة
- تعريف السنة و حجيتها
- أقسام السنة
- دلالة السنة على الأحكام
- مكانة السنة من القرآن
- وظيفة السنة النبوية
- ما لا يدخل تحت السنة التشريعية

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

- ١ - يعرف السنة النبوية
- ٢ - يعدد أقسام السنة
- ٣ - يبين مكانة السنة من القرآن
- ٤ - يشرح وظيفة السنة النبوية
- ٥ - يذكر ما لا يدخل تحت السنة التشريعية

المطلب الثاني : السنة

تعريف السنة ^(١):

السنة في اللغة : هي السيرة و الطريقة المعتادة .

السنة عند الأصوليين : هي كل ما صدر عن الرسول ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير .

حجية السنة :

تعد السنة مصدراً تستنبط منه الأحكام التشريعية، و قد دلَّ على ذلك الكتاب و الإجماع و المعقول .

أولاً : القرآن : فإن الله سبحانه و تعالى في كثير من آي الكتاب الكريم أمر بطاعة رسوله، و جعل طاعة رسوله طاعةً له، و أمر المسلمين إذا تنازعوا في أي شيء أن يردوه إلى الله و إلى الرسول، و لم يجعل للمؤمنين خياراً إذا قضى الله و رسوله أمراً، و نفى الإيذان عمّن لم يطمئن إلى قضاء الرسول و لم يسلم له، و في هذا كله برهانٌ من الله على أن تشريع الرسول هو تشريع إلهي يجب إتباعه .

قال تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ۚ ﴾ [آل عمران : ٣٢] و قال سبحانه : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۗ ﴾ [النساء : ٨٠] و قال : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۗ ﴾ [النساء : ٥٩] .. فهذه الآيات و غيرها تدل دلالة قاطعة على أن الله يوجب إتباع الرسول ﷺ فيما شرع .

ثانياً إجماع الصحابة ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حيث أجمعوا على وجوب العمل بسنة رسول الله ﷺ . و كانوا في حياته يمشون أحكامه و يمثلون لأوامره و نواهيه و تحليله و تحريمه، و لا يفرقون في وجوب الاتباع بين حكم أوحى في القرآن و حكم صدر عن الرسول ﷺ نفسه .

(١) تيسير التحرير ٣ / ٢٠ ، تقريب الوصول .

(٢) علم أصول الفقه، خلاف / ٣٨

ولهذا قال معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديثه المشهور : (عندما سأله رسول الله عن كيفية القضاء فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : أقضي بسنة رسول الله)^(١) .

و كانوا بعد وفاته إن لم يجدوا في كتاب الله حكم ما نزل بهم رجعوا إلى سنة رسول الله ﷺ .

فأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا لم يحفظ في الواقعة سنة خرج فسأل المسلمين : هل فيكم من يحفظ في هذا الأمر سنة عن نبينا ؟ وكذلك كان يفعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره ممن تصدى للفتيا والقضاء من الصحابة، و من سلك مسلكهم من تابعيهم و تابعي تابعيهم، بحيث لم يعلم أن أحداً منهم يعتد به خالف في أن سنة رسول الله ﷺ إذا صحَّ نقلها وجب اتباعها .

ثالثاً : المعقول :

فقد فرض الله عزَّ وجلَّ في القرآن عدة فرائض مجملة غير مبينة، لم تفصل في القرآن كيفيتها و لا كيفية أدائها، فقال تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة : ٤٣] ، و قال : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة : ١٨٣] و قال : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، و لم يبين كيف تقام الصلاة و تؤتى الزكاة و يؤدى الصوم و الحج .

و قد بين الرسول ﷺ هذا الإجمال بسنته القولية و العملية، و لو لم تكن السنة حجة على المسلمين و قانوناً واجباً اتباعه ما أمكن تنفيذ فرائض القرآن و لا اتباع أحكامه . و صدق الأوزاعي إذ يقول : "الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب"^(٢) .

و هذه السنة البيانية إنما وجب اتباعها من جهة أنها صادرة عن الرسول ﷺ، و رويت بطريق يفيد القطع بورودها عنه أو الظن الراجح بورودها، لأنه ﷺ كما ذكر عنه تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣-٤] .

(١) أخرجه أبو داود و الترمذي و قد سبق .

(٢) إرشاد الفحول / ٦٩ / .

أقسام السنة :

أولاً: أقسام السنة من حيث ماهيتها ^(١):

١ - السنة القولية : وهي أقوال الرسول ﷺ التي قالها و نطق بها في مختلف الأغراض و المناسبات كقوله ﷺ : (لا ضرر و لا ضرار) و قوله ﷺ : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) و قوله ﷺ : (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) .

٢ - السنة الفعلية : وهي الأفعال و التصرفات التي كان رسول الله ﷺ يقوم بها في دائرة العمل و التشريع ، و نقلها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لنا بالوصف الدقيق في مختلف الأمور .. كأدائه الصلوات الخمس بهيئاتها و أركانها ، و أدائه مناسك الحج ، و قضائه بشاهدٍ واحدٍ و يمين المدعي .

٣ - السنة التقريرية : وهي ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال و أفعال بسكوته و عدم إنكاره أو بموافقته و إظهاره استحسانه ، فيعتبر بهذا الإقرار و الموافقة عليه صادراً عن الرسول نفسه ، مثل ما روي أن صحابيين خرجا في سفر ، فحضرتهما الصلاة و لم يجدا ماءً فتيماً و صلياً ، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما و لم يعد الآخر ، فلما قصا أمرهما على الرسول ﷺ أقرّ كلاهما على ما فعل ، فقال للذي لم يعد : (أصبت السنة و أجزأتك صلاتك) ، و قال للذي أعاد : (لك الأجر مرتين) ^(٢) .

و مثله سكوته و عدم إنكاره لعب الغلمان بالحراب في المسجد .

ثانياً: أقسام السنة من حيث طرق ورودها إلينا :

السنة من حيث طرق وصولها إلينا - أي من حيث روايتها - و هو ما يعبر عنه بسند السنة ، تنقسم إلى :

(١) أي من حيث ذاتها

(٢) أبو داود ، كتاب الطهارة ، باب المتيمم يجد الماء ح ٣٣٨ / ١٢٤٨ طبعة الكتب الستة دار السلام للنشر و التوزيع .

أ/ عند الحنفية^(١) : سنة متواترة و سنة مشهورة و سنة آحاد .

ب/ عند الجمهور^(٢) : سنة متواترة و سنة آحاد .

أما المشهورة فهي عندهم قسم من أقسام سنة الآحاد و لا يجعلونها قسماً قائماً بنفسه كما يفعل الحنفية .

و سنتتبع التقسيم الثلاثي فتتکلم عن كل قسم من هذه الأقسام على حدة :
أولاً : السنة المتواترة :

و هي ما رواها عن رسول الله ﷺ في العصور الثلاثة الأولى^(٣) جمعٌ يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب، مثل السنن العملية المروية عنه ﷺ في الوضوء و الصلاة و الصوم و الحج و الأذان و الإقامة و نحوها من شعائر الدين .. و مثال الأحاديث المتواترة القولية قوله ﷺ : (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(٤) .

و حكم المتواتر أنه قطعي الثبوت عن النبي ﷺ، فيفيد العلم و اليقين و يكفر جاحده .
و أما في تحديد ضابط عدد التواتر ؛ فالراجح هو ما حصل العلم و اليقين عنده من أقوال المخبرين دون تحديد عدد مخصوص^(٥)، و قال بعض العلماء أقل المتواتر عشرة في كل طبقة من طبقات السند، و اختاره السيوطي في تدريب الراوي، و قيل أربعون و قيل سبعون، و قيل غير ذلك^(٦) .

(١) تيسير التحرير ٣/ ٣٧،

(٢) المستصفى / ١٠٤، الوجيز، د الزحيلي / ٣٦ .

(٣) وهي عصر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين

(٤) البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، ١/ ٥٢، رقم ١٠٧ . مسلم، المقدمة، باب تغليظ الكذب

على الرسول، ١/ ١٠، رقم ٣ .

(٥) إرشاد الفحول / ٩٠-٩١، المسودة / ٢٣٥ .

(٦) تدريب الراوي، السيوطي ٢/ ١٦٠

ثانياً: السنة المشهورة - عند الحنفية - ^(١):

وهي ما رواها عن الرسول ﷺ عدد لم يبلغ جمع التواتر كواحد أو اثنين، ثم تواتر بعد عصر الصحابة، فتناقله جمع التواتر الذين لا يتوهم تواطؤهم على الكذب، و توفر التواتر بسائر طبقاته، فسند الحديث المشهور مبدأ التلقي فيه طبقة لم تبلغ حد التواتر، و توفر ذلك الحد في باقي الطبقات إلى منتهى الوصول إلينا ^(٢)، مثل حديث: "إنما الأعمال بالنيات" و حديث: "بني الإسلام على خمس" و حديث: "لا ضرر ولا ضرار" وغيرها .

و الفرق بين المتواتر و المشهور هو أن جمع التواتر متحقق في حلقات السند الثلاث الأولى و الثانية و الثالثة في العصور الثلاثة في السنة المتواترة، و لا تواتر في الحلقة الأولى في السنة المشهورة .

حكم السنة المشهورة : أنها قطعية الثبوت عن الصحابة الذين رووها و لكنها ليست قطعية الثبوت عن الرسول ﷺ فتفيد الطمأنينة و الظن القريب من اليقين و يفسق جاحدها، و يخصص بها عام القرآن و يقيد بها مطلقه كالسنة المتواترة ^(٣)، لكن لا يكفر جاحدها لعدم التواتر في الطبقة الأولى من سندها .

ثالثاً: السنة الآحاد :

وهي ما رواها عن الرسول ﷺ آحاد، كواحد أو اثنين أو جمع لم يبلغ حد التواتر وأكثر الأحاديث آحاد، و تسمى خبر الواحد .

و حكمها : أنها تفيد الظن لا اليقين، فهي ظنية الثبوت عن الرسول ﷺ لكن يجب العمل بها في الأحكام العملية الفقهية، كما هو رأي جمهور العلماء، لأن هذا الظن راجح الوقوع بها توافر لدى الرواة في الحديث الصحيح من العدالة و تمام الضبط و الإلتقان، و رجحان الظن

(١) تيسير التحرير ٣ / ٣٧، كشف الأسرار ٢ / ٣٦٨، إرشاد الفحول ٩٤ / ، الوجيز، د الزحيلي / ٣٧ /

(٢) أصول الفقه، مباحث عامة، د مصطفى البغا / ٨١ / .

(٣) تيسير التحرير ٣ / ٣٨ .

كافٍ في ثبوت الأحكام الفقهية العملية و وجوب العمل بها^(١)، و لا يكفر جاحدها و لكن يفسّق^(٢).

دلالة السنة على الأحكام :

أ- من جهة الثبوت :

١/ السنة المتواترة : قطعية الثبوت من جهة ورودها لأن تواتر النقل يفيد الجزم و القطع بصحة الخبر

٢/ السنة المشهورة : قطعية الورود عن الصحابي أو الصحابة الذين تلقوها عن الرسول لتواتر النقل عنهم، و لكنها ليست قطعية الورود عن الرسول، لأن أول من تلقى عنه ليس جمع التواتر، و لهذا جعلها فقهاء الحنفية في حكم السنة المتواترة، فيخصص بها عام القرآن، و يقيد بها مطلقه، لأنها مقطوعٌ ورودها عن الصحابي، و الصحابي حجة و ثقة في نقله عن الرسول فمن أجل هذا كانت مرتبتها في مذهبهم بين المتواتر و خبر الواحد .

٣/ سنة الآحاد : و أما سنة الآحاد فهي ظنية الورود عن الرسول لأن سندها لا يفيد القطع .

ب- من جهة الدلالة :

فكل سنة من هذه الأقسام الثلاثة قد تكون قطعية الدلالة، إذا كان نصها لا يحتمل تأويلاً ؛ كقوله ﷺ : (في خمسٍ من الإبل شاة) فلفظ خمس يدل دلالة قطعية على معناه .

و قد تكون ظنية الدلالة إذا كان نصها يحتمل التأويل ؛ كقوله ﷺ في الحديث : (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) فهذا النص يحتمل التأويل، فيجوز أن يحمل على أن الصلاة لا تكون صحيحة مجزية إلا بفاتحة الكتاب، و يحتمل أن يكون المراد أن الصلاة الكاملة لا تكون إلا

(١) تيسير التحرير ٣/ ٧٦، الوجيز، د الزحيلي / ٣٧

(٢) أصول الفقه، البغا / ٨٢ .

بفاتحة الكتاب، و بالتأويل الأول أخذ الجمهور فعدّوها ركناً في الصلاة، و بالتأويل الثاني أخذ الحنفية فعدّوها من واجبات الصلاة لا من أركانها .

و من المقارنة بين نصوص القرآن و نصوص السنة من جهة القطعية و الظنية نلاحظ أن نصوص القرآن كلها قطعية الثبوت و لكن منها ما هو قطعي الدلالة و منها ما هو ظني الدلالة .

و أما السنة فمنها ما هو قطعي الثبوت و منها ما هو ظني الثبوت، و كل واحد منهما قد يكون قطعي الدلالة و قد يكون ظني الدلالة .

مكانة السنة من القرآن الكريم :

تأتي مكانة السنة و مرتبتها من القرآن الكريم من ناحيتين :

الناحية الأولى : رتبها من حيث الرجوع إليها :

تأتي السنة في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث ترتيب الأدلة في الرجوع إليها في الاستنباط و الاستدلال .. فإذا عرض للمجتهد مسألة يبحث عن حكمها، فإنه يرجع أولاً لكتاب الله عزَّ وجلَّ فإن وجد أمضاه، و إن وجده بالسنة كانت السنة مؤكدة للحكم، و إن لم يجد في القرآن رجع إلى السنة النبوية فبحث في أقوال النبي ﷺ و أفعاله و تقريراته، فإن وجد فيها الحكم عمل به و اتبعه . و كانت السنة هنا منشئة لحكم سكت عنه القرآن .

و على هذا فالسنة تأتي من هذه الناحية في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم و تعد المصدر التشريعي الثاني من المصادر الأصلية .

و يدل على ذلك :

١ - حديث معاذ بن جبل السابق عندما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن حيث سأله رسول الله عن كيفية القضاء إن لم يجد في كتاب الله فقال : فبسنة رسول الله .

٢ - ما ثبت سابقاً أيضاً من عمل خليفتي رسول الله أبي بكر و عمر من أنها كانا يفزعان لكتاب الله، فإن لم يجدا الحكم به عمداً إلى سنة رسول الله فإن وجدا حديثاً أمضياه .

الناحية الثانية : رتبته من حيث اعتبار ما ثبت بها من أحكام :

السنة الثابتة و القرآن الكريم في مرتبة واحدة من حيث اعتبار ما ثبت فيهما من أحكام و وجوب الالتزام بها و العمل بمقتضاها، فما هو فرض في كلٍ منهما لا يجوز تركه، و ما هو حرام و محظور لا يجوز فعله، و ما ثبت في أحدهما من مستحبٍ أو مكروه فينبغي عدم التهاون في فعله أو تركه ..

و الأصل في هذا أن ما ثبت في السنة من أحكام إنما يرجع في التحقيق و إمعان النظر إلى أحكام القرآن الكريم، لأن أحكامها إما مقررة لأحكامه و إما مبينة لها، و إما مستمدة منها بالقياس عليها، و تطبيق مبادئ القرآن الكريم و أصوله العامة^(١).

وظيفة السنة النبوية : (أنواع الأحكام الواردة في السنة) :

١ - السنة مقررة و مؤكدة حكماً جاء في القرآن :

فتأتي السنة هنا موافقة لحكم جاء في القرآن و مقررة له و مؤكدة عليه فيكون الحكم له مصدران و عليه دليلان : دليل مثبت من أي القرآن، و دليل مؤيد من سنة رسول الله ﷺ، و من هذه الأحكام الأمر بإقامة الصلاة و إيتاء الزكاة، و صوم رمضان، و حج البيت، و النهي عن الشرك، و شهادة الزور، و عقوق الوالدين، و قتل النفس بغير حق، و غير ذلك من المأمورات و المنهيات التي دلت عليها آيات القرآن و أيدتها سنة الرسول ﷺ و يقام الدليل عليها منهما^(٢).

٢ - السنة مفصلة و مفسرة لما جاء في القرآن مجملًا : أو مقيدة لما جاء فيه مطلقًا، أو مخصصة لما جاء فيه عامًا، فيكون هذا التفسير أو التقيد أو التخصيص الذي وردت به السنة تبينًا للمراد، من الذي جاء في القرآن لأن الله سبحانه منح رسوله حق التبين لنصوص القرآن^(٣)، بقوله عز شأنه : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل : ٤٤].

(١) الكافي / ١٣١ - ١٣٢

(٢) علم أصول الفقه / ٣٩

(٣) المرجع السابق، بنفس الموضع

- و مثال ما جاءت السنة لبيان مجمله : أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بإقامة الصلاة فقال سبحانه و تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و لم يبين في القرآن الكريم أركانها و مواقيتها و عدد ركعاتها، و السنة هي التي تولت هذا الأمر، سواء أكان ذلك بالقول أم بالفعل، فقد صلى رسول الله ﷺ بالناس، و قال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، و كتب السنة مملوءة ببيان كيفية صلاته ﷺ .

و كذلك الأمر بالنسبة للزكاة و الحج و الصوم ..

- و مثال تقييد المطلق : أن الله تعالى أمر بقطع يد السارق بقوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، فاليد في الآية مطلقة لم تقيّد بيمين و لا شمال، و السنة هي التي قيدت ذلك القطع باليد اليمنى .

فقد جاء في الحديث : (أن النبي ﷺ أتى بسارق فقطع يمينه)^(١) .

- و مثال تخصيص العام : أن الله سبحانه أمر أن يرث الفرع الأصل بقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي نَحْنُ لَهُ بِالْكَرَمِ وَالْأُنثَىٰ لِلْأُنثَىٰ﴾ [النساء: ١١] .

فقوله أولادكم عامٌ يشمل كل فرع، فجاءت السنة و خصصته بغير القاتل بمثل قوله ﷺ : (القاتل لا يرث)^(٢)

- و كذلك نصّ القرآن الكريم على تحريم الميتة و الدم بقوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، فكل من لفظ الميتة و الدم عام يتناول كل ميتة و دم، فجاءت السنة و خصصت الميتة المحرمة بغير السمك و الجراد و الدم بغير الكبد و الطحال.

(١) الدار قطني، كتاب الحدود، ٣/ ١٨٠

(٢) الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، ٤/ ٤٢٥، رقم ٢١٠٩.

- ففي الحديث عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال : قال رسول الله ﷺ : (أحل لنا ميتتان و دمان، فأما الميتتان فالحوت و الجراد، و أما الدّمان فالكبد و الطحال) ^(١).

٣- السنة مثبتة و منشئة لأحكام سكت عنها القرآن :

فهناك أحكام ثبتت بالسنة و لم ينص عليها في القرآن الكريم، فكان تشريعها عن طريق السنة، و من ذلك تحريم الجمع بين المرأة و عمتها أو خالتها، فقد بيّن سبحانه و تعالى المحرمات في النكاح فذكر أنه يحرم الجمع بين الأختين، فقال : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] فيحرم على الرجل أن يتزوج امرأة و على عصمته أختها، ثم جاءت السنة فبيّنت أنه لا يجوز للرجل أيضاً أن يجمع بين المرأة و عمتها أو خالتها، فقال ﷺ : (لا يجمع بين المرأة و عمتها و لا بين المرأة و خالتها) ^(٢).

- و منها تحريم لبس الحرير و التختّم بالذهب على الرجال .
- و منها ما جاء في حديث : (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ^(٣) .
- و منها تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية .

ما لا يدخل تحت السنة التشريعية :

ما صدر عن رسول الله ﷺ من أقوال و أفعال إنما يكون حجة على المسلمين واجباً اتباعه إذا صدر عنه بوصف أنه رسول الله، و كان مقصوداً به التشريع العام و الاقتداء .

(١) ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب الكبد و الطحال، ٢/ ١١٠٢، رقم ٣٣١٤.

(٢) البخاري كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ٥/ ١٩٦٥، رقم ٤٨١٩، مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة و عمتها، ٢/ ١٠٢٨، رقم ١٤٠٨. (٤٨٢٠) مسلم (١٤٠٨)

(٣) البخاري، كتاب الشهادات، باب الشهادة على الإنسان، ٢/ ٩٣٥، رقم ٢٥٠٢، مسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ٢/ ١٠٧٢، رقم ١٤٤٧.

و ذلك أن الرسول ﷺ إنسانٌ كسائر الناس، اصطفاه الله رسولاً إليهم كما قال تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [فصلت: ٦] .

وهناك أمور لا تدخل ضمن نطاق السنة التشريعية لأنها لم تصدر عنه مقصوداً بها التشريع، فلا تدخل في نطاق التشريع، وهي كالتالي ^(١) :

١- ما صدر عن رسول الله ﷺ من الأقوال و الأفعال و التقارير قبل البعثة ؛ لأنه لم يكن مشرعاً آنذاك .

٢- الأفعال الجبلية : فما صدر عنه بمقتضى طبيعته الإنسانية من قيام و قعود و مشي و نوم و أكل و شرب، فليس تشريعاً ؛ لأن هذا يصدر عنه بوصفه بشراً، و مصدره هو إنسانيته لا رسالته، و يجب التنبه هنا إلى أمرين :

الأول : أنه إذا صدر منه فعل إنساني و دلّ دليل على أن هذا المقصود من فعله هو الاقتداء به كان تشريعاً بهذا الدليل و اندرج تحت السنة أو الواجب، و مثال ذلك : الأكل و الشرب باليمين ؛ فقد جاء الأمر بهذا الفعل بقوله ﷺ : (إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه) ^(٢) .

الثاني : أن الكثير من الصحابة كان يحاول الاقتداء بالنبي ﷺ حتى في أفعاله الجبلية، و يتأسون به بفعلها، و هذا ما يسميه العلماء بالأدب و الفضيلة .

و من هذا النوع ما رواه أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : " إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه، قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام، فقرّب إلى رسول الله خبزاً من شعير و مرقاً فيه دباء و قديد، قال أنس : فرأيت رسول الله ﷺ يتبع الدباء من حوالي الصفحة، فلم أزل أحب الدباء من يومئذٍ " ^(٣) .

(١) الكافي / ١٢١ / ، وللاستزادة في هذا الموضوع ينظر إرشاد الفحول / ٧٢ / .

(٢) مسلم، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام، ٣/ ١٥٩٨، رقم ٢٠٢٠ .

(٣) البخاري، كتاب البيوع، باب ذكر الخياط، ٢/ ٧٣٧، رقم ١٩٨٦، مسلم، كتاب الأشربة، باب جواز أكل المرق، ٣/ ١٦١٥، رقم ٢٠٤١ .

٣- ما صدر عن النبي ﷺ بمقتضى الخبرة الإنسانية و الحذق و التجارب في الشؤون الدنيوية من اتجارٍ أو زراعة، أو تنظيم جيش، أو وصفٍ لعلاج، أو نحو ذلك .. فهذا ليس تشريعاً أيضاً، لأنه ليس صادراً عن رسالته . وإنما هو صادرٌ عن خبراته المكتسبة و تقديراته الشخصية، و لهذا لما رأى في بدرٍ أن ينزل الجند في مكانٍ معينٍ، فقال له الحباب بن المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : " يا رسول الله أرايت هذا المنزل أمنزل أنزلكه الله تعالى ليس لنا أن نتقدمه و لا نتأخر عنه، أم هو الرأي و الحرب و المكيدة ؟ " فقال : (بل هو الرأي و الحرب و المكيدة)، فقال : " يا رسول الله إن هذا ليس بمنزل "، و أشار بإنزال الجند في مكانٍ آخر لأسبابٍ حربيةٍ يبينها للرسول، فقال له ﷺ : (لقد أشرت بالرأي)^(١) .

و كذلك ما رواه أبو داود عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كوى سعد بن معاذ من رميته^(٢) .

٤- الخصوصيات : و هي ما صدر عن رسول الله ﷺ و دلّ الدليل الشرعي على أنه خاصٌّ به، و أنه ليس أسوة فيه ؛ فليس تشريعاً عاماً : كتزوجه بأكثر من أربع زوجات، و كوجوب التهجد بحقه .

تطبيق قضائي لاستناد القضاء إلى السنة كمصدر للأحكام القضائية^(٣) :

ملخص القضية :

جرى توجيه الاتهام للمدعى عليه بالحلف كذباً أمام القاضي، و ذلك بعدما تقدمت المدعية بصحيفة دعوى أمام المحكمة العامة متهمه المدعى عليه بقيامه أمام ناظر القضية بالحلف كذباً حيال عدم استخدامه لبطاقتها البنكية، طلب المدعي العام الحكم عليه بعقوبة تعزيرية في الحق العام- بعرض الدعوى على المدعى عليه أنكرها، ودفع أنه حلف لها أنه لم

(١) سيرة ابن هشام ١/ ٦٢٠ .

(٢) أبو داود كتاب الطب، باب في الكي، ٢/ ٣٩٨، رقم ٣٨٦٦ .

(٣) مدونة الأحكام القضائية مجلد ٢٤/ ٢١ لعام ١٤٣٦ هـ .

يسحب ببطاقة الصراف الآلية لنفسه إلا ما تعطيه إياه بطيب نفس منها، جرى الاطلاع على اعتراف المدعى عليه تحقيقاً كما جرى الاطلاع على صك الحكم المتضمن لليمين المذكورة - لما كانت اليمن في الخصومة تجري على نية المستحلف لا على قصد الحالف وقت حلفه لذا ثبتت إدانة المدعى عليه بالحلف عند القاضي في الخصومة التي كانت بينه وبين زوجته على خلاف الواقع، ونظراً لكون المدعى عليه في السن يتصور منه الجهل في أحكام الشريعة و عدم الإدراك لمآلات الأفعال خصوصاً وقد فسر يمينه بما هو محتمل فقد جرى الاكتفاء بتوبيخ المدعى عليه في مجلس الحكم وتبيين عاقبة اليمن الفاجرة له، و تم الحكم بأخذ التعهد عليه بعدم العودة لما حصل، بعرض الحكم على الطرفين قرر المدعى عليه القناعة به، وأما المدعي العام فقرر الاعتراض وطلب التمييز مكتفياً بما قدمه في لائحة الادعاء العام وبعدم رفع الحكم لمحكمة الاستئناف

المستند الشرعي أو النظامي للحكم :

- قوله ﷺ : (من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة) . فقد عدّ النبي ﷺ اليمن لاقتطاع حق امرئ مسلم إحدى الكبائر كما في حديث ابن عمر رضي الله عنه عند الامام أحمد .

تدريبات الوحدة السابعة

- ١ - بين صحة العبارات التالية بوضع علامة (صح) أو علامة (خطأ) :
 - ١- تنقسم السنة عند الجمهور من حيث وصولها إلينا إلى : متواترة و مشهورة و آحاد .
 - ٢- حديث : " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب " من دلالة السنة على الحكم دلالة قطعية .
 - ٣- يسن الاقتداء بأفعال النبي ﷺ التي فعلها قربة لله .
 - ٤- يستحب الاقتداء بأفعال النبي ﷺ التي فعلها من قبيل العادة و الجبلة
 - ٥- تعدُّ السنة حياً و لكنه غير متلو .
 - ٢ - من خلال دراستك لمبحث السنة، مثل لما يلي :
 - ١- سنة قولية :
 - ٢- سنة فعلية :
 - ٣- تشريع حكم بالسنة :
 - ٤- تأكيد السنة لحكم ورد بالقرآن :
 - ٣ - بالعودة إلى مدونة الأحكام القضائية، اذكر مملخصاً لقضية من قضايا المعاملات، كان المستند الشرعي فيها هو السنة، مع ذكر المستند .
- ملخص القضية :

المستند الشرعي :

الوحدة التدريسية الثامنة

الأدلة التشريعية المتفق عليها (الإجماع - القياس)

وتشمل :

- المطلب الثالث : الإجماع
- المطلب الرابع : القياس
- تعريف القياس
- أمثلة القياس
- أركان القياس : شروط الأصل - شروط حكم الأصل -
شروط الفرع

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

- ١ - يعرّف كلاً من الإجماع و القياس
- ٢ - يعدد أنواع الإجماع
- ٣ - يشرح وظيفة الإجماع
- ٤ - يبين أركان القياس
- ٥ - يقارن بين شروط الأصل و شروط الفرع

الوحدة التدريسية التاسعة

الأدلة التشريعية المتفق عليها (القياس)

وتشمل :

- أركان القياس : شروط العلة

- الفرق بين العلة والحكمة

- الفرق بين العلة والسبب

- مسالك العلة

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ - يشرح شروط العلة

٢ - يذكر الفرق بين العلة والحكمة والسبب

٣ - يعدد مسالك العلة

المطلب الثالث: الإجماع

تعريف الإجماع :

لغة : العزم و الاتفاق .

الإجماع في اصطلاح الأصوليين هو : اتفاق جميع المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر العصور بعد وفاة الرسول ﷺ على حكم شرعي في واقعة ^(١) .

فإذا وقعت حادثة و عرضت على جميع المجتهدين ^(٢) من الأمة الإسلامية وقت حدوثها و اتفقوا على حكم فيها سمي اتفاقهم إجماعاً، و اعتبر إجماعهم على حكم واحد فيها دليلاً على أن هذا هو الحكم الشرعي في الواقعة .

و ينبنى على التعريف الاصطلاحي ما يلي ^(٣) :

١ - اتفاق غير المجتهدين لا يعتد به .

٢ - اتفاق بعض المجتهدين لا يعتد به، فلا بد من اتفاقهم جميعاً و لا يعد إجماعاً ملزماً اتفاق أكثر المجتهدين .

٣ - لا بد أن يتوافر الاتفاق من جميع المجتهدين في وقت الحادثة من مختلف الأمصار الإسلامية، فلا ينعقد إجماع في بلد معين كالحجاز و الحرمين و مصر و العراق .

٤ - لا بد أن يكون المجتهدون من أمة محمد ﷺ فلا يعد اتفاق أهل الملل الأخرى إجماعاً شرعياً، لأن الإجماع مختص بالأمة المحمدية .

٥ - لا ينعقد الإجماع حال حياة النبي ﷺ لأن الرسول إن وافق المجمعين على الحكم ؛ كان الحكم ثابتاً بالسنة، و إن خالفهم سقط اتفاقهم .

(١) الآمدي ١/ ٢٥٣-٢٥٤، إرشاد الفحول / ١٣١ .

(٢) والمجتهد المعتبر هو العارف بمسائل الفقه و أدلتها ، و طرق استخراج الأحكام ، أصول الفقه ، أبوزهرة / ١٨٤ .

(٣) علم أصول الفقه، خلاف / ٤٥ ، الوجيز، د الزحيلي / ٤٦ /

٦- لا يكون الإجماع إلا على حكم شرعي كالوجوب أو الحرمة أو الصحة أو الفساد، فلا يعول على الاجتهاد في الأمور اللغوية أو القضايا العقلية أو الدنيوية أو الحرية

ركن الإجماع :

ليس للإجماع إلا ركنٌ واحد، وهو اتفاق المجتهدين، فما لم يحصل الاتفاق بينهم لا ينعقد الإجماع مطلقاً^(١).

حجية الإجماع^(٢):

١- إذا انعقد الإجماع بتعريفه وركنه السابقين فقد صار الحكم الصادر به ملزماً واجب الإتياع ولا تجوز مخالفته، وليس لأهل أي عصرٍ تالٍ أن ينقضوه، لأن الحكم الشرعي أصبح حكماً قطعياً لا مجال لمخالفته ولا لنسخه، وثبت المراد به على سبيل اليقين، كالقرآن والسنة.

٢- إذا كان دليل الإجماع قطعياً - أي استند المجمعون على دليل قطعي ثابت - لم يكن الإجماع حجة مستقلة، بل كان مقوياً للدليل .

أما إذا كان دليل الإجماع ظنياً ؛ كان الإجماع دليلاً مستقلاً يكفي الاستدلال به ولا حاجة للرجوع إلى ذلك الدليل الظني المستند إليه، إذا اعتمد عليه المجتهدون في الوصول إلى حكمهم وأجمعوا على الحكم فصار الحكم الآن مجمعاً عليه معتبراً شرعاً .

أدلة حجية الإجماع :

١- القرآن : فقد ورد في القرآن الكريم عدة آيات تدل على حجية إجماع الأمة الإسلامية، ومنها:

(أ) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَٰهُ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]، فجعل سبحانه وتعالى من يخالف سبيل

(١) أصول السرخسي ١ / ٣١٤، الوجيز، د الزحيلي / ٤٧ /

(٢) أصول السرخسي ١ / ٣٠٥، الوجيز، د الزحيلي / ٥٠ / .

المؤمنين قرين من يشاقق الرسول ﷺ، و توعدّ على مخالفة سبيل المؤمنين، فيكون سبيلهم هو الحق الواجب الإتياع^(١)، وغيره هو الباطل الواجب تركه، و ما يتفقون عليه هو سبيلهم قطعاً فيكون واجب الاتباع .

(ب) قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ [النساء : ٥٩]، و لفظ الأمر معناه الشأن و هو عامّ يشمل الأمر الديني و الأمر الدنيوي و أولوا الأمر الدنيوي هم الملوك و الأمراء و الولاة، و أولوا الأمر الديني هم المجتهدون و أهل الفتيا، و عليه فإذا أجمع أولوا الأمر في التشريع و هم المجتهدون على حكم و جب اتباعه و تنفيذ حكمهم بنص القرآن.

٢- السنة : وردت أحاديث كثيرة تدل على عصمة الأمة الإسلامية من الخطأ إذا اجتمعت على أمرٍ من الأمور، من ذلك قوله ﷺ :
(أ) (يد الله مع الجماعة)^(٢) .

(ب) (إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة)^(٣) .

(ج) (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)^(٤) .

قال الإمام السرخسي : " والآثار في هذا الباب كثيرة تبلغ حد التواتر، لأنّ كل واحد منهم إذا روى حديثاً في هذا الباب سمعه في جمع و لم ينكر عليه أحد من ذلك الجمع، فذلك بمنزلة التواتر"^(٥) .

يقول الأستاذ الدكتور مصطفى البغا - حفظه الله - :

" و وجه الاستدلال بهذه الأحاديث و تلك الآثار : أنّ الحكم الذي اتفقت عليه آراء

(١) إرشاد الفحول / ١٣٥ / ، الكافي / ١٥٨ /

(٢) الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة ٤ / ٤٦٦، رقم ٢١٦٦ .

(٣) الترمذي، ك الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة ٤ / ٤٦٦، ح ٢١٦٧ .

(٤) مسند أحمد ٦ / ١٤، رقم ٣٦٠٠ .

(٥) أصول السرخسي ١ / ٣١٠ .

المجتهدين في الأمة الإسلامية هو في الحقيقة حكم الأمة ممثلة في مجتهديها، فهو اتفاق معصوم عن الخطأ ويستحيل فيه الضلال، وبالتالي هو أمر حسن عند الله تعالى، وما هو حسن عند الله فهو حجة واجبة الاتباع. ويولد هذا الاستدلال من الأحاديث والآثار: أن اتفاق هؤلاء المجتهدين على حكم واحد في الواقعة - رغم اختلاف وجات نظرهم، و تباين البيئات المحيطة بهم، و توفر الدواعي على اختلافهم - دليل على أن وحدة الحق والصواب هي التي قاربت وجهات نظرهم، و غلبت عوامل اختلافهم، فاتفقوا على رأي واحد، و اجتمعت كلمتهم عليه" (١)

٣-العقل : اتفاق المجتهدين لا بد له من دليل شرعي، لأن الاجتهاد لا يكون عن هوى، بل وفق مناهج مرسومة و ضوابط معينة و طرائق محددة تعصمهم من الهوى، و على هذا فإذا اتفق المجتهدون على رأي، تبين قطعاً أنهم وجدوا دليلاً شرعياً يدل قطعاً على الرأي الذي اتفقوا عليه، إذ لو لم تكن دلالة هذا الدليل على مدلوله قطعية لما تيسر اتفاق حسب العادة، لأن العقول و القرائح تختلف، فلا يتيسر اتفاقها إلا إذا كان الدليل لا يحتمل وجوهاً كثيرة (٢).

أنواع الإجماع :

١- الإجماع الصريح : و هو أن يتفق مجتهدو العصر على حكم واقعة بإبداء كل منهم رأيه صراحةً بفتوى أو قضاء، أي أن كل مجتهد يصدر منه قولٌ أو فعل يعبر به صراحةً عن رأيه، و هو حجة بلا خلاف عند جمهور العلماء .

٢- الإجماع السكوتي : و هو أن يبدي بعض مجتهدي العصر رأيهم صراحةً بفتوى أو قضاء، و يسكت باقيهم عن إبداء رأيهم فيها بموافقة ما أبدي فيها أو مخالفته .

(١) أصول الفقه، مباحث عامة، البغا / ٩١ / .

(٢) ينظر الكافي، الخن / ١٦٢ / .

و للعلماء من حيث حجيته أو عدمها قولان في المسألة^(١) :

الأول : قول المالكية والشافعية : لا يكون إجماعاً ولا حجة .

الثاني : وهو قول الحنفية والحنابلة : يعد إجماعاً وحجة قطعية^(٢) .

و قد رجّح فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي - رَحِمَهُ اللهُ - هذا القول الثاني فقال: "إن الظاهر هو اعتبار الإجماع السكوتي حجة إذا وجدت أمارة الرضا و الموافقة، و انتفت الاحتمالات التي تمنع من اتخاذ السكوت موافقة، ككون المجتهد فرغ من البحث، أو سكت تقية أو مجاملة أو مهابة أو خوفاً من ذي بأسٍ أو سلطان و نحو ذلك، لأن أغلب إجماعات الصحابة لا يمكن فهمها إلا على هذا النحو من تصريح بعضهم برأيه وإعلانه و سكوت بقية المجتهدين، فإن لم تتوافر القرينة على الرضا كان الإجماع السكوتي حجة ظنية فقط"^(٣) .

مستند الإجماع :

هو الدليل الذي يعتمد عليه المجتهدون فيما أجمعوا عليه و لا بد من توافره^(٤)، فلو انعقد الإجماع من غير مستند لاقتضى إثبات شرع بعد النبي ﷺ و هذا باطل .

نوع المستند :

١ - إما أن يكون فهماً للنص في المنصوص على حكمه كقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] فقد انعقد الإجماع على حرمة نكاح الجدات، و بنات الأولاد ؛لأن الإجماع منعقد على أن المراد بالأمهات في الآية هو الأصول من النساء و المراد بالبنات

(١) كشف الأسرار ٢٢٩/٣، المستصفى ١/١٥١، إرشاد الفحول ١٤٤/، روضة الناظر ٣٨١/،، أصول

السرخصي ٣١٤/١، الوجيز، دالزحيلي / ٥٢

(٢) أصول السرخصي ٣١٤/١.

(٣) الوجيز، الزحيلي / ٥٣

(٤) أصول السرخصي ٣١٢/١، إرشاد الفحول ١٤٥/، وعزاه إلى كشف الأسرار ٩٨٣/٢ . الوجيز، الزحيلي

الفروع من النساء^(١) .

٢- تطبيق القواعد العامة للتشريع .

٣- أو الاعتماد على أدلة التشريع و مصادره :

- كالقياس : و منها الإجماع على تحريم شحم الخنزير قياساً على تحريم لحمه^(٢) .

- المصلحة المرسله : كإجماعهم على جمع القرآن في عهد أبي بكر، فقد كان سند الصحابة هو المصلحة متمثلة بمصلحة حفظ أصل الدين .

و إجماعهم على زيادة أذان ثالث لصلاة الجمعة في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لإعلام الناس بالصلاة، و لا سيما البعيد عن المسجد حتى لا تفوتهم الصلاة .

وظيفة الإجماع :

١- إما التأكيد و التأيد لحكم ورد في دليل قطعي من قرآن أو سنة متواترة : كفرضية الصلاة فهي ثابتة بالقرآن و السنة و الإجماع، أو وظيفة الإجماع هنا هي التأكيد على هذه الفرضية لا إنشائها وبذلك تصبح هذه المسألة من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة إذا كانت قد ثبتت بدليل قطعي ثم انعقد عليها الإجماع .

٢- الكشف عن حكم شرعي جديد بناءً على مستند : و يكون ذلك بالاعتماد على أحد أنواع مستند الإجماع السابقة الذكر . و هنا يرتقي الحكم بالإجماع عند الاعتماد على مستند ظني من مرتبة الظن إلى مرتبة القطع و اليقين .

إمكان وقوع الإجماع^(٣) :

ذهب بعضهم إلى عدم إمكانية وقوع الإجماع ..، إلا أن جمهور العلماء قد ردوا ذلك بأن

(١) الوجيز، زيدان / ١٨٩ /

(٢) الأمدي / ١ / ٣٢٦

(٣) الوجيز، الزحيلي / ٥٤ /

الإجماع قد وقع فعلاً، فقد أجمع الصحابة على قتال مانعي الزكاة، و على بطلان زواج المسلمة بغير المسلم، و حرمة الجمع بين المرأة و عمتها أو خالتها، و تحريم شحم الخنزير ... وغيرها.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي - رَحِمَهُ اللهُ - : " وفي زماننا هذا فالإجماع ممكن الانعقاد عن طريق المؤتمرات و الندوات التي تدعو إليها الحكومات أو المجامع الفقهية على أن يتم الاختيار وفق الضوابط الشرعية في اختيار أهل الحل و العقد أو أهل الاجتهاد من المرموقين المشهورين في كل بلد إسلامي دون مجاملة أو محاباة " .

تطبيقات فقهية لأحكام ثبتت بالإجماع :

١- إجماع الصحابة على توريث الجدة السدس عند فقد الأم .

٢- إجماع الصحابة على توريث بنت الابن السدس تكملة للثلثين، مع البنت الواحدة التي تأخذ النصف من التركة .

٣- إجماعهم على وجوب القصاص إذا قتل الجماعة واحداً، بعد أن قال سيدنا عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : " لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به " ^(١)

تطبيقات قضائية لاستناد القضاء إلى الإجماع في أحكامه القضائية :

١- ملخص القضية ^(٢) :

تمّ توجيه الاتهام للمدعى عليهما الأول بالسرقه و الثاني بالمشاركة، وتبين وجود سوابق على المدعى عليه الأول دون الثاني، حيث أبلغ أحد الوافدين عن قيام شخص بالدخول لمنزله عن طريق النافذة بعد كسرها، و سرقة شنطة بها مبلغ مالي و صور خاصة و شهادات، وقرر اتهامه للمدعى عليه الأول، و تم الانتقال للموقع و وصفه، وباستجوابهما اعترفا بما نسب إليهما، وصدق اعترافهما شرعاً، وطلب المدعي العام إثبات ما أسند إليهما، وحكمت المحكمة

(١) أصول الفقه، د البغا / ٩٦ / .

(٢) مجموعة الأحكام القضائية ٢٥ / ١٠٢

على الأول بحد السرقة، وعلى الثاني بعقوبة تعزيرية، أقر المدعى عليهما بما نسب إليهما، ثم رجعا عن اعترافهما، وصدر الحكم بتعزير المدعى عليهما بالسجن و الجلد، وتقرر إيقاف العقوبة عن المدعى عليه الثاني لمدة خمس سنوات فإن صدرت منه جناية فإنه ينفذ عليه الحكم في هذه الجناية، وإن لم تصدر منه جناية تُنفذ هذا الحكم يسقط لثبوت اعتداله، وصدق من محكمة الاستئناف .

مستند الحكم الشرعي أو النظامي :

أجمع أهل العلم على أن قطع السارق إنما يجب إذا شهد بالسرقة شاهدان حران مسلمان و وصفا ما يوجب القطع. انظر : الإجماع لابن المنذر. كتاب أحكام السرقة ص ٨٦، و المغني لابن قدامة باب القطع في السرقة ١٢ / ٤٦٣ .

٢- ملخص القضية :

أسفر التحقيق مع المدعى عليه إلى قيامه بالتلفظ بألفاظ بذیئة على الرسول ﷺ وملاحقته للمجنني عليه وصدمه بسيارته وتهديده بالقتل، لم يعثر له على سوابق مسجلة، طلب المدعي العام الحكم على المدعى عليه بعقوبة تعزيرية بليغة، ولكون سب النبي ﷺ من موجبات الردة بإجماع أهل العلم وعقوبته القتل تم الحكم بصرف النظر عن دعوى المدعي العام لعدم الاختصاص النوعي، بعد رفع الحكم لمحكمة الاستئناف تمت المصادقة عليه .

المستند الشرعي للحكم :

١- إجماع العلماء على أن من سب النبي ﷺ من المسلمين فهو كافر مرتد يجب قتله، حكى الإجماع غير واحد من أهل العلم كالإمام إسحاق بن راهويه وابن المنذر والقاضي عياض والخطابي وغيرهم.

٢- المادة الثامنة والعشرون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية^(١)

المطلب الرابع : القياس

تعريف القياس :

أ- لغة : القياس في اللغة يطلق بمعنى التقدير والمساواة، يقال قست النعل بالنعل إذا قدرته به فساواه، وقست الثوب بالذراع إذا قدرته به، ويقال فلان لا يقاس بفلان أي لا يساويه أو لا يساوى به^(١).

ب- اصطلاحاً: هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم.^(٢) وهو التعريف الذي اختاره أستاذنا د. وهبة الزحيلي - رَحِمَهُ اللهُ -^(٣)

والمراد بالإلحاق هنا الكشف والإظهار للحكم الشرعي وليس المراد إثبات وإنشاء هذا الحكم، لأن الحكم كما قال الدكتور وهبة: " ثابت للمقيس من وقت ثبوته للمقيس عليه، وإنما تأخر ظهوره إلى وقت بيان المجتهد، بواسطة وجود العلة فيه، كما هي في المقيس ".
أمثلة القياس :

-المثال الأول : قال رسول الله ﷺ (لا يرث القاتل)^(٤) فهذا الحديث يدل على حرمان القاتل من الميراث، والعلة هي أن القاتل استعجل الإرث قبل أوانه، فرد قصده إليه، وعوقب بحرمانه من الميراث، وهذا الحكم أصل منصوص عليه^(٥). وقتل الموصي له للموصي واقعة لم يرد بها نص، فقاسها العلماء على قتل الوارث، وحكموا بمنع الموصي له من الوصية، لوجود نفس العلة فيها، وهي الإجرام واستعجال الوصية قبل أوانها.. إذاً : الأصل: القاتل لا يرث

(١) القاموس المحيط، مادة قاس ٢/ ٢٤٤، مختار الصحاح، مادة قيس / ٥٥٩، وينظر أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، دالحن / ٤٧٠

(٢) شرح اللمع للشيرازي ٢/ ٧٥٥، نهاية السؤل ٣/ ١٣

(٣) الوسيط في أصول الفقه ١/ ١٦٠

(٤) الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، ٤/ ٤٢٥، رقم ٢١٠٩.

(٥) الكافي / ١٨١،

حكم الأصل : حرمانه من الميراث.

العلة : استعجاله الإرث قبل أوانه

الفرع : قتل الموصى له للموصي.

ثمره القياس : حرمان الموصى له القاتل من الوصية . للاشتراك بنفس العلة.

-المثال الثاني : قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثَوَدْتُمُ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩].

فالبيع وقت الأذان للجمعة حرام، وهذا الحكم منصوص عليه والعلة هي التشاغل عن الصلاة، ولقد قاس جمهور العلماء^(١) على البيع الإجارة والرهن وكل ما يشغل عن الصلاة، وحكموا بحرمتها لوجود نفس العلة فيها وهي الانشغال عن الصلاة..

إذاً : الأصل : البيع وقت صلاة الجمعة.

حكم الأصل : حرمة هذا البيع.

العلة : الانشغال عن صلاة الجمعة.

الفرع : الرهن أو الإجارة أو رؤية مباراة أو زيارة.....

ثمره القياس : حرمة كل ما سبق لتحقيق العلة وهي الانشغال عن صلاة الجمعة.

-المثال الثالث:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

فشرب الخمر حرام، وهو حكم منصوص عليه، والعلة هي الإسكار

ولقد قاس العلماء على الخمر كل شراب مسكر، وحكموا بحرمة لوجود نفس العلة فيه،

وهي الإسكار.. إذاً : الأصل : شرب الخمر.

(١) وخالف في ذلك الحنابلة فقصرُوا الحرمة على البيع لكثرة حصوله .

حكم الأصل: الحرمة.

العلة: الإسكار

الفرع: النبيذ، الويسكي، البيرا....

ثمرة القياس: حرمة كل ما ذكر من النبيذ و الويسكي و غيرها لاتحاد العلة مع الأصل وهي الإسكار.
حجية القياس:

القياس من أعظم المصادر الاجتهادية التي احتج بها جماهير علماء المسلمين في معرفة، أو الكشف عن حكم المسائل غير المنصوص عليها أو المسكوت عنها
وأهم الأدلة التي اعتمدها في هذا الاحتجاج هي:
أولا - الأدلة من القرآن :

١- استدلوا بالقرآن بقوله تعالى في سورة الحشر بعد أن قص الله علينا ما حل ببني النضير، وأن ذلك كان جزاءً لهم لكفرهم ونقضهم العهد: ﴿فَاعْتَرِضُوا يَأْتُوا إِلَى الْأَبْصَرِ﴾ [الحشر: ٢] ووجه الاستدلال :

أنه أمر بالاعتبار، والاعتبار هو العبور والمجازة والانتقال من الشيء إلى غيره، أو رد حكم الشيء إلى نظيره، ومنه سمي الأصل الذي ترد إليه النظائر عبرة، ويقال : اعتبرت هذا الثوب بهذا الثوب أي سويته به في التقدير، وهذا هو حد القياس .

والقياس مجاوزة بالحكم من الأصل إلى الفرع وتسويته به في الحكم لاتحادهما في العلة فيكون مأموراً به، والمأمور به يجب العمل به ؛ لأن كلاً من الاعتبار والقياس يشتركان في معنى العبور، أي : المرور والمجازة، فيقال جزت على فلان أي عبرت عليه^(١)

(١) نهاية السؤل ٩/ ٣، أصول السرخسي ١٢٥/ ٢، الوسيط، د الزحيلي ١٨٠/ ١

أي : إنه لما ذكر ما حصل لبني النضير قال لهم : (فاعتبروا يا أولي الأبصار) أي فقيسوا أنفسكم بهم لأنكم أناس مثلهم إن فعلتم مثل فعلهم حاق بكم مثل ما حاق بهم ^(١).

٢- قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء ٥٩]

و وجه الدلالة :

أن الله أمر المؤمنين إن تنازعوا في شيء ليس فيه نص لله ولا لرسوله ولا لأولي الأمر منهم ولا حكم أن يردوه إلى الله والرسول، وذلك يشمل كل ما يصدق عليه ذلك، ومنها إلحاق ما لا نص فيه بما فيه نص لتساويهما في علة الحكم وهو القياس، فهو رد ما لا نص فيه إلى الله والرسول ^(٢).

ثانيا : الأدلة من السنة:

قال أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وقد ورد ما يدل على ثبوت العمل بالقياس حتى وصلت الآثار في الأقيسة إلى حد التواتر المعنوي) ^(٣)
ومن هذه الأحاديث:

١- أن النبي ﷺ بعث معاذاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن قاضياً . فقال له : (كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال : أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال : فبسنة رسول الله، قال : فإن لم تجد؟ قال : أجتهد رأيي لا آلو، فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال له : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله). ^(٤)

(١) علم أصول الفقه، خلاف / ٥٥ /

(٢) المرجع السابق، بنفس الموضع

(٣) الوسيط ١ / ١٨٢

(٤) أبو داود، كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء / ٢ / ٣٢٧، ح ٣٥٩٢

الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي ٣ / ٦٠٧، ح ١٣٢٧

وفيه إقرار من رسول الله ﷺ على العمل بالرأي، والقياس من الرأي^(١).

٢- ما رواه الشيخان عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: (جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أُمي نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج، أفأحج عنها؟ فقال ﷺ: أرأيت لو كان على أُمك دين أكننت قاضيته؟ قالت: نعم فقال: فاقضوا الله الذي له فإن الله أحق بالوفاء)^(٢).

فقد قاس ﷺ دين الله على دين العباد في وجوب القضاء.^(٣)

ثالثاً: إجماع الصحابة:

إن إجماع الصحابة على العمل بالقياس هو أقوى الأدلة التي استدل بها الأصوليون، وقد كثر استعمال الصحابة للقياس، حتى قال السرخسي - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
" ثم الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة في هذا الباب أكثر من أن تحصى وأشهر من أن تخفى "^(٤).

ومن أمثلة ذلك:

١- إجماع الصحابة على إمامة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد وفاة رسول الله ﷺ بالاجتهاد^(٥)، وطريقة اجتهادهم هو قياسهم الإمامة العظمى على الإمامة في الصلاة فقالوا: " رضىك رسول الله لديننا أفلا نرضاك لدينانا ".^(٦)

(١) الوسيط ١/ ١٨٣

(٢) البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب الحج و النذور عن الميت، ح ١٨٥٢، ١٤٥ /، طبعة الكتب الستة، دار السلام للنشر ط ١٤٢٩ هـ

مسلم، كتاب الحج، باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم، ح ٣٢٥١، ٩٠٠ /، طبعة الكتب الستة، دار السلام للنشر ط ١٤٢٩ هـ.

(٣) الوسيط ١/ ١٨٣

(٤) أصول السرخسي ٢/ ١٢٩

(٥) روضة الناظر ٢/ ٢٣٦

(٦) نزهة الخاطر شرح روضة الناظر، على هامش روضة الناظر ٢/ ٢٣٦-٢٣٧، علم أصول الفقه، خلاف / ٥٧

٢- أمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصريح لأبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقياس صراحة في رسالته التي أرسلها إليه فقال له: "اعرف الأشباه والنظائر وقس الأمور برأيك".^(١)

٣- قاس علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شارب الخمر على القاذف فأوجب جلده ثمانين جلدة قائلا: (إنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى، وحد المفترى ثمانون جلدة)^(٢).

وغيرها كثير.....

رابعاً: المعقول:^(٣)

١- إن أحكام الشريعة الإسلامية معقولة المعنى، ولها مقاصد، والأحكام شرعت لتحقيق مصالح العباد، وهي حكمة الأحكام الشرعية فإذا غلب على ظن المجتهد أن حكم الأصل معلل بعلّة، ثم تحقق من وجود هذه العلة في غير هذا الأصل فإنه يثبت الحكم المقرر للأصل في الفرع الذي لم يُنص عليه، والعمل بالظن واجب في الأحكام.

٢- إن النصوص - من كتاب أو سنة - متناهية قطعاً، ووقائع الناس غير متناهية، فلا يمكن أن يحيط المتناهي بغير المتناهي فكان لا بد من ملاحظة العلل والمعاني التي تضمنتها النصوص أو أشارت إليها، أو أمكن استنباطها منها، وإعطاء الحكم المنصوص عليه لكل واقعة تتحقق فيها علة الحكم، وبهذا النهج لا تضيق الشريعة بأي واقعة جديدة أو نازلة لم تقع من قبل، ولم يرد بحكمها نص.

(١) أخرجه الدارقطني، كتاب الأفضية، كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري ٤/ ٢٠٦-٢٠٧، ح ١٥، وينظر الوسيط

١٨٧-١٨٦/١

(٢) أخرجه الحاكم، كتاب الحدود، ٥/ ٢٩٢، ح ٨٢٩٨، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والدارقطني ٣/ ١٦٦،

ح ٢٤٥

(٣) إرشاد الفحول / ٣٤٧، ينظر الوسيط ١/ ١٨٨-١٩٠

أركان القياس: ^(١) (وهي ما لا يتم القياس إلا بها):

أركان القياس أربعة وهي:

١-الأصل: وهو محل الحكم الذي ثبت بالنص أو الإجماع ويسمى المقيس عليه.

٢-حكم الأصل: وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص أو الإجماع في الأصل، ويراد تعديته للفرع.

٣-الفرع: وهو المحل أو الموضوع الذي لم يرد فيه نص ولا إجماع ويراد أن يكون له حكم الأصل بطريق القياس أو يسمى (المقيس) أو (المسكوت عنه) .

٤-العلة: وهي الوصف الظاهر المنضبط الموجود في الأصل والذي من أجله شرع الحكم فيه، وبناء على وجوده في الفرع يراد تسويته بالأصل في هذا الحكم.

و عرّفها الإمام الباجي، بأنها: الوصف الجالب للحكم ^(٢) .

أو هي: وصف ظاهر منضبط يُدرك العقل من ترتيب الحكم عليه جلب منفعة أو دفع مفسدة. ^(٣)

وهي معرفة لحكم الأصل. ^(٤)

ثمرة القياس:

وهو الحكم الذي يثبت للفرع نتيجة عملية القياس .

وهو ليس من أركانه، بل هو نتيجته.

(١) الكافي، الخن / ١٨٥ .

(٢) الحدود في أصول الفقه، أبو الوليد الباجي / ١١١ ..

(٣) أصول الفقه، د البغا / ١٠٢ .

(٤) مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام، البيضاوي ٣ / ١١٥٥ .

شروط القياس:

أ- شروط الأصل : وله شرط واحد وهو أن يكون منصوباً أو مجمعاً على حكمه حتى يجوز إجراء القياس عليه، وذلك بتعدية حكمه إلى الفرع المقيس، وإلا فلا يقاس عليه. ^(١)

ب- شروط حكم الأصل: ^(٢)

١- أن يكون حكم الأصل قد ثبت بالشرع، لا بطريق عقلي أو لغوي فلا يعد القياس بهما لأن المراد بالقياس الوصول إلى حكم شرعي. ^(٣)

٢- أن يكون حكم الأصل ثابتاً بغير القياس، وذلك كأن يكون ثابتاً بنص الكتاب أو السنة، أو الإجماع.

فإذا كان حكم الأصل ثابتاً بالقياس، فإنه لا يقاس عليه، فلا يصح قياس نبيذ التفاح على نبيذ التمر الثابت حكمه بالقياس على الخمر، وإنما يقاس على الخمر مباشرة الذي ثبت حكمه بالنص.

٣- أن يكون الدليل الذي دل على حكم الأصل غير شامل لحكم الفرع، فإن كان شاملاً له كان حكم الفرع ثابتاً بذلك الدليل لا بالقياس، وذلك كما لو قيل بقياس الشعير على البر، لأن الحديث الذي عدد الربويات شامل للشعير.

٤- أن يكون لحكم الأصل علة يستطيع العقل إدراكها، لأنه إن كان مما لا سبيل للعقل إلى إدراك علة لا يمكن أن يعدى بواسطة القياس، لأن أساس القياس إدراك علة حكم الأصل، وإدراك تحققها في الفرع.

وبيان ذلك : أن الأحكام الشرعية العملية جميعها إنما شرعت لمصالح الناس ولعلل بنيت عليها وما شرع حكم منها عبثاً لغير علة،

(١) القواطع في أصول الفقه، ابن السمعاني ٣/ ٩٤٣-٩٤٤، الكافي / ١٨٥ /

(٢) إرشاد الفحول / ٣٤٨ /، تقريب الوصول / ٣٥٢ /، علم أصول الفقه، خلاف / ٦٢ /

(٣) شرح الكوكب المنير ٤/ ١٧، نهاية السؤل ٣/ ١١٩، أصول الفقه، أبو زهرة / ٢٠٦ /

غير أن الأحكام نوعان: أحكام استأثر الله بعلم عللها، ولم يمهّد السبيل إلى إدراك هذه العلل ليلو العباد ويختبرهم، كتحديد أعداد الركعات في الصلوات، ومقادير الزكاة والكفارات والحدود، فهنا ما على العبد إلا التنفيذ ولو لم يدرك العلة.

وأحكام لم يستأثر الله بعلم عللها بل أرشد العقول إلى عللها وبينها بالنص ذاته أو بدائل أخرى، فهذه يمكن أن تعدى من الأصل إلى غيره بواسطة القياس كتحريم شرب الخمر الذي عدي بالقياس إلى أي نبيذ مسكر.

٥- أن يكون حكم الأصل غير مختص به، وأما إذا كان حكم الأصل مختصاً به فلا يعدى بالقياس إلى غيره.

وبناء على ذلك فلا يصح القياس في ضربين: ^(١)

الأول: ما كان معقول المعنى ولكن لا نظير له، إذ لا يتصور وجود العلة إلا في هذا الأصل، كقصر الصلاة للمسافر، فهذا حكم معقول المعنى لأن فيه دفع مشقة، ولكن علته السفر والسفر لا يتصور وجوده في غير المسافة، وكإباحة المسح على الخفين فهو حكم معقول المعنى لأن فيه تيسير على الناس ولكن علته لبس الخفين ولا يتصور وجودها في غير لبسهما.

الثاني: إذا دل دليل على تخصيص حكم الأصل به، مثل الأحكام التي دل الدليل على أنها مختصة برسول الله ﷺ، كزواجه بأكثر من أربع، وتحريم زواجه بعد وفاته، وكالاكتفاء بالقضاء بشهادة خزيمة بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وحده بقوله ﷺ: (من شهد له خزيمة فهو حسبه)، فقد وردت النصوص في الكتاب والسنة بأدلة على أنه لا يباح الزواج بأكثر من أربع، وعلى جواز زواج المتوفى عنها زوجها بغيره بعد انقضاء عدتها، وعلى اشتراط الرجلين أو الرجل والمرأتين في الشهادة.

وكل هذا يدل على تخصيص الأحكام السابقة بالرسول ﷺ وبخزيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) ينظر أصول السرخسي ١٤٧/٢، تقويم الأدلة ٢٧٩/، إرشاد الفحول ٣٥٠/، الوسيط، د الزحيلي

ج/ شروط الفرع:

- ١- أن يساوي الفرع الأصل في علة الحكم، فإذا لم يكن مساوياً له امتنع القياس، لأنه لا يكون عندئذ نظيراً له ولا شبيهاً ومبنى القياس على المساواة في علة الحكم^(١).
- ٢- أن لا يكون الفرع منصوباً على حكمه بنص آخر، لأن القياس يمتنع مع وجود النص.

د/ شروط العلة:

- العلة هي أساس القياس ومرتكزه، وركنه العظيم، وعلى أساس معرفتها والتحقق من وجودها في الفرع يتم القياس وتظهر ثمرته ...
- ولذلك تعتبر من أهم مباحث القياس... وقد سبق في تعريفها أنها:
- وصف ظاهر منضبط معرف للحكم.

شروطها^(٢):

١- أن تكون وصفاً ظاهراً:

ومعنى ظهوره أن يكون محساً يدرك بحاسة من الحواس الظاهرة لأن العلة هي المعرفة للحكم في الفرع فلا بد أن تكون أمراً ظاهراً يدرك بالحس في الأصل ويدرك بالحس وجوده في الفرع كالإسكار في الخمر، فإنه يتحقق بالحس وجوده في الأصل، كما يتحقق بالحس وجوده في أي نبيذ آخر مسكر، لهذا لا يصح التعليل بأمر خفي لا يدرك بحاسة ظاهرة، لأنه لا يمكن التحقق من وجوده ولا عدمه، فلا يعلل ثبوت النسب بحصول نطفة الزوج في رحم زوجته لأنه هذا أمر خفي، بل يعلل بأمر ظاهر يكون مظنته وهو عقد الزواج الصحيح، أو فراش الزوجية، كما لا يعلل نقل الملكية في العقود بالتراضي بين الطرفين لأن هذا أمر خفي، بل يعلل بمظنته الظاهرة وهو الإيجاب والقبول.

(١) المستصفي / ٣٢٧، الوسيط / ١ / ٢٠٢، الكافي / ١٨٦ /

(٢) الأحكام للأمدى / ٣ / ٢٦٨، إرشاد الفحول / ٣٥٢، الوجيز في أصول التشريع الإسلامي، د حسن هيتو

/ ٣٩٢ /، الوجيز، د الزحيلي / ٧٣، علم أصول الفقه، خلاف / ٧٣ /

٢- أن تكون وصفاً منضبطاً:

ومعنى ذلك: أن يكون الوصف محدداً، أي ذا حقيقة معينة محدودة لا تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال و الأزمان، أو تختلف اختلافاً يسيراً لا يؤبه به، كالقتل في حرمان القاتل من الميراث له حقيقة معينة محدودة لا تختلف باختلاف القاتل والمقتول فيمكن أن يقاس على القاتل الوارث القاتل الموصى له، أما إذا كان الوصف غير منضبط، فإننا نجد الشارع يقيم مقامه أمراً منضبطاً هو مظهره، كإباحة الفطر في رمضان، فإنه لا يعلل بالمشقة لأنها وصف غير منضبط إذ تختلف باختلاف الأشخاص، فلذا أقام الشارع مقامها علة منضبطة وهي المرض أو السفر

٣- أن تكون وصفاً مناسباً للحكم:

ومعنى مناسبة الوصف للحكم : ملائمته له، أي أن ربط الحكم به مظنة تحقق حكمة الحكم: أي أن المصلحة التي قصدها الشارع لتصحيح الحكم تتحقق بربطه بهذا الوصف، مثل: القتل العمد العدوان وصف مناسب وملائم لربط القصاص به، أو لربط الحرمان من الميراث به إذا كان المقتول مورثه، لأن الشأن بهذا الربط أن يحقق الحكمة من تشريع الحكم وهو كف النفوس عن العدوان، وحفظ حياة الناس من الهلاك والاعتداء عليها.

وبناءً على ذلك فلا يصح التعليل بأوصاف لا مناسبة ولا ملائمة بينها وبين الحكم، كالتعليل بلون الخمر أو طعمها، أو التعليل بكون القاتل رجلاً أو امرأة، أسمر أو أبيض....

٤- أن تكون العلة متعدية وليست وصفاً قاصراً على الأصل:

أي أن تكون وصفاً يمكن تحقيقه في عدة حالات وليس مقصوراً على الأصل، لأن الأساس في القياس : مشاركة الفرع للأصل في علة الحكم، وبهذه المشاركة يمكن تعدية حكم الأصل للفرع، فلو علل الحكم بعلة قاصرة على الأصل، أي لا توجد في غيره، انتهى القياس لانعدام العلة في الفرع.

فلا يصح تعليل تحريم الخمر بأنها عصير العنب المتخمر^(١)، لأن هذه العلة لا توجد في غير الخمر، ويصح بالإسكار لوجوده في الخمر وغيرها.

كما لا يصح القياس على الأحكام التي اختصت برسول الله ﷺ لأنها قاصرة على الأصل.

٥- أن لا تصادم العلة بنص شرعي، لأن اعتبار الوصف علة هو حكم اجتهادي، فإذا خالف نصاً شرعياً كان مردوداً...

ومثال ذلك ما أفتى به يحيى بن يحيى الليثي^(٢)، حينما سئل عن حكم كفارة الوطء في رمضان من بعض أمراء الأندلس عمداً فقال: عليك صيام شهرين متتابعين، وعلل حكم هذا بأن ما عدا الصيام من أنواع الكفارات المالية سهل عليه لغناه ولا يردعه عن الوطء في رمضان

وهذا التعليل مناسب إلا أنه صادم نصاً رتب فيه الكفارات بإعتاق الرقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لذلك ردّ العلماء فتواه لمصادمته تعليله لها لنص شرعي .

٧- الفرق بين العلة والحكمة^(٣):

١- الحكمة: هي المصلحة التي قصد الشارع تحقيقها بتشريعه الحكم، وهي الباعث الأصلي على التشريع أمراً أو نهياً أو إباحة..

فالمقرر عند جمهور العلماء أن الأحكام الشرعية ما شرعت عبثاً من غير باعث دعا إليها ومقاصد يراد تحقيقها، وإنما شرعت لمصلحة العباد في العاجل والآجل..

(١) وهذا رأي الحنفية، بخلاف الجمهور الذين يرون أن الخمر يطلق على عصير العنب وغيره مما يمكن أن يتخمر كالشعير والتفاح .

(٢) وهو من تلامذة الإمام مالك وراوي الموطأ عنه.

(٣) مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط، د محمد أديب الصالح / ٢١٠ / .

فالحكمة من تحريم الخمر حفظ العقل، والحكمة من القصاص حفظ النفوس، والحكمة من إباحة الفطر للمسافر هو دفع المشقة عنه ..

-أما العلة: فهي الوصف الظاهر المنضبط الذي بني عليه الحكم ..

٢-الحكمة قد تكون خفية لا يمكن التحقق من وجودها، فلا يمكن بناء الحكم عليها.

- أما العلة فتكون دائماً أمراً ظاهراً كما في إباحة البيع مثلاً فإن حكمة الإباحة هو دفع الحرج عن الناس، وسد حاجتهم المشروعة، والحاجة أمر خفي لذلك لم يربط الشارع الحكم بها بل ربطها بأمر آخر هو مظنة تحقق الحاجة وهو الإيجاب والقبول.

٣-الحكمة أمر غير منضبط، أي يختلف باختلاف الناس والأحوال، ولذلك لا يمكن بناء الحكم عليها لأن ذلك يؤدي إلى الاضطراب والفوضى.

-أما العلة فهي وصف منضبط، ولذلك ربط الشارع الحكم بها، كما في إباحة الفطر للمسافر في رمضان فإن الحكمة هي دفع المشقة، والمشقة أمر غير منضبط، أي يختلف باختلاف الناس، لذلك لم يربط الشارع الحكم بها وإنما ربطه بالعلة وهي السفر لأنه أمر منضبط.

٤-الأحكام تُربط بعلة لا بحكمها:

أي أن الحكم يوجد حيث توجد العلة وإن تخلفت الحكمة في بعض الأحيان، كما أنه ينتفي حيث انتفت العلة وإن وجدت الحكمة في بعض الأحيان.

وعلى هذا فمتى كان المسلم مسافراً فله أن يفطر، وإن لم يجد مشقة، ومن كان مقيماً فليس له الإفطار وإن وجد مشقة في عمله.

٥-الغالب أن ربط الأحكام بالعلة هو مظنة تحقق الحكمة، وإن تخلفت فعلى وجه الندرة لا الغالب .

فربط تحريم الخمر بالإسكار هو مظنة تحقق الحكمة وهي حفظ العقول وربط حرمة ابتياع الإنسان على أخيه الإنسان بالاعتداء على حق الغير هو مظنة تحقق الحكمة وهي المحافظة على الروابط الاجتماعية. وهكذا...

٨- الفرق بين العلة والسبب^(١)

السبب: هو الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم والذي يلزم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدم الحكم ..

والعلة: هي الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم إذاً التعريف واحد... ولهذا ذهب بعض الأصوليين إلى أنها مترادفان أما أكثرهم ففرق على النحو التالي:

إذا أدركت العقول المناسبة (الحكمة) بين الوصف الذي ربط الشارع الحكم به وبين الحكم سمي ذلك علة، كما سمي سبباً

كالسفر لقصر الصلاة يسمى سبباً ويسمى علة، لأن المناسبة من ربط الحكم به مدركة العقول وهي رفع المشقة .

وأما إن كانت المناسبة (الحكمة) في هذا الربط لا تدرك بالعقل سمي الوصف سبباً فقط ولم يسم علة .

فغروب الشمس سبب لإيجاب فريضة المغرب، وقد ربط المشرع هذا الوجوب بهذا الغروب، لكن المناسبة في هذا الربط لا تدركها عقولنا، لذلك يسمى هذا سبباً ولا يسمى علة

ومن هذا نستنتج:

١- أن كل علة سبباً، وليس كل سبب علة .

٢- السبب أعم من العلة لأنّ السبب قد يكون مناسباً للحكم، وقد لا يكون بخلاف العلة، فإنها لا بدّ أن تكون مناسبة للحكم .

(١) الكافي / ١٩٢ / ، مصادر التشريع الإسلامي، دأبيب الصالح / ٢١٠-٢١١ -

مسالك العلة : وهي الطرق التي تعرف بها العلة^(١) .

إذ لا يكفي لإجراء عملية القياس مجرد معرفة علة الحكم الجامعة بين الأصل و الفرع، بل لا بد من الوصول إلى هذه العلة بدليل يثبت اعتبار الشارع لهذه العلة، وهو ما يسمى بمسالك العلة . وهي تسعة طرق (النص، الإجماع، الإيحاء، السبر و التقسيم، المناسبة، الشبه، الطرد، الدوران، تنقيح المناط) . وفيما يلي بيان لأهمها^(٢) :

أولاً- النص من كتاب أو سنة : أي أن يرد نص من القرآن أو السنة على أن وصفاً من الأوصاف علة لحكم شرعي، وتسمى العلة المنصوصة، وهي إما أن تكون صريحة أو إيحاء - أي تلميحاً وإشارة - . وبالتالي فالنص الدال على العلية ينقسم إلى قسمين^(٣) :

١-النص الصريح : وهو ما دل على العلية بوضع اللغة بحيث لا يحتمل غيرها، وله ألفاظ منها:

أ-اللفظ الأول (كي) :

و مثاله، قوله تعالى : ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر: ٧]، فكلمة " كي " في هذه الآية تدل على أن العلة في وجوب تقسيم الفياء على الوجه المذكور في الآية، هي أن لا يكون متداولاً بين الأغنياء فقط، ويحرم منه الفقراء، و لفظ " كي " لا يستعمل في الوضع اللغوي إلا للتعليل، لذلك كان صريحاً في الدلالة على العلية .

ب-اللفظ الثاني : (لأجل، أو من أجل) :

و مثاله، قوله ﷺ : (إنما نهيتكم من أجل الدّافة التي دقت، فكلوا و ادّخروا و تصدقوا)^(٤)، فلفظ " من أجل " دلّ صراحة على العلة، وهي التوسعة على القادمين من

(١) أصول الفقه، د البغا / ١٠٣ / .

(٢) و سأكتفي بذكر أهمها نظراً لطبيعة المقرر و خطته .

(٣) الكافي، د الخن / ١٨٨ - ١٨٩ /، الوجيز، دوهبة الزحيلي / ٧٥ / .

(٤) مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن لحوم الأضاحي، ح ٥١٠٣ / ١٠٢٩ / . الكتب الستة،

السفر في أيام التشريق .

وقوله ﷺ : (إِنَّمَا جَعَلَ الْإِذْنَ مِنْ أَجْلِ الْبَصْرِ)^(١)، فلفظ من أجل دال على العلة صراحة وهي منع النظر في دار الآخرين من غير استئذان .

ج- اللفظ الثالث : (إذن) : إذا وقعت جزاء للشرط :

مثل سؤال أحدهم النبي ﷺ عن صحة بيع الرطب بالتمر، وقول النبي له : (أَيْنَقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَ ؟ قال : نعم، فأجابه النبي : فلا إذن)^(٢)، والمعنى فلا تبيعوا الرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص باليبس لما في ذلك من التفاضل، وهنا دلت " إذن " على العلة صراحة.

٢- النص الظاهر : وهو ما يدل على العلية، ولكنه يحتمل غيرها احتمالاً مرجوحاً . ومن ألفاظه :

أ- (اللام) كقوله تعالى : ﴿ أَقْرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ [الإسراء ٧٨]، فالذلوك وهو زوال الشمس علة لوجوب الصلاة، والدال على العلة " اللام " ولكن اللام لما كانت تستعمل في غير التعليل (كاستعمالها للملك، والعاقبة) اعتبرت من قبيل النص الظاهر على العلة، لا من قبيل النص الصريح، وذلك لاحتمالها غير التعليل .

ب- (إن) : وذلك مثل قوله ﷺ في تعليل طهارة سؤر الهرة : (إنما هي من الطوافين عليكم و الطوافات)^(٣) . فلفظ إن يدل على العلة لكن دلالة ظاهرة لأنها تستعمل لغة لغير التعليل .

ج- (الباء) فهي تدل لغة على التعليل ولكنها تستعمل أيضاً للدلالة على الاستعانة والإلصاق، فقوله تعالى : ﴿ فَيُظَاهِرُ مِنْ الذَّيْنِ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحُلَتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ

(١) مسلم، كتاب الآداب، باب تحريم النظر من بيت غيره، ح ٥٦٣٨ / ١٠٦٢ . الكتب الستة، طبعة دار السلام للنشر، الرياض

(٢) مسند الإمام أحمد ١٥٤٧ . مسند سعد بن أبي وقاص

(٣) أبو داود، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، ح ١٢٢٨ / ٧٥، الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في سؤر الهرة، ح ١٦٤١ / ٩٢ . الكتب الستة، طبعة دار السلام للنشر، الرياض .

اللَّهُ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ [النساء : ١٦٠]، فالبراء تفيد العلية ظاهراً .

ثانياً : الإجماع :

و هو أن يدل الإجماع على أن وصفاً معيناً هو علة لحكم شرعي، كإجماعهم على أن الصغر هو علة ثبوت الولاية المالية على الصغير فيقاس عليها الولاية في النكاح، وإجماعهم على أن العلة في تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في الميراث هي امتزاج النسيب، النسب من جهة الأب، و النسب من جهة الأم، وبناء على ذلك يمكن قياس الأخ الشقيق في ولاية النكاح على الأخ الشقيق في الميراث، فيثبت له التقدم عليه في ولاية النكاح كما ثبت له ذلك في الميراث .

ثالثاً : السبر و التقسيم :

السبر لغة : الاختبار

و التقسيم : هو حصر الأوصاف الصالحة لأن تكون علة في الأصل .

و السبر و التقسيم : هو حصر الأوصاف التي يظن كونها علة في الأصل و اختبار كل واحد منها، و ترديد العلة بينها في كونها صالحة للعلية أم لا .^(١)

و عمل المجتهد في هذا المسلك، أنه يبحث في الأوصاف الموجودة في الأصل، فيدرسها، و يستبعد منها ما لا يحقق شروط العلة و المتمثلة بالأوصاف الظاهرة المنضبطة المتعدية المناسبة للحكم، و يستبقي ما يحقق تلك الشروط .

مثاله : أن يبحث المجتهد في علة تحريم الخمر بالنص، هل لكونه عبناً، أم لكونه سائلاً، أم لكونه مسكراً، ثم يستبعد الوصف الأول لأنه قاصر غير متعد، و الثاني لأنه طردي^(٢) غير مناسب، و يبقى الوصف الثالث و هو الإسكار لتحقيق شروط العلة به .

و لا يخفى أن المجتهد إنما يلجأ إلى هذا المسلك (السبر و التقسيم) للاستدلال على العلة

(١) الوجيز، د الزحيلي / ٧٧/، الكافي، د الخن / ١٩١/ .

(٢) الطرد : هو أن يثبت الحكم مع الوصف الذي لم نعلم كونه مناسباً، و لا مستلزماً للمناسبة في جميع الصور المغايرة لمحل النزاع، أصول الفقه د الزحيلي / ١ / ٦٦١ .

عندما تكون العلة غير منصوص عليها، ولا مجمع عليها .

رابعاً : المناسبة :

و هي أن يكون بين الوصف و الحكم ملاءمة، حيث يترتب على تشريع الحكم عنده تحقيق مصلحة شرعية للناس أو دفع مفسدة عنهم، كالصغر، فإنه وصف ملائم لثبوت الولاية للأب في تزويج البنت البكر الصغيرة، لأنه مظنة العجز عن إدراك المصلحة، و في ثبوت الولاية دفع للضرر عن العاجز، و دفع الضرر مصلحة مقصودة للشارع^(١).

و لا يلجأ المجتهد لهذا المسلك إلا عند عدم النص أو الإجماع على عليية الوصف .

تطبيق قضائي على اعتماد القياس مصدراً للقضاء في المملكة :

ملخص القضية :

طالبت المدعي (المرأة) بإثبات طلاقها من زوجها الغائب منذ شهور و الذي طلقها عبر الهاتف أو أن تبقى في ذمته و قد ثبت الحكم بطلاق المدعى عليه لزوجته المدعية، و إفهامها أن لا عدة عليها لعدم الدخول و إفهامها و وليها الحاضر أن لا تتزوج حتى يكتسب الحكم القطعية .

المستند الشرعي أو النظامي :

- تقرير قياس سماع الشهادة عن طريق الهاتف بما قرره أهل العلم من قبول شهادة الأعمى على ما سمعه من الأصوات و جواز استمناعه بزوجه إذا عرف صوتها و قبول شهادة من سمع كلامه من وراء حجاب .

- تقرير ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي من أنه : " إذا تمّ التعاقد بين طرفين في وقت واحد و هما في مكانين متباعدين - و ينطبق هذا على الهاتف و اللاسلكي - فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقدًا بين حاضرين و تطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء .

(١) الوجيز، الزحيلي / ٧٨ / . و قد ذكر العلماء أنواع الوصف المناسب، إلا أني لم أتعرض له تماشياً مع خطة المقرر .

-تقرير الاحتجاج بما تم عن طريق وسائل التقنية الحديثة (الهاتف - الجوال) لما قرره و قاسه أهل العلم من قبول شهادة الأعمى على ما سمعه من الأصوات و جواز استمئاعه بزوجته إذا عرف صوتها و قبول شهادة من سمع كلامه من وراء حجاب و يقاس على ذلك الاتصال بالهاتف .

تدريبات الوحدات الثامنة والتاسعة

١ - قارن بين الإجماع الصريح و السكوتي حسب الجدول التالي :

الإجماع الصريح	حقيقته	
	حجيته	
الإجماع السكوتي	حقيقته	
	حجيته	

٢ - فسر المراد بقول ابن تيمية :

" فلا يوجد قطّ مسألة مجمع عليها إلا و فيها بيان من الرسول ﷺ، و لكن قد يخفى ذلك على بعض الناس، و يعلم الإجماع " .

٣ - على ضوء المعلومات الواردة في الجدول التالي، بين :

١ - حكم الإجارة بعد النداء لصلاة الجمعة قياساً على البيع

الفرع	الأصل	حكم الأصل	العلة	حكم الفرع

٢ - حكم بيع ريات سعودية بريالات سعودية مؤجلة قياساً على الذهب و الفضة

الفرع	الأصل	حكم الأصل	العلة	حكم الفرع

٤ - يبين الحكمة و العلة في المسائل التالية :

١ - تجب الزكاة في المواشي دفعاً لحاجة الفقراء

الحكمة :

العلة :

٢ - يجوز للمسافر سفراً طويلاً قصر الصلاة

الحكمة :

العلة :

٣ - يجب القصاص حال القتل العمد العدوان

الحكمة :

العلة :

٥ - لليلة مسالك عدة من أهمها :

١ -

٢ -

٣ -

٤ -

٤ - بالعودة إلى مدونة الأحكام القضائية، اذكر لي ملخصاً لقضية من القضايا، كان

المستند الشرعي فيها هو الإجماع، مع ذكر نص المستند .

ملخص القضية :

المستند الشرعي :

الوحدة التدريسية العاشرة

الأدلة المختلف فيها

وتشمل :

-المطلب الأول : الاستحسان

-المطلب الثاني : المصالح المرسله

-المطلب الثالث : سد الذرائع

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

١-يعرّف الاستحسان

٢-يعدد أنواع الاستحسان

٣-يبين أنواع المصالح المعتبرة في التشريع

٤- يشرح أقسام الذرائع و حكم كل قسم

٥- يذكر تطبيقات فقهية و قضائية للعمل بالاستحسان و
المصلحة المرسله و سد الذرائع .

المطلب الأول: الاستحسان

تعريفه :

أ/ لغة: استفعال من الحسن، وهو عد الشيء واعتقاده حسناً^(١)

ب/ اصطلاحاً: عرفه الأصوليون تعريفات عدة، يمكن إجمالها بأن الاستحسان هو:

- العدول عن مقتضى قياس جلي إلى قياس خفي لدليل رجح هذا العدول
- أو العدول عن قاعدة كلية إلى حكم جزئي لدليل رجح هذا العدول.
- أو استثناء مسألة جزئية من قاعدة كلية لدليل اقتضى هذا الاستثناء^(٢).

شرح التعريف^(٣):

إذا عرضت للمجتهد مسألة يتنازعها قياسان، الأول ظاهر جلي يقتضي حكماً معيناً، والثاني قياس خفي يقتضي حكماً آخر، وقام في نفس المجتهد دليل يقتضي ترجيح القياس الثاني على الأول، فهذا الترجيح يسمى استحساناً.

ومثاله:

ما ذكره الحنفية من طهارة سؤر سباع الطير، فالقياس الجلي يقتضي القول بنجاسة هذا السؤر قياساً على سؤر سباع البهائم.. ولكن ترجح للمجتهد العدول عن هذا القياس لأن سباع الطير تشرب بمناقيرها والمنقار عظم، وهو طاهر ولا يختلط لعابها بالماء فحكموا بطهارة سؤرها قياساً على سؤر ما يؤكل لحمه من الحيوانات استحساناً^(٤).

وكذلك إذا عرضت للمجتهد مسألة تدرج تحت قاعدة عامة أو يتناولها أصل كلي، ووجد المجتهد دليلاً خاصاً يقتضي استثناء هذه الجزئية من الأصل الكلي، والعدول بها عن

(١) القاموس المحيط، باب النون، فصل الحاء ٤ / ٢١٤، الكليات للكفوي / ١٠٧ /

(٢) الوسيط ١ / ٢٨٦، علم أصول الفقه، خلاف / ٨٠ /

(٣) أصول السرخسي ٢ / ١٩٣

(٤) أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ٢ / ٧٤١.

الحكم الثابت لنظائرها إلى حكم آخر، للدليل الخاص الذي قام في نفسه فإن هذا العدول الاستثنائي يسمى استحساناً ..

ومثاله: أن القاعدة العامة تقتضي عدم صحة تبرعات المحجور عليه لسفه حفاظاً على ماله، لكن الفقهاء قالوا بجواز وصيته في وجوه الخير استثناء من القاعدة العامة، لأن الوصية لا تفيد الملك إلا بعد وفاة الموصي ..

ونفس الاستثناء ينطبق على الوقف ..

مذاهب العلماء في الاحتجاج به:

١- ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الاستحسان حجة شرعية يعمل بها ..^(١)

٢- وذهب الشافعي وأصحابه إلى أن الاستحسان لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً .. واشتهر قوله: "من استحسن فقد شرع".^(٢)

وعند التحقيق كما يقول العلماء: يلاحظ أن الاستحسان الذي قال به الجمهور غير الاستحسان الذي أنكره الشافعي ..

فالاستحسان الذي قال به الجمهور لا يعدو أن يكون ترجيحاً لدليل على دليل، وهذا مما لا ينبغي الخلاف فيه ..

أما ما أنكره الشافعي فهو الاستحسان بلا دليل القائم على الترجيح وفق الهوى، وهذا مما ينكره جميع العلماء أيضاً ..^(٣)

ولهذا قال الباجي: "والاستحسان الذي يختلف أهل الأصول في اثباته هو اختيار القول من غير دليل ولا تقليد".

(١) أصول السرخسي ١٨٩/٢، كشف الأسرار ٣/٤، إحكام الفصول للباجي / ٥٦٤-٥٦٥ /

(٢) نهاية السؤل ٣/١٣٨-١٣٩، شرح اللمع ٢/٩٦٩-٩٧٠.

(٣) الإشارة للباجي / ٣١٣ /

وقال ابن الحاجب: "لا يتحقق استحسان مختلف فيه" ^(١).

أنواع الاستحسان:

الخفية أكثر من اعتمد الاستحسان كمصدر من مصادر التشريع، وللاستحسان عندهم أنواع، وأهمها ^(٢):

١- الاستحسان بالنص: وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالكتاب أو السنة.

ومن أمثلة هذا النوع (الوصية): فهي غير مستحبة، و القياس يعارضها لأنها تمليك مضاف لما بعد الموت، إلا أن الفقهاء أجازوا الوصية استحساناً لأنه وجه من وجوه البر التي يحتاج الإنسان إليها ليستفيد مما جناه في حياته بعد الموت . وقد أبيحت الوصية بالنص بقوله تعالى : ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّهِ يُوْصِيْكَ بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: ١٢]، وفي السنة : (إن الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم) ^(٣).

٢- الاستحسان بالإجماع : وهو أن يترك موجب القياس في مسألة، لانعقاد الإجماع على حكم آخر غير ما يؤدي إليه القياس .

ومن أمثلته (عقد الاستصناع) : وهو التعاقد مع صانع على صناعة شيء مقابل ثمن معين، فمقتضى القياس بطلانه، لأن المعقود عليه وقت العقد معدوم، ولكنه أجاز بالإجماع تعامل الناس به في كل زمن، مراعاة لحاجة الناس إليه .

٣- الاستحسان بالعرف : وهو العدول عن مقتضى القياس إلى حكم آخر يخالفه، لجريان العرف بذلك، أو عملاً بما اعتاده الناس .

(١) مختصر ابن الحاجب ٣/ ٢٨١-٢٨٢

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ٨٧-٩٠، أصول الفقه، البغا / ١١٤-١١٨ .

(٣) ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، ح ٢٧٠٩ / ٢٦٤٠ / الكتب الستة، طبعة دار السلام للنشر، الرياض

و من أمثلته (استئجار المربية بطعامها و كسوتها) : فاستئجار المربية بأجرة معلومة جائز باتفاق، و يجوز بطعامها و كسوتها استحساناً عند أبي حنيفة للعادة الجارية بالتوسعة على المراضع شفقة على الأولاد، و أما بالقياس فلا تصح لجهالة الأجرة .

٤- الاستحسان بالضرورة أو الحاجة : و هو أن توجد ضرورة تحمل المجتهد على ترك القياس و الأخذ بمقتضى الضرورة أو الحاجة -التي تنزل منزل الضرورة عادة-، سداً للحاجة أو دفعاً للحرَج عن الناس .

و من أمثلته (الاشتراك في الأضحية) : فالاشتراك بالأضحية بين سبعة في بقرة أو بدنة جائز بالاتفاق إذا اشتروها ابتداء مشتركين و هم ينوون بها الأضحية . لكن لو اشترها شخص واحد بنية الأضحية، لم يجوز له بيعها تمولا، و هذا هو القياس، لكن الفقهاء أجازوا أن يشرك معه غيره بها بعد شرائها منفرداً استحساناً، و وجه الاستحسان : أنه قد يجد بقرة سميئة فيشتريها و لا يجد شركاء حين الشراء فيطلبهم بعده، فكانت الحاجة إليه ماسة، فجاز استحساناً .

٥- الاستحسان بالقياس الخفي : و هو أن يعدل بالمسألة عن حكم القياس الظاهر المتبادر فيها، إلى حكم مغاير بقياس آخر هو أدق و أخفى من الأول، لكنه أقوى حجة، و أسدّ نظراً، و أصح استنتاجاً .

و من أمثلته : (دخول حقوق الارتفاق كحق الشرب و المرور و المسيل في وقف الأراضي الزراعية)، حيث يتنازع هنا قياسان : قياس جلي : و هو أن الوقف يشبه البيع للتنازل فيهما عن الملكية، فلا يدخل في الوقف حقوق الارتفاق كحق المرور و الطريق و الشرب و المسيل إلا بالنص عليها من الواقف كما في البيع، و قياس خفي : و هو أن الوقف يشبه الإجارة لإفادة كل منهما حق الانتفاع بالعين، فتدخل حقوق الارتفاق و لو لم ينص الواقف عليها كالإجارة، و يرجح القياس الثاني على القياس الأول، لأن المقصود من الوقف هو مجرد الانتفاع، و ذلك لا يتحقق إلا بالارتفاقات، فتدخل في وقف الأرض حكماً دون نص عليها .

٦- الاستحسان بالمصلحة : و هو أن يعدل بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر، لمصلحة تقتضي هذا العدول .

و من أمثلتها (تضمين الصانع أو الأجير المشترك) : و المراد بالصانع : أولئك الناس الذين يقومون بإصلاح الأشياء التي تحتاج إلى إصلاح، لمن يستأجرهم على ذلك من الناس، و يسمى الواحد منهم صانعاً، أو الأجير المشترك كالخياط و الصباغ و غيرهما فإن القياس يقضي بعدم التضمن، لأنهم بعقد الإجارة أمناء، و الأمين لا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير في الحفظ، و لكن الاستحسان يقضي بتضمينهم -إلا في الهلاك بقوة قاهرة- منعاً من تهاونهم في حفظاً لأموال الناس، لأنّ هؤلاء إذا لم يضمنوا تقبلوا أعمالاً تفوق إمكانياتهم، و استهانوا بالمحافظة عليها، فكان الأوفق بمقاصد التشريع أن يضمنوا، ليكونوا أكثر اهتماماً و محافظة على ما تحت أيديهم من أموال الناس .

تطبيق قضائي على العمل بمبدأ الاستحسان في الأحكام القضائية :

ملخص القضية :

تقدم المدعي بدعوى ضد ورشة بأن أدخل سيارته لديها لعطل فلما عاد إليها لم يجدها بالورشة فأخبره المسؤول بأنه سرقت فلما أبلغ عنها تبين بأنه محترقة ويطلب الحكم على مالك الورشة بدفع ثمنها وقت السرقة حسب تقدير شيخ المعارض، دفع المدعى عليه بأن الدعوى لا تتوجه عليه بل على مدير الورشة لكونه المفرط في حفظها، قررت الدائرة إدخال مهندس الورشة طرفاً في القضية حضر مهندس الورشة وأقر باستلامه السيارة، و أنه في أحد الأيام فتح الورشة وقام بفحص السيارة ثم أذن لصلاة العصر فأغلق محرك السيارة وترك المفتاح عليها مفتوحة الأبواب كبقية السيارات وأغلق الورشة وبعد الصلاة فتح الورشة واستكمل فحص السيارة ومع زحمة الزبائن ترك السيارة والمفتاح بداخلها فأتى شخص وسرق السيارة ولم يستطع اللحاق به ووجدتها الشرطة بعد تبليغنا عن سرقتها محترقة، جرى الاطلاع على تقدير أهل الخبرة بأن السيارة قبل الحادث باثني وخمسين ألف ريال وبعده بثلاثة آلاف ريال فيكون الأرش تسعة وأربعين ألف ريال - أقر المدعي بأنه

باع السيارة بأربعة آلاف ريال - عليه ولقول الموفق ابن قدامة في المغني ١١٧/٦ في الأجير المشترك ضامن لما جنت يده. وروي ذلك عن عمر وعلي وعبد الله بن عتبة وشريح والحسن والحكم. وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص أحمد وأحد قولي الشافعي ...

ولنا ما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان يضمن الصباغ والصواغ وقال : لا يصلح الناس إلا ذلك وروى الشافعي في مسنده بإسناده عن علي أنه كان يضمن الأجراء ويقول : لا يصلح الناس إلا هذا ولأن عمل الأجير المشترك مضمون عليه فما تولد منه يجب أن يكون مضمونا كالعدوان بقطع عضو اهـ . ولما جاء في إقرار مهندس الورشة من تركه لمفتاح السيارة عليها وانشغاله بزحمة الزبائن مما يثبت تقصيره وتفريطه في حفظها أما دفع المالك من طلبه الحكم على المهندس لتفريطه فيرده ما جاء في الانصاف (١٤/ ٤٨٢) : " ولو استأجر أجيرا خاصا كالخياط في دكان يستأجر أجيرا خاصا فيستقبل المشترك خياطة الثوب ثم يدفعه إلى الأجير الخاص فخرقه أو أفسده لم يضمنه الخاص و يضمنه الأجير المشترك لربه قاله الأصحاب «أه. لذلك كله فقد حكمت الدائرة بتضمين مالك الورشة «الشركة» قيمة السيارة للمدعي وأن للمدعى عليها الشركة الرجوع على من وقع منه التفريط ولعدم حضور من يمثل الشركة بعد تبليغ وكيلهم فيعد حضوريا - صدق الحكم من محكمة الاستئناف .

المستند الشرعي أو النظامي للحكم :

قول الموفق ابن قدامة في المغني ١١٧/٦ : " الأجير المشترك ضامن لما جنت يده. وروي ذلك عن عمر وعلي وعبد الله بن عتبة وشريح والحسن والحكم. وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص أحمد وأحد قولي الشافعي ... ولنا ما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان يضمن الصباغ والصواغ وقال : لا يصلح الناس إلا ذلك وروى الشافعي في مسنده بإسناده عن علي أنه كان يضمن الإجراء ويقول : لا يصلح الناس إلا هذا ولأن عمل الأجير المشترك مضمون عليه فما تولد منه يجب أن يكون مضمونا كالعدوان بقطع عضو (أ.ه).

قول المرادوي في الإنصاف (٤٨٢ / « : ») ١٤ ولو استأجر أجيرا خاصا كالخياط في دكان يستأجر أجيرا خاصا فيستقبل المشترك خياطة الثوب ثم يدفعه إلى الأجير الخاص فخرقه أو أفسده لم يضمنه الخاص و يضمنه الأجير المشترك لربه قاله الأصحاب « اهـ. ^(١)

المطلب الثاني - المصالح المرسلة (الاستصلاح) :

تعريفها:

أ. لغة:

المصالح جمع مصلحة والمصلحة لغة :مصدر لمعنى الصلاح الذي هو ضد الفساد وتطلق المصلحة على ما فيه جلب نفع أو دفع مفسدة ومضرة ^(٢).

المرسلة لغة: من الإرسال وهو هنا الإطلاق، فيقال أرسل الإبل إذا أطلقها ^(٣).

وسميت المصلحة مرسلة لإطلاقها عن الدليل -كما سيأتي-

ب- اصطلاحاً:

عرفها علماء الأصول تعريفات عدة، لعلّ أجمعها تعريف فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي - رَحِمَهُ اللهُ - حيث قال:

المصالح المرسلة هي:

الأوصاف التي تلائم تصرفات الشارع ومقاصده، ولكن لم يشهد لها دليل معين من الشرع بالاعتبار أو الإلغاء، ويحصل من ربط الحكم بها جلب مصلحة أو دفع مفسدة. ^(٤)

(١) مجموعة الأحكام القضائية ٩ / ٣

(٢) القاموس المحيط، باب اللام، فصل الرء / ١٣٠٠ /، المستصفى / ١٧٤ /، روضة الناظر ١ / ١٢٤

(٣) المستصفى ١ / ٢٨٦، المحصول للرازي ٢ / ٥٧٦-٥٧٨، أثر الأدلة المختلف فيها / ٣٥ /، علم أصول الفقه،

خلاف / ٨٤ /

(٤) الوسيط ١ / ٣٠٥

شرح التعريف:

- المراد من قوله : الأوصاف التي تلائم تصرفات الشرع ومقاصده أنه يلزم من ربط الأحكام الشرعية بها تحقيق مقصود الشارع من التشريع - أو هو مظنة ذلك - وذلك بحفظ دين الناس وأنفسهم وعقولهم ونسلهم وأنسابهم ومالهم.

- وقوله : لم يشهد لها دليل معين من الشرع بالاعتبار أو الإلغاء : إذ العمل بالمصالح إنما هو حيث لا دليل، وهي وإن لم يرد بها نص ولكن شهد لها أصل كلي مأخوذ من مجموعة أدلة شرعية قد يصل هذا الأصل إلى درجة القطعية .

- وقوله : يحصل من ربط الحكم بها جلب مصلحة أو دفع مضرّة.

أي أن هذه المصالح يلزم من ربط الأحكام الشرعية بها تحقيق الغاية من تشريع الأحكام وهي جلب المنافع للناس ودفع المفساد عنهم وهي حُكْمُ الأحكام الشرعية .

أقسام المصالح المرسلة من حيث ملاءمتها لمقاصد الشرع:

أولاً - ما هو ملائم للمصالح الضرورية : " أو ما يقع في مرتبة الضروريات " :

والضروريات هي ما يتوقف عليها قيام مصالح الناس الدينية والدنيوية بحيث إذا فُتِدَت اختلت حياتهم الدينية والدنيوية، ولم تجر على استقامة بل على فساد، كما تختل أمور الآخرة ومصالحها بتفويت النجاة من العذاب والحصول على النعيم الأخروي^(١)

والضروريات خمسة وهي:

حفظ الدين والنفس والعقل والنسب (العرض) والمال.

فكل وصف أدى ربط الحكم الشرعي به إلى حفظ إحدى هذه الضروريات الخمس، ولم يشهد له نص أو دليل خاص بالاعتبار أو الإلغاء فهو مصلحة مرسلة تخدم المصالح التي قصدتها الشارع من تشريع الأحكام والتكاليف الشرعية على مستوى الضروريات.

(١) ينظر : الموافقات ٢/ ٣٢٤، إرشاد الفحول / ٣٦٥، المستصفى / ١٧٤ .

ومن أمثلة ذلك :

- ١- قول المالكية والحنابلة بتضمين الصانع، والصانع هو الأجير المشترك^(١) كالحائك والخياط والدهان، وذلك حفاظاً على مصلحة المال حتى لا يقصروا في حفظ أموال الناس.^(٢)
- ٢- قول جمهور الفقهاء بقتل الجماعة بالواحد :

بمعنى أنه إذا اشترك في قتل شخص اثنان فأكثر ممن يجب عليهم القصاص، وكان القتل عمداً عدواناً، وجب إقامة القصاص على الجميع... وذلك تحقيقاً لمصلحة حفظ النفوس حتى لا يتخذ الاشتراك في القتل ذريعة للتخلص من الحد.^(٣)

ثانياً - ما هو ملائم للمصالح الحاجية : "أو ما يقع في مرتبة الحاجيات "

والحاجيات هي مصالح لا يتوقف عليها حفظ المصالح الضرورية الخمسة ولكن يحتاج الناس إليها للتوسعة عليهم ورفع الحرج والضيق والمشقة عنهم، فإن لم تراعى دخل على المكلفين الحرج والضيق والمشقة، ولا يلزم عن فقدانها فساد الحياة، وذلك كأنواع الرخص، وتشريع المعاملات من بيع وقراض - ومضاربة - ومساقاة وغيرها...^(٤)

ومثال ذلك:

- ما ذهب إليه الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه إذا خلا بيت المال واشتدت حالة الجند، وليس فيه ما يكفيهم، جاز للإمام العادل أن يفرض على الأغنياء ما يراه كافياً لسد حاجة الجند، إلى أن يتوفر مال في بيت مال المسلمين، لأن الإمام العادل إذا لم يفعل ذلك ضعفت شوكة

(١) الأجير المشترك هو الشخص الذي يتم الاتفاق معه في العقد على عمل معين كخياطة ثوب أو دهن منزل، وسمي مشتركاً لأنه يمكن أن يتقبل أعمالاً لاثنتين أو ثلاثة أو أكثر في وقت واحد، ولا يستحق الأجر إلا بالعمل، ينظر أثر الأدلة المختلف فيها / ٧١ /

(٢) الهداية ٧ / ٢٠٠-٢٠٥، بداية المجتهد ٢ / ٢٢٩

(٣) العناية ٨ / ٢٧٨، بداية المجتهد ٢ / ٣٩٢، مغني المحتاج ٤ / ٢٠، المغني ٨ / ٢٩٠.

(٤) الموافقات ٢ / ٣٢٦، إرشاد الفحول / ٣٦٦، المستصفى / ١٧٥، الوسيط ١ / ٣٠٣

المسلمين وتعرضت البلاد للخطر^(١).

- ومنها ما ذكره الفقهاء من أنه يجوز لولي الأمر أن يجبر المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة مثل عند ضرورة الناس واحتياجهم لتلك البضائع.

ثالثاً - ما هو ملائم للمصالح التحسينية: "أو ما يقع في مرتبة التحسينات":

والتحسينات هي الأخذ بما يليق بمحاسن العادات ومكارم الأخلاق، والتزهر عما لا يليق من المندسات، كالتجمل بلبس الثياب، وترك أكل كل ذي ريح كريه...^(٢)
ومن أمثلتها ...

كل ما درج المسلمون على استعماله للزينة والنظافة مما لم يرد به دليل شرعي كاستعمال المنظفات والملمعات والأصبغة وغيرها ...

مجال العمل بالمصالح المرسلة:

القول بالمصالح المرسلة (الاستصلاح) إنما يكون مجاله في الأمور المسكوت عنها التي لا نص فيها من كتاب ولا سنة، وليس فيها إجماع أو قياس^(٣).

حجية المصالح المرسلة:

اختلف العلماء في حجية العمل بالمصالح المرسلة، وجعلها دليلاً من أدلة الأحكام:
- فذهب المالكية والحنابلة^(٤): إلى الأخذ بالمصلحة المرسلة واعتبارها حجة شرعية ومصدراً من مصادر التشريع ...
- وذهب الحنفية والشافعية^(٥): إلى إنكار العمل بالمصلحة المرسلة أو اعتباره دليلاً شرعياً..

(١) الكافي / ٢١٠ /

(٢) إرشاد الفحول / ٣٦٦ /، المستصفى / ١٧٥ /.

(٣) أثر الأدلة المختلف فيها / ٤٠ /

(٤) الموافقات ١ / ٣٧-٣٨، روضة الناظر ١ / ٤١٥

(٥) الإحكام للأمامي ٤ / ١٦٧، التلويح على التوضيح ٢ / ٥٥٢، الوسيط ١ / ٣٠٦

والحقيقة أن هذا الخلاف إنما هو خلاف يحكى في كتب أصول الفقه على نحو واسع، ولكننا لا نجد آثاره بهذه السعة والكثرة في كتب الفقهاء، بل العكس فالفقهاء الذين ينسب إليهم عدم العمل بالمصالح المرسلة، نجد كثيراً من اجتهاداتهم الفقهية تبنى على المصلحة ومن أمثلة ذلك^(١):

١- ذهب الحنفية إلى جواز حرق ما يغنمه المسلمون من متاع وضأن إذا عجزوا عن حمله، فيذبحون الضأن، ويحرقون اللحم، والمتاع، لئلا يتنفع به الأعداء.

٢- وقال الشافعية بجواز إتلاف الحيوانات التي يقاتل عليها الأعداء واتلاف شجرهم، إذا كانت حاجة القتال والظفر بالأعداء والغلبة عليهم تستدعي ذلك.

والحقيقة هي أن المالكية أكثر الفقهاء أخذاً بالمصالح المرسلة ويليهم الحنابلة.

شروط العمل بالمصلحة المرسلة^(٢):

١- أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشارع، أي أن لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا تعارض نصاً أو دليلاً من أدلته الثابتة بل تكون من جنس المصالح التي قصد الشارع تحصيلها، أو قريبة منها ليست غريبة عنها، فلا يصح اعتبار مصلحة مساواة الابن و الولد في الميراث لأنها تخالف نصاً في القرآن .

٢- أن تكون معقولة بذاتها، بحيث يتحقق من تشريع الحكم بها جلب نفع أو دفع ضرر..

٣- أن تكون مصلحة عامة للناس ليست مصلحة شخصية لأن الشريعة جاءت للناس كافة وبالتالي لا يصلح الأخذ بأي حكم يقصد به رعاية مصلحة شخص بعينه كأمر أو رئيس أو حاشية أو أسرة له..

(١) المرجع السابق بنفس الموضع

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ٩٦، وينظر أثر الأدلة المختلف فيها / ٥٨

تطبيقات من اجتهادات الفقهاء على أساس المصلحة: ^(١)

إضافة إلى تلك الأمثلة التي ذكرت في ثنايا البحث فإن من الأمثلة التي يضر بها العلماء في باب العمل بالمصلحة المرسلة:

١. جمع القرآن: فأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أمر بجمع القرآن، واحتج على ذلك بالمصلحة.
٢. محاربة مانعي الزكاة: فقد حارب أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مانعي الزكاة، وقال: "والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه"، ولا دافع لذلك إلا المصلحة.
٣. جمع عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المسلمين على مصحف واحد وأحرق ما عداه وما كان دافعه في ذلك إلا المصلحة.
٤. أفتى الإمام أحمد بجواز تخصيص بعض الأولاد بالهبة لمصلحة معينة كأن يكون مريضاً أو محتاجاً أو صاحب عيال أو طالب علم
٥. أفتى المتأخرون من الفقهاء بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن لأن المصلحة تدعو لذلك فقد تبدلت الأحوال، إذ كان الأمر بالسابق تخصيص العطايا لهؤلاء المسلمين من بيت المال، فلما انقطع أفتى المتأخرون بجواز أخذ الأجرة لئلا يهجر القرآن ويندرس.
٦. أجاز الفقهاء تسجيل العقود الواردة على العقارات في دائرة السجلات العقارية تقليلاً من احتمالات شهادات الزور وعملاً باستقرار المعاملات.
٧. أفتى الفقهاء بجواز تسعير السلع عند الحاجة دفعاً للضرر عن الناس.

تطبيق قضائي للعمل بالمصلحة المرسلة في الأحكام القضائية:

ملخص القضية:

ادعى المدعي العام على المدعى عليهم بتكوين عصابة للنشل في المسجد الحرام، وذلك بقيام المدعى عليه الأول بالنشل من زوار بيت الله الحرام، وقيام الثاني باستلام ما يتم نشله

وإخفاؤه في ملابسه، والثالث بدور المراقبة والتغطية عليهما أثناء النشل، حيث تضمن القبض على المدعى عليهم أثناء مشاهدتهم من قبل مأموري البحث عندما كان المدعى عليهم الأول يمد يده اليمنى إلى الجيب الأيسر للمجني عليه، ثم رفع محفظته وأخذها بيده اليسرى وأعطاهها للمدعى عليه الثاني الذي وضعها في جيب بنطاله الخلفي، وكان المدعى عليه الثالث يتستر عليهما، وعند القبض عليه وجد المحفظة بحوزة المدعى عليه الثاني كما وجد معه رخصة الإقامة، وبطاقة التعريف الخاصة بالمجني عليه، كما وجد مع المدعى عليه الأول مبالغ مالية وعملات مختلفة، وهاتف نقال، وبطاقات لا تخصه، ووجد مع المدعى عليه الثالث مبالغ مالية وهاتف نقال، طلب المدعي العام إقامة حد السرقة على المدعى عليهم الأول والثاني، وتعزيز المدعى عليه الثالث لقاء ما نسب إليه، والحكم بإيداع ما تم ضبطه بحوزتهم من مبالغ مالية وهاتف نقال في بيت مال المسلمين، أنكر المدعى عليهم ما جاء في دعوى المدعي العام، طلب من المدعي العام البينة على دعواه شاهداً معروفاً بالعدالة، فأحضر شاهداً بصحة الواقعة، أنكر المدعى عليهم ما جاء في شهادة الشاهد، تم الاطلاع على أوراق المعاملة ومن ضمنها إقرارات المدعى عليهم، وبعرضها عليهم أنكروا ما جاء فيها، حكمت المحكمة بعد التحقيق برد طلب المدعي العام إقامة حد السرقة على المدعى عليهم الأول والثاني، وقضت بتعزيز المدعى عليهم بالسجن والجلد والمصادرة لما تم ضبطه معهم، التعزيز بالتشهير والتوصية بالإبعاد عن البلاد بعد انتهاء محكوميتهم، قنع المدعى عليهم بالحكم وقرر المدعي العام اعتراضه على الحكم بلائحة اعتراضية عادت المعاملة من محكمة الاستئناف بالملاحظة وتمت الإجابة عليها، وتم تصديق الحكم من محكمة الاستئناف

المستند الشرعي أو النظامي للحكم :

(١) المادة ٥٠ من النظام الأساسي الحكومي.

(٢) المادة ٣ من نظام الإجراءات الجزائية.

(٣) المادة ١٥٩ من نظام الإجراءات الجزائية.

(٤) المادة ٢٠٥ من نظام الإجراءات الجزائية.

(٥) المادة ٢١٩ من نظام الإجراءات الجزائية.

(٦) ومن المقرر أن التعزير عقوبة مفوضة للقضاة والحكام قدرأً وتحديدأً، وما دام أنها خاضعة لنظرهم، فهم المنوط بهم ملاحظة المناسب وتقديره واعتماده، وإليهم يرجع وضع العقوبة الملائمة للظروف، والمحقة للمقاصد حسب الأحوال المختلفة. فقد يكون التعزير بالضرب أو الحبس أو التوبيخ أو التشهير أو ببعضها أو بها جميعاً وغير ذلك، حسب اختلاف مراتب الناس، واختلاف المعاصي، واختلاف الإعصار والأمصار. وعلى ذلك فالتعزير بالتشهير جائز إذا علم الحاكم أن المصلحة فيه، وهذا الحكم هو بالنسبة لكل معصية لا حد فيها ولا كفارة في الجملة. ينظر في تقرير هذا المعنى - أي تفويض العقوبة التعزيرية للقضاء قدرأً وتحديدأً: (السياسة الشرعية لابن تيمية ٩١، حاشية ابن عابدين ٣/ ١٨٣ ونهاية المحتاج للرملي ٧/ ١٧٤-١٧٥، والأحكام السلطانية للماوردي ٢٢٤، والحسبة لابن تيمية ٣٨).

قال الماوردي - رَحِمَهُ اللهُ -: (لأُمير إذا رأى من الصلاح في ردع السفلة: أن يشهرهم وينادي عليهم بجرائمهم، ساغ له ذلك) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢١.

وقال البهوتي رَحِمَهُ اللهُ: (إذا عزر من وجب عليه التعزير وجب على الحاكم أن يشهره لمصلحة كشاهد زور ليجنب). كشف القناع ٦/ ١٢٥-١٢٧.^(١)

(١) وقد ساق في مجموعة الأحكام القضائية العديد من أقوال العلماء في وجوب إعمال التشهير إذا رأى الحاكم المصلحة بذلك، لم أذكرها تجنباً للإطالة.

مجموعة الأحكام القضائية ٢٥/ ٨٦.

المطلب الثالث سد الذرائع

١- تعريفه :

أ/ لغة : الذرائع هي الوسائل ، و الذريعة هي الوسيلة ^(١) و الطريق إلى الشيء ، سواءً أكان مفسدة أم مصلحة، قولاً أم فعلاً، و لكن غلب إطلاق اسم الذرائع على الوسائل المفضية إلى المفاسد ؛ فإذا قيل هذا من باب سد الذرائع فمعنى ذلك : أنه من باب منع الوسائل المؤدية إلى المفاسد .

ب/ اصطلاحاً:

منع كل ما يتوصل به إلى الشيء الممنوع المشتمل على مفسدة أو مضرة ^(٢) .

٢- أقسام الذرائع بالنسبة لما يترتب عليها ^(٣) ، و حكم كل قسم :

و الذرائع بالنسبة لما يترتب عليها أربعة أقسام :

القسم الأول :

ما يكون أداؤه إلى المفسدة قطعياً، كحفر الآبار في طريق المسلمين إذا عُلِمَ أو ظنّ وقوعهم فيها، أو دسّ السمّ في طعامهم إذا علم أو ظن أنهم يأكلون منها، و كالمنع من سبّ الأصنام عند من يعلم أنه سيسب الله تعالى .

حكم هذا القسم : هذا القسم مما أجمعت الأمة على منعه و حسمه و سده ^(٤) .

القسم الثاني :

ما يكون أداؤه إلى المفسدة نادراً و قليلاً، و تكون مصلحته هي الراجحة و مفسدته هي

المرجوحة

(١) القاموس المحيط، مادة سدد / ٣٦٧ ، مختار الصحاح، مادة سدد، ٢٩١

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ١٠٨ /

(٣) الكافي / ٢٢٧ .

(٤) إرشاد الفحول / ٤١١ .

كالنظر إلى المخطوبة، و زراعة العنب ؛ فلا تمنع هذه الأشياء بحجة أنه قد يترتب عليها مفسدة، ككشف العورات في رؤية المخطوبة، و احتمال اتخاذ العنب لصناعة الخمر، و ذلك لأن مثل هذه المفاسد مغمورة في المصلحة الراجحة في هذه الأمور .

حكمه : لا خلاف بين العلماء في بقاء هذه الأمور على أصل الإذن ؛ لأن ما يترتب عليها من المنافع أكثر مما يترتب عليها من المضار، حيث المضار نادرة بالنسبة للمنافع^(١) .

القسم الثالث :

ما يكون أداؤه إلى المفسدة من باب غلبة الظن لا من باب العلم القطعي، و لا يعد نادراً، و مثال ذلك : بيع السلاح وقت الفتن و بيع العنب للخمار " و هو من يصنع الخمر " .

حكمه : يلحق العلماء الغالب هنا بالعلم القطعي، و يوجبون سد الذرائع هنا لأن الاحتياط من وقوع المفسدة الغالبة واجب، لأنه غلبة ظن فتجري في الأحكام العملية مجرى العلم ؛ و بالتالي يحرم بيع السلاح وقت الفتنة لغلبة إراقة دماء المسلمين هنا فوجب منع ذلك . و يحرم بيع العنب للخمار لغلبة الظن بتصنيعه الخمر منها .

القسم الرابع :

ما يكون أداؤه إلى الفساد كثيراً، و لكن كثرته لم تبلغ مبلغ الظن الغالب و لا العلم اليقيني .

مثال ذلك : من يتوسل بالنكاح الصحيح لغرض تحليل المطلقة ثلاثاً لمطلقها، و كمن يتوسل بالبيع إلى الربا ..

حكمه : و هذا القسم موضع خلاف بين العلماء أيؤخذ بمبدأ سد الذرائع ؛ فيبطل التصرف ترجيحاً لفساده، أم يبقى على الحل متمسكاً بالأصل ؟ و هذا ما يعرف بخلاف العلماء في الأخذ بمبدأ سد الذرائع .

(١) المرجع السابق، بنفس الموضع .

اختلاف العلماء في الأخذ بمبدأ سد الذرائع :

١/ ذهب الحنابلة و المالكية إلى الأخذ بمبدأ سد الذرائع، و منع الأمور التي يترجح فيها المفسدة، و ذلك لأن الشريعة إنما جاءت بمنع الفساد و سد طرقه و منافذه، فنظر هؤلاء إلى مقاصد الأفعال و غاياتها و مآلها .

٢/ و قال الشافعية و الحنفية بعدم الأخذ به و هؤلاء نظروا إلى الإباحة الأصلية بغض النظر عن النتيجة، فقالوا بعدم المنع ترجيحاً للإذن الشرعي العام الوارد على الضرر المحتمل المتأتي منه^(١).

و سبب الخلاف :أن المالكية و الحنابلة يعدّون سد الذرائع أصلاً و مصدرًا تشريعيًا لأنهم لا ينظرون إلى فعل أو تصرف المكلف فقط بل ينظرون أيضاً إلى مآل هذا الفعل أي عاقبته ونتيجته وآثاره فإذا كان هذا الفعل يؤول أو يؤدي إلى مفسدة أو معصية بأن آل أو أدى إلى مناقضة نصّ شرعي أو مناقضة مقصد الشارع من تشريع حكم هذا التصرف أو أدى إلى مناقضة أحد مقاصد الشريعة المعتمدة فإن هذا الفعل أو التصرف يُمنع و يحكم بتحريمه سداً لذرائع الفساد و منعاً لانتشارها.

أما الحنفية و الشافعية فلا يعدّون سد الذرائع أصلاً أو مصدرًا تشريعيًا، لأنهم ينظرون إلى ظواهر أفعال و تصرّفات المكلفين و لا ينظرون إلى مآلات أفعالهم، فإن كان الفعل في ذاته مباحاً و ليس محرماً أي : ليس فيه مفسدة ذاتية حكم بإباحته و لو كان ثمة احتمال لإفضائه للمفسدة أو المعصية ، فهم لا يعتدون بمآلات الأفعال مادامت الأفعال في أصلها مباحة . و ذلك ترجيحاً للإذن الشرعي العام للفعل المباح على الضرر أو المفسدة المحتملة من هذا الفعل.

فعلى سبيل المثال : فإن الشافعية و الحنفية ينظرون إلى عقد بيع العنب للخمار على أنه عقد استكمل أركانه و شروطه الشرعية و منها كون المبيع مباحاً و كمال أهلية العاقلين و خلوه عن

(١) الموافقات للشاطبي ٤/ ٥٥٧-٥٥٩، إرشاد الفحول / ٤١٠/ .

الشروط المفسدة فيحكمون بصحته و لا يعتبرون نية المتعاقد الخبيثة المخالفة لحكم الشرع مفسدة للعقد ما لم يُنصَّ عليها صراحةً في العقد، و كذلك الأمر بالنسبة لمن نكح امرأةً بنية تحليلها لزوجها الذي طلقها ثلاثاً، و كذا لو نكح امرأةً و هو ينوي طلاقها فالعقد صحيح ما دام قد استكمل أركانه و شروطه الشرعية و لم يتم التصريح بنية التحليل أو التأقيت في صيغة العقد^(١).

مع ترجيح الدكتور وهبة الزحيلي أن الشافعية و الحنفية أخذوا بمبدأ سد الذرائع في حالات، و أنكروا العمل بها في حالات ؛ و من ذلك أن الشافعية منعوا المفطر في رمضان بعذر من المجاهرة بفطره على سبيل الاستحباب عند من يجهل عذره سداً لذريعة التهمة بالفسوق و العصيان^(٢).

و الحنفية ألزموا المعتدة من طلاق بائن بترك الزينة حتى لا يكون ذلك وسيلة للوقوع في الحرام و هو النكاح ؛ لأن الزينة من دواعي النكاح^(٣).

تطبيقات على العمل بسد الذرائع :

١/ أجاز المالكية للدولة الإسلامية أن تدفع مالاً لدولة العدو ؛ اتقاء شرها إذا كانت الدولة الإسلامية ضعيفة^(٤).

٢/ أجازوا دفع المال على سبيل الرشوة إذا تعينت هذه الرشوة طريقاً لدفع ظلم أو معصية ضررها أشد من ضرر المال، و الإثم يكون على الآخذ لا المعطي .

٣/ منع الفقهاء القاضي من القضاء لقربته خشية التأثير فيحايي، أو القضاء مع وجود

(١) ينظر أصول الفقه الإسلامي ، د وهبة الزحيلي ٢ / ٩٢١ و ما بعدها (بتصرف)، أثر الأدلة المختلف فيها ، د البغا ٥٧٣ و ما بعدها / .

(٢) المذهب مع المجموع ٦ / ٢٦٧

(٣) الهداية مع شروحاتها ٤ / ١٦٣

(٤) الفروق للقرافي ٢ / ٣٢-٣٣

عداوة فيجور^(١).

تطبيق قضائي على العمل بمبدأ سد الذرائع في الأحكام القضائية :

ملخص القضية^(٢):

ادعى المدعي بأن المدعى عليه اشترى منه عدداً من الأغنام ولم يسدد له أي شيء من ثمنها بعد حلول موعد أدائه، لذا طلب إلزام المدعى عليه بسداد ثمنها حالاً، المدعى عليه لم يحضر رغم تبليغه بالحضور لذا فقد طلبت المحكمة بينة المدعي فأبرز كميالة من المدعى عليه تتضمن التزامه بالمبلغ المدعى به للمدعي كما طلبت المحكمة منه اليمن على صحة دعواه فأداها طبق ما طلب منه، المدعى عليه لم يحضر رغم تبليغه بالحضور ولم يقدم عذرا لعدم الحضور كما لم يقدم دفاعه على هذه الدعوى والمدعي تقوى جانبه بما قدمه من بينة كما أنه حلف اليمن التي طلبت منه، قضت المحكمة بإلزام المدعى عليه أن يدفع للمدعي المبلغ المدعى به، قررت محكمة الاستئناف الموافقة على الحكم .

المستند الشرعي أو النظامي للحكم :

١- ذكر ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي الكافي: ٦/ ١٢٨ ما نصه: «فإن امتنع الخصم من الحضور عند الحاكم حكم عليه لأنه لو لم يحكم عليه لجعل الامتناع والاستتار طريقاً لتضييع الحقوق^(٣)».

٢- ذكر أبو إسحاق إبراهيم بن حسن في كتابه معين الحكام على القضايا والأحكام ما نصه : « مسألة : قال الماوردي في تفسير قوله تعالى : «وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم» الآية دليل على أنه من دعي إلى حاكم من حكام المسلمين فعليه الإجابة ويخرج إن تأخر)

٣- ما ورد عن الحسن بن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال : (من دعي إلى حاكم من حكام المسلمين ولم يجب فهو ظالم لا حق له).

(١) أصول الفقه، د البغا / ١٣٤ / .

(٢) مجموعة الأحكام القضائية / ١ / ٢٥٦

(٣) وهنا يظهر تطبيق مبدأ سد الذريعة .

تدريبات الوحدة العاشرة

- ١ - عرّف الاستحسان، ثم بين ثلاثة من أنواعه، مع ذكر مثال لكل نوع .
الاستحسان هو :

أنواع الاستحسان :

- أ-.....
مثال.....
ب-.....
مثال.....
ج-.....
مثال.....
٢ - عدد أنواع المصالح المرسلة من حيث ملاءمتها لمقاصد الشريعة .
أ-.....
ب-.....
ج-.....
٣ - بيّن أقوال العلماء في الأخذ بمبدأ سد الذرائع .

الوحدة التدريسية الحادية عشرة

الأدلة التشريعية المختلف فيها

وتشمل :

-المطلب الرابع : الاستصحاب

-المطلب الخامس : العرف

-المطلب السادس : مذهب الصحابي

-المطلب السابع : شرع من قبلنا

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

١-يعرف كلاً من الاستصحاب والعرف والصحابي

٢-يبين آراء العلماء في العمل بالاستصحاب

٣-يذكر الخلاف الفقهي في العمل بالعرف ومذهب الصحابي و

شرع من قبلنا

٤-يذكر نماذج تطبيقية فقهية وقضائية للعمل بالاستصحاب و

العرف ومذهب الصحابي و شرع من قبلنا

المطلب الرابع : الاستصحاب

تعريفه :

أ- لغة : الاستصحاب طلب الصحة و هي استفعال من الصحة و هي الملازمة ، فيقال استصحب الشيء و استصحب الكتاب إذا لازمه .

و الاستصحاب التمسك بما ثبت وجوده في الماضي و وقع الشك في كونه زائلاً^(١) .

ب- اصطلاحاً :

بقاء الحكم الثابت و استمراره، سواءً أكان نفيّاً أم إثباتاً حتى يقوم دليل شرعي على تغيير ذلك .

شرح التعريف :

أي ما علم وجوده في الماضي ثم حصل تردد في زواله، حكمنا ببقائه استصحاباً لوجوده السابق و ما علم عدمه في الماضي ثم حصل تردد في وجوده حكم باستمرار عدمه استصحاباً لعدمه السابق^(٢) .

مثاله^(٣) :

- من علمت حياته في وقت معين ثم شككنا بوفاته، حكمنا باستمرار حياته استصحاباً لحاله، حتى يثبت الدليل على الوفاة .

- و من تزوج امرأة على أنها بكر، ثم ادعى الثبوت بعد الدخول حكمنا ببيكارتها استصحاباً لحالها، لأنها هي الأصل و طالبناء بالبينة .

(١) القاموس المحيط، باب الباء، فصل الصاد ٩١ / ١، مختار الصحاح مادة صحب، ٣٥٦ / ، الكليات للكفوي

/ ٨٢ /

(٢) إرشاد الفحول / ٣٩٥ .

(٣) المرجع السابق بنفس الموضع

أنواع الاستصحاب : ذكر الأصوليون عدة أنواع للاستصحاب، منها^(١):

(١) - استصحاب البراءة الأصلية أو العدم الأصلي :

أي استصحاب براءة الذمة من التكليف بأمر من الأمور ؛ حتى يقوم دليل شرعي على التكليف :

أ/ فالأصل عدم وجود صلاة سادسة، و الأصل عدم فرضية صيام غير رمضان، و إلى هذا النوع ينصرف اسم الاستصحاب إذا أطلق .

ب/ و الأصل براءة ذمة الإنسان من أي حق يطالب به آخر حتى يثبت دعواه ؛ لأن الأصل في المدعي عليه البراءة من المدعى به .

(٢) استصحاب حكم الإباحة الشرعية للأشياء التي لم يرد دليل بتحريمها :

فالأشياء النافعة من طعام و شراب و حيوان و جماد و نبات و عقود و غيرها مما لم يرد دليل من المشرع على حرمتها ؛ تعد مباحةً، لأن الحكم الأصلي لموجودات الكون هو الإباحة لقوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرْ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية ١٣] و التسخير من الله دليل حل الانتفاع، إلا ما ثبت ضرره فإنه يحرم لقوله ﷺ : (لا ضرر و لا ضرار) . و من هنا وضع العلماء القاعدة الشرعية المعروفة : " الأصل في المنافع الإباحة و في المضار التحريم " .

(٣) استصحاب حكم دل الشرع أو العقل على ثبوته و استمراره :

و عبّر عنه ابن القيم باستصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي^(٢) حتى يثبت خلافه، كاستصحاب وصف الطهارة، فإن وصف الطهارة إذا ثبت أبيحت الصلاة، فيستصحب وصف الطهارة حتى يثبت خلافه و هو الحدث .

(١) المستصفى / ١٥٩-١٦٠، روضة الناظر / ٣٨٩-٣٩٤، تشنيف المسامع / ٣/ ٣٢٢، شرح الكوكب المنير / ٤

٤٠٤-٤٠٦، إعلام الموقعين / ١/ ٣٣٩، الوسيط، د الزحيلي / ١/ ٤١٠-٤١٧، أثر الأدلة المختلف فيها / ١٨٧-

ومن ثبتت ملكيته لعقار، فبقى هذه الملكية و نحكم بها له إلا إذا قام الدليل على زوالها كأن يبيعه أو يقفه أو يهبه.

وشغل الذمة بدين ثبت بسبب قرض، أو كان ثمن مبيع، أو كان عن إتلاف أو جرم ضامناً، ففي هذه الأحوال تشغل الذمة بالدين حتى يؤدي، أو تكون البراءة منه، أو تجري المقاصة.

ودوام الحل بسبب النكاح حتى يوجد ما يزيله من نحو طلاق بائن^(١).

حجية الاستصحاب :

١/ ذهب جمهور العلماء من المالكية و الشافعية و الحنابلة إلى أن الاستصحاب حجة مطلقاً لتعزيز أو بقاء الحكم الثابت حتى يقوم دليل على تغييره، سواء أكان الحكم نفيّاً أم إثباتاً.

أي أن الاستصحاب حجة في النفي و الإثبات^(٢).

٢/ وذهب الحنفية إلى أن الاستصحاب لا يصلح حجة لإثبات حكم مبتدأ و يصلح حجة للدفع بمعنى أنه حجة في النفي لا في الإثبات، أي يصلح حجة لبقاء ما كان على ما كان عليه و لا يصلح حجة في إثبات أحكام و آثار جديدة .

مثال الاستصحاب المختلف فيه :

بناءً على خلاف الأصوليون في حجية الاستصحاب، فقد اختلفوا في مسألة المفقود^(٣):

١/ فهو عند الحنفية حجة استصحاباً للحال لكن في بقاء ملكه و نكاحه و عقود، وبالتالي لا تورث أمواله و لا تبين زوجته منه .

ولكن لا ينطبق هذا في إثبات أحكام جديدة له ؛ كتوريثه من غيره، بل يوقف نصيبه من

(١) أثر الأدلة المختلف فيها ، البغا / ١٨٧ .

(٢) المستصفي / ١٦٠ ، نهاية السؤل ٣ / ١٢٩ - ١٣١ ، الإشارة للباجي / ٢٢٣ .

(٣) المفقود : هو من غاب عن أهله وبلده أو أسرته العدو ولم يدر أحي هو أم ميت، الاختيار للموصلي ٣ / ٤٤

الميراث حتى يتبين حاله، فإما أن يظهر حياً فيأخذ نصيبه وإما أن تثبت وفاته بحكم القاضي فيقسم نصيبه على ورثة مورثه الذين كانوا أحياء في ذلك الوقت .

وهذا معنى قول الحنفية أن الاستصحاب حجة في الدفع لا في الإثبات .

٢/ و ذهب الجمهور القائلون بحجية الاستصحاب دفعاً وإثباتاً إلى أن المفقود تثبت حياته استصحاباً للحال، وله حكم الأحياء تماماً، فلا تزول عنه أمواله، ولا تبين منه زوجته، ويستحق نصيبه من الميراث ؛ إذا مات مورثه قبله، كما يستحق نصيبه الموصى له به إن أوصى له أحد .

ما ابتنى على الاستصحاب من قواعد فقهية :

١/ الأصل في الأشياء النافعة الإباحة وفي المضار التحريم .

٢/ الأصل براءة الذمة: وقد أخذ بهذا الأصل في القضايا المدنية والجزائية على حد سواء. فمن ادعى على غيره حقاً، فالأصل عدمه، إلا إذا أثبت المدعي ذلك الحق .
والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، ومن هنا جاء القول: الشك يفسر لمصلحة المتهم، والخطأ في براءة متهم خير من الخطأ في إدانته بريء.

٣/ اليقين لا يزول بالشك: فمن توضحاً ثم شك في الانتفاض بقي على وضوئه، ومن ثبت نكاحه فلا تزول الزوجية عنه إلا بيقين، ومن تملك عيناً بسبب شرعي فلا تزول ملكيته إلا بتصرّف ناقلٍ للملكية، والعلة في هذه القاعدة: أن اليقين صار أمراً موجوداً لا ارتياب فيه، فيستصحب هذا اليقين، إلا إذا قام الدليل على انتفائه، أما مجرد الشك فلا يقوى على زعزعة اليقين فلا يعتد به^(١).

(١) أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ٢/ ٩٠١، الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين وتطبيقاتها المعاصرة، النجار

٤ / الأصل في العقود والشروط الإباحة^(١).

مسائل وقع الخلاف فيها بين الفقهاء بسبب أخذ بعضهم بالاستصحاب:

المسألة الأولى^(٢): الوضوء مما يخرج من البدن من النجاسات من غير السبيلين، كالرعاف وهو الدم الذي يخرج من الأنف، و كالقيء الذي يخرج من الفم، و كالقيح الذي يخرج من الجلد من غير السبيلين، و كالدّم الذي يخرج من جرح في غير السبيلين:

اختلف الفقهاء في اعتبار هذه الأشياء من نواقض الوضوء على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الشافعية والمالكية: قالوا هذه الأشياء لا تنقض الوضوء ولا يجب الوضوء بخروجها من غير السبيلين (القُبْلُ والدُّبُر).

المذهب الثاني: مذهب الحنفية: قالوا ما يخرج من البدن من النجاسات كالدم والقيح والقيء ينقض الوضوء ولو خرج من غير السبيلين بشرط أن يجاوز الخارج مكانه، وأن يكون القيء ملء الفم.

المذهب الثالث: مذهب الحنابلة: قالوا ينتقض الوضوء بالخارج النجس من غير السبيلين إذا كان كثيرًا لا قليلًا.

استدل الحنفية والحنابلة بأحاديث وآثار لم تخل من مطعن وبيع بعض الآثار عن بعض الصحابة.

(١) إعلام الموقعين

(٢) أثر الأدلة المختلف فيها، البغا / ٢٠١-٢٠٣ / .

واستدل الشافعية بالاستصحاب ، فالأصل عدم النقض ، فيستصحب هذا الأصل حتى يثبت خلافه بدليل صحيح و لم يثبت.

المسألة الثانية^(١): حكم التيمم إذا وجد الماء اثناء الصلاة:

اتفق الفقهاء على أن التيمم إذا وجد الماء قبل الشروع في الصلاة فإن تيممه يبطل و يجب عليه الوضوء بالماء والصلاة، واختلفوا فيما لو تيمم و شرع في الصلاة ثم وجد الماء اثناء الصلاة فهل يستمر في صلاته وصلاته صحيحة أم عليه أن يقطع الصلاة ويتوضأ ويستأنف الصلاة من جديد لبطان تيممه بوجدان الماء.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب المالكية، والشافعية، وأحمد في رواية مرجوحة في مذهبه: إلى أن تيممه لا يبطل و صلاته صحيحة، و ليس عليه أن يقطعها بل يتمها بالتيمم.

المذهب الثاني: مذهب الحنفية، و المشهور من مذهب الحنابلة: قالوا يبطل تيممه، وبالتالي تبطل صلاته، و عليه أن يقطع صلاته، و يتوضأ بالماء و يستأنف الصلاة من جديد.

احتج الشافعية و المالكية بالاستصحاب، فقالوا هذا المصلي شرع في الصلاة بطهرٍ كاملة، فصلاته صحيحة، فتستصحب هذه الصحة إلى آخر الصلاة، و لا يقطع صلاته للنهي عن إبطال الأعمال أو العبادات بعد الشروع فيها، و قد قال تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾

[محمد: ٣٣].

(١) أثر الأدلة المختلف فيها، البغا / ٢٠٤-٢٠٦ / .

واحتج الحنفية والحنابلة بأدلة منها مفهوم حديث: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك» فقد دلّ بمفهومه على أن التراب لا يكون طهوراً عند وجود الماء.

تطبيق قضائي على مبدأ الاستصحاب في الأحكام القضائية :
ملخص القضية ^(١):

جاء في لائحة الدعوى ضد المدعى عليه بالمشاركة في سرقة معدات ثقيلة عن طريق شرائها، وقد طلب المدعي العام إثبات ما أسند إليه والحكم بعقوبة تعزيرية، حيث تم القبض على المدعى عليه بعد ورود بلاغات بسرقة معدات قام المذكور بشرائها حيث وجدت عند معرضه، وأقر المدعى عليه بشراء المعدات وإنكاره بالعلم بأنها مسروقة، لذا قررت المحكمة عدم وجود بيئة للمدعي العام على علم المدعى عليه بأن المعدات مسروقة، وعليه فقد تقرر عدم ثبوت إدانة المدعى عليه، وقضت بصرف النظر عن دعوى المدعي العام، وتم تصديق الحكم من محكمة الاستئناف.

السند الشرعي أو النظامي :

- الأصل براءة الذمة .: قال العز بن عبد السلام : (فإن الأصل براءة ذمته من الحقوق وبراءة جسده من القصاص والحدود و التعزيرات و براءته من الانتساب إلى شخص معين ومن الأقاويل كلها والأفعال بأسرها)

المطلب الخامس : العرف

تعريفه :

العرف : هو كل ما اعتاده الناس و ساروا عليه من كل فعل شاع بينهم، أو قولٍ تعارفوا إطلاقه على معنى خاص لا تألفه اللغة، و لا يتبادر غيره عند سماعه^(١).

أنواعه :

ينقسم العرف إلى عدة أنواع باعتبارات مختلفة :

أولاً : أقسام العرف من حيث سببه و متعلقه : و ينقسم إلى قسمين :

١ / العرف القولي :

و هو أن تجري عادة الناس باستعمال بعض الألفاظ في المعنى غير المعنى الموضوع لها في اللغة، أو في معنى أخص مما يدل عليه الوضع اللغوي بحيث يتبادر ذلك المعنى المتعارف عليه عند سماعه دون قرينة.

و ذلك كتعارف الناس على إطلاق كلمة الولد على الذكر دون الأنثى، و تعارفهم على إطلاق كلمة اللحم على لحم الضأن و البقر و نحوهما دون السمك^(٢).

(١) الوجيز، د الزحيلي / ٩٧ /

(٢) التحرير في أصول الفقه / ١٢٥ /، الفروق للقرافي ١ / ١٧١، أثر الأدلة المختلف فيها / ٢٤٦ /، أصول مذهب

الإمام أحمد / ٥٨٥ /

٢ / العرف العملي :

و يسميها بعضهم العادة و هو ما اعتاده الناس و تعارفوا عليه في أفعالهم دون أقوالهم .
 كتعارفهم على تقسيم المهر إلى معجل و مؤجل، و أن ما يدفع عند العقد هو المعجل، و
 هو قسم من كامل المهر كنصفه أو ربعه^(١).

أو تعارفهم على أن تقديم الطعام للضيف إذناً له بالتناول منه .

ثانياً : أقسام العرف باعتبار من يصدر عنه :

ينقسم العرف باعتبار من يصدر عنه إلى ثلاثة أقسام^(٢):

١ / العرف العام :

وهو ما تعارف الناس على التعامل به في عامة البلاد، و في كافة العصور قديماً و حديثاً .
 كتعارف الناس على التعامل بالاستصناع في كثير من الحاجات و اللوازم من أحذية و
 ألبسة و أدوات و غيرها، و كتعارف الناس على استخدام لفظ الحرام بمعنى الطلاق .

٢ / العرف الخاص :

و هو ما شاع التعامل به عند أهل بلدٍ دون غيرهم، أو بين فئة من الناس دون فئة
 كالتجار أو الزراع

كتعارف الناس على جعل دفاتر التجار حجة في إثبات الديون .

ثالثاً : أقسام العرف من حيث اعتباره شرعاً و عدم اعتباره^(٣):

١ / العرف الصحيح :

(١) أثر الأدلة، الموضع السابق، أصول الإمام أحمد، الموضع السابق

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ٩٧ /

(٣) علم أصول الفقه، خلاف / ٨٩ /، الوسيط، د الزحيلي / ١ / ٣٨١، أصول مذهب الإمام أحمد / ٥٨٦ /

و هو ما تعارف الناس عليه - سواءً أكان عرفاً قولياً أم عملياً، عاماً أم خاصاً - و لا يخالف دليلاً شرعياً و لا يحل محرماً و لا يبطل واجباً .

كتعارف الناس على عقد الاستصناع، و تعارفهم على دخول العلو في بيع المنزل و إن لم ينص ذلك بالعقد، و تعارفهم أن ما يقدمه الخاطب لمخطوبته أثناء الخطبة يعد هدية و ليس جزءاً من المهر، و تعارفهم على بيع المعاطاة من غير صيغة إيجاب و قبول .

٢ / العرف الفاسد :

و هو ما تعارف الناس عليه - سواءً أكان عرفاً قولياً أم عملياً، عاماً أم خاصاً - مما يخالف الشرع أو يحل حراماً أو يحرم حلالاً ..

كتعارف الناس على اختلاط الرجال بالنساء في الحفلات، أو تعارفهم على التعامل بالربا، أو تعارفهم على التعامل مع اليناصيب أو النرد و غير ذلك .

حجية العرف :

أما العرف الصحيح فيجب مراعاته في التشريع و في القضاء، فعلى المجتهد مراعاته في التشريع، و على القاضي مراعاته في قضائه، لأن ما تعارفه الناس و ما ساروا عليه و صار من حاجاتهم و متفقاً مع مصالحهم، فما دام لا يخالف الشرع و جبت مراعاته، و الشارع راعى الصحيح من عرف العرب في التشريع ؛ ففرض الدية على العاقلة، و شرط الكفاءة في الزواج .
وأما العرف الفاسد فلا تجب مراعاته؛ لأن في مراعاته معارضة لدليل شرعي أو إبطال دليل شرعي .

شروط اعتبار العرف لبناء الأحكام عليه^(١):

يشترط لاعتبار العرف أربعة شروط :

أولاً: أن يكون العرف مطرداً أو غالباً: ومعنى الاطراد أن تكون العادة كلية بمعنى أنها لا تتخلف ولا تتخلف في صورٍ أو حالة، وقد يُعبّر عن ذلك بالعموم، ومعنى ذلك أن يكون العرف مستفيضاً شائعاً بين أهلِه معروفاً عندهم، معمولاً به من قبلهم.

ومعنى الغلبة: أن تكون أكثرية بمعنى أنها لا تتخلف كثيراً، يعني يعمل به أكثر الناس أو يعملُ به في أكثر الحالات ولا يتخلفُ إلا قليلاً، أو نادراً، والغلبة أو الاطراد إنما يعتبران إذا وجدا عند أهل العرف من البلاد أو الطوائف، أما الشهرة في كتب الفقه فلا عبرة بها، حتى لو ورد على المفتي ممن يستفتيه في واقعة عرفية كان عليه أن ينظر في عوائد بلده فيبني حكمه عليها لا على ما اشتهر في كتب المذاهب، ومثاله: إذا تباع اثنان سلعة بدراهم، حمل الثمن على الغالب الشائع، وكانت الغلبة قرينة إرادته، وقرينة الحاجة إليه باعتباره هو المتعارف.

ثانياً: أن لا يكون العرف مخالفاً لأدلة الشرع: أي لا يجوز أن يصادم العرف نصاً شرعياً في القرآن أو السنة، أو يعارض مبدءاً تشريعياً مقطوعاً به، فلو تعارف الناس لعب الميسر، أو الخروج بملابس البحر على الشاطئ، ونحو ذلك من العادات الفاسدة فلا عبرة لهذه العادات.

ثالثاً: أن يكون العرف الذي يحمل عليه التصرف موجوداً عند إنشائه بأن يكون حدوث

(١) العرف والعادة في رأي الفقهاء، أبو سنة / ٨٥-١٠٢ بتصرف /، أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ٢/ ٨٤٦-

العرف سابقاً على وقت إحداث التصرف، ثم يستمر إلى زمانه فيقارنه. و بناءً على ذلك يجب تفسير حجج (صكوك) الأوقاف والوصايا والبيوع ووثائق الزواج، وما يرد فيها من شروط واصطلاحات على عرف المتصرفين الذي كان موجوداً في زمانهم ولا تفسر بناءً على عرف حادثٍ بعدهم.

ومثال ذلك: لو وقف شخصٌ غلةً عقاره على العلماء، أو على طلبة العلم، و كان العرف القائم وقت العرف قد جرى على إطلاق وصف العلماء على علماء الشريعة الإسلامية، ووصف طلاب العلم على طلاب العلم الشرعي أو الديني فإنه يجب صرف غلات الوقف إليهم دون سواهم من طلاب العلوم الكونية والإنسانية .

رابعاً: ألا يعرض العرف تصريح بخلافه: يعني أن يشترط المتصرفون خلاف العرف، كما لو كان العرف الجاري في السوق تقسيط الثمن واتفق العاقدان على تعجيل أداء الثمن، فإنه يجب تعجيله، ومثاله أيضاً أن يقتضي العرف على أن تكون مصاريف تصدير البضاعة المستورة من خارج البلد على المشتري فيتفقان على تكون النفقات على البائع.

ومثاله أن يجري العرف على أن نفقات تسجيل العقار في السجلات الرسمية (الطابو) عند شرائه على المشتري فيتفق المتبايعات على أن النفقات على البائع. والقاعدة الفقهية هنا تقول (ما يثبت بالعرف بدون ذكر، لا يثبت إذا نُصَّ على خلافه).

تطبيقات فقهية على العمل بالعرف الصحيح :

لقد بنى الفقهاء أحكاماً كثيرة و فروعاً فقهية عديدة مما سكت عنه الشارع بناءً على العرف، ويمكن أن نذكر منها^(١) :

- ١/ مقادير الحيض و النفاس و الطهر و، أكثر مدة الحمل و سن اليأس و مهر المثل .
- ٢/ احتكموا في كثير من الأحكام المتعلقة بالنذور و الأيمان و الطلاق على العرف^(٢) و خاصة في الألفاظ التي يستخدمها المطلق عند طلاقه ؛ فمثلاً لو قال لو قال لزوجته لو أكلت لحماً فأنت طالق، فأكلت لحم السمك، قال الفقهاء : لا تطلق ؛ لأن العرف أن لحم السمك لا يسمى لحماً .

و كذلك الألفاظ المستعملة في الأيمان و النذور .

- ٣/ صحة اشتراط ما يسمى الآن ب(الكفالة) لما يتم شراؤه من آلات بحيث يكون إصلاحها على البائع إذا عطبت خلال مدة معينة، عملاً بالعرف.

- ٤/ صحة بيع المعاطاة بما يعده الناس بيعاً .

القواعد التي صاغها الفقهاء مما يتعلق بتحكيم العرف و اعتباره :

- ١/ العادة محكمة .
 - ٢/ المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .
 - ٣/ الثابت بالعرف كالثابت بالنص .
 - ٤/ لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان .
- قاعدة لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان :

(١) تشنيف المسامع ٣/ ٣٧٥، الوسيط، د الزحيلي ١/ ٣٧٩.

(٢) الوسيط، د الزحيلي ١/ ٣٧٩

و المراد بهذه القاعدة أن الأحكام المبنية على العرف و العادة تتغير إذا تغيرت الأعراف و العادات، وكذلك الأحكام المتعلقة بالمصلحة تتغير إذا تغيرت وجه المصلحة .

فلو تغيرت العادة مثلاً في النقد إلى عملة جديدة، فإن الثمن يحمل على العملة الجديدة دون ما قبلها .

و هذا معنى قول الفقهاء : إنه اختلاف عصر و زمان، لا اختلاف حجة و برهان .

أما الأحكام المبنية على الأدلة التي جاءت بها الشريعة فهي ثابتة لا تتغير .

و هذا ما يخطئ به كثير من الناس عند ذكر هذه القاعدة، فيحملونها على جميع الأحكام، و الحق أنها واردة فقط على الأحكام المتعلقة بالعرف أو المصلحة^(١) .

تطبيق قضائي على اعتبار العرف مستنداً في الأحكام القضائية :

تطبيق ١ : ملخص القضية :

دعوى المدعي العام ضد المدعى عليه بانتهاك حرمة منزل جاره وسرقة مصوغات ذهبية وجهاز حاسب آلي محمول وأجهزة هواتف محمولة، وسرقة حرز بعد هتكه وبيعه والاستيلاء على ثمنه، وطلب إقامة حد السرقة، تم القبض على المدعى عليه بعد بلاغ مفاده تعرض أحد المنازل للسرقة وأن المبلغ يتهم جاره وبعد البحث والتحري قبض على المتهم وأقر بالسرقة المنسوبة إليه، أقر المدعى عليه بالدعوى وقرر أن المنزل لم يكن به أحد وكانت إحدى النوافذ مفتوح شباكها من الداخل والشبك الحديدي المركب من الخارج غير مثبت بمسامير من الأسفل ومثبت من الأعلى، وقد تنازل المدعي الخاص عن حقه، تقرير ناظري القضية عدم توفر كامل شروط السرقة إذ اختل فيها شرط الحرز حيث إن صاحب الحق الخاص قد حصل منه نوع تفريط في حفظ ماله إذ لم يحصن بيته جيداً، قررت المحكمة درء حد السرقة عن المدعى عليه، وتعزيره بالسجن و الجلد، تم تصديق الحكم من محكمة الاستئناف.

(١) ينظر أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ٢/ ٨٥٣.

السند الشرعي أو النظامي :

- ١- قوله ﷺ : (و الله لا يؤمن و الله لا يؤمن و الله لا يؤمن، قيل : من يا رسول الله ؟ قال : " من لا يأمن جاره بوائقه).
 - ٢- قوله ﷺ : (لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه).
 - ٣- قال ابن قدامة : (الحرز ماعدّ حرزاً في العرف) المغني ١٢ / ٤٢٧.
 - ٤- قال القرافي في الذخيرة : (ضابط الحرز ما لا يُعدّ الواضع فيه مفراطاً) ١٢ / ١٦٦
- تطبيق ٢ : ملخص القضية^(١) :

ادعى المدعي بأنه اشترى من المدعى عليه مزرعة موصوفة في الدعوى بالثمن المذكور وسلمه جزء من الثمن ثم تبين له أن المزارع المجاورة لها أقل من ثمنها بكثير وأنه مغبون في هذه البيعة، ولذا طلب تقدير قيمة المزرعة وإعادة المبلغ الزائد الذي دفعه للمدعى عليه أو فسخ البيع، أقر المدعى عليه بما جاء في الدعوى ودفع بأن المدعي عاين المزرعة ما لا يقل عن خمس مرات ثم أصر على شرائها كما أن غيره طلب شراء المزرعة فأخبره بأنه قد باعها على المدعي ولذلك فهو غير مستعد بفسخ البيع أو تعويض المدعي، قررت المحكمة تكليف قسم الخبراء بتقدير قيمة المزرعة وقت بيعها فأفادوا بأن الثمن الذي بيعت به المزرعة فيه غبن على المشتري، المدعي غبن في البيعة المذكورة غبناً تجاوز الثلث أكثر من ست مرات و بضعف قيمتها ثلاث مرات بما يعتبر غبناً فاحشاً ظاهراً، قضت المحكمة بثبوت وجود غبن فاحش على المدعي من البيعة المذكورة و حكمت بفسخ البيع المذكور وبموجبه يلزم المدعي بإعادة المزرعة المذكورة للمدعى عليه وإعادة المدعى عليه المبلغ الذي استلمه للمدعي، قنع المدعي بالحكم وعارض عليه المدعى عليه، قررت محكمة الاستئناف الموافقة على الحكم، تقدم المدعي عليه بالتماس إعادة نظر إلى محكمة الاستئناف فقررت بالأكثرية رفض التماس لعدم انطباق التعليمات عليه .

المستند الشرعي أو النظامي للحكم :

- ١ - قول ابن قدامة: «ولا تحديد للغن في المنصوص عن أحد وقيل بالثلث وهو قول مالك لقول النبي ﷺ «والثلث كثير» أخرجه البخاري ومسلم قيل «بالسدس» وقيل «مألاً» يتغابن الناس به في العادة لأن ما لا يرد الشرع به يرجع فيه إلى العرف» المغني ٦/ ٣٦-٣٧ .
- ٢ - قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلا يجوز أن يباع المسترسل إلا بالسعر الذي يباع فيه غيره، ولا يجوز لأحد استرسل إليه إن يغبن في الربح غبناً يخرج عن العادة». الفتاوى ٢٩ / ٣٦٠

- ٣ - قول المرداوي : «فتلخص أن المسترسل هو الجاهل بالقيمة سواء كان بايعاً أو مشترىً». الإنصاف ٤ / ٣٩٧

- ٤ - قول البهوتي: «والمراد هنا الجاهل بالقيمة من بائع و مشتر ولا يحسن يماكس فله الخيار إذا غبن المذكور الذي يخرج عن العادة لأنه حصل لجهله بالمبيع فثبت له الخيار». كشف القناع ٧ / ٤٣٥ .

المطلب السادس : مذهب الصحابي

تعريف الصحابي عند الأصوليين :

- الصحابي عند علماء الأصول : هو من لقي النبي ﷺ و آمن به و لازمه زمناً طويلاً، حتى صار يطلق عليه اسم الصحاب عرفاً^(١).

المراد بمذهب الصحابي :

هو مجموع الآراء الاجتهادية و الفتاوى الفقهية الثابتة عن واحد من صحابة رسول الله

ﷺ .

أقوال العلماء في العمل بمذهب الصحابي :

بعد وفاة الرسول ﷺ تصدى لإفتاء المسلمين جماعة من الصحابة، عرفوا بالفقه و العلم و طول ملازمة الرسول و فهم القرآن و أحكامه، و قد صدرت عنهم عدة فتاوى في وقائع مختلفة، و غني بعض الرواة من التابعين و تابعي التابعين بروايتها و تدوينها، حتى إن منهم من كان يدونها مع سنن الرسول ﷺ، فهل هذه الفتاوى من المصادر التشريعية الملحقة بالنصوص بحيث إن المجتهد يجب أن يرجع إليها قبل أن يرجع للقياس ؟ أو هي مجرد آراء فردية اجتهدية ليست حجة على المسلمين ؟.

اتفق العلماء في هذه المسألة على أمور و اختلفوا في أمور على التفصيل التالي^(١):

١ / الأمور المتفق عليها :

(أ) إن قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأي و العقل يكون حجة على المسلمين ؛ لأنه لا بد أن يكون ما قاله عن سماع من الرسول ﷺ و هذا ما يسمى عند علماء الحديث بالحديث الموقوف الذي له حكم المرفوع .

(ب) قول الصحابي الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة يكون حجة على المسلمين ؛ لأن اتفاقهم على حكم واقعة مع قرب عهدهم بالرسول ﷺ و علمهم بأسرار التشريع و اختلافهم في وقائع كثيرة غيرها، دليل على استنادهم إلى دليل قاطع .

كاتفاقهم على توريث الجدة السدس، فهو حكم واجب الاتباع، و لم يعرف فيه خلاف بين العلماء .

(ج) قول الصحابي لا يعتبر حجة ملزمة على صحابي آخر مثله - فيما لم يتم الاتفاق عليه - .

(١) أصول السرخسي ٢/ ١١٠، علم أصول الفقه، خلاف / ٩٤، الكافي / ٢٢٠ .

٢- محل الخلاف :

قول الصحابي الصادر عن رأي و اجتهاد، و هذا هو الذي حصل فيه اختلاف، هل يكون حجة على من جاء بعدهم أم لا ؟.

- ذهب الشافعية - في الجديد- : إلى أن مذهب الصحابي ليس بحجة مطلقاً .
- بينما ذهب الجمهور من الحنفية و المالكية و الحنابلة إلى أنه حجة .
- ولكل من الفريقين أدلته التي تبحث في الكتب المطولة .

٣- تطبيقات فقهية على الاختلاف بالعمل بقول الصحابي :

١ / ذهب الحنفية إلى أن أقل الحيض ثلاثة أيام، عملاً بقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : " إن أقل الحيض ثلاثة أيام" ^(١).

٢ / ذهب الحنفية و المالكية و الحنابلة إلى أن المطلقة طلاقاً بائناً في مرض الموت إذا مات مطلقاً فإنها ترثه ^(٢) و حجتهم في ذلك قضاء عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك عندما طلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ألبتة و هو مريض فورثها عثمان منه بعد انقضاء عدتها . ^(٣)

بينما ذهب الشافعية إلى عدم توريثها ^(٤).

٣ / زكاة حلي المرأة ^(٥):

- ذهب الجمهور إلى أن ما تلبسه المرأة من حلي لا زكاة فيه إذا نوت عند شراءه الزينة

(١) أصول السرخسي ١١٠ / ٢ .

(٢) مع اختلاف الفقهاء بعد ذلك في شرط توريثها، فاشتراط الحنفية أن تكون في العدة، و اشترط الحنابلة عدم تزوجها، و اشترط الحنابلة عدم تزوجها، و لم يشترط المالكية شيئاً من ذلك، و قد سبقت المسألة في مباحث الأهلية .

(٣) الموطأ، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، ح ٤٤٨ / ٤ .

(٤) الأم للشافعي ٥ / ٢٣٥ (تراجع)

(٥) ينظر أثر الأدلة المختلف فيها، البغا / ٣٦٥ .

وكان ضمن حدود العرف، و ليس فيه إسراف، واستدل المالكية لذلك بمذهب عائشة وعبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- .

- و ذهب الحنفية إلى وجوب الزكاة في حلّي المرأة و استدلوا بمذهب بعض الصحابي كأبي موسى الأشعري، و عبد الله بن مسعود و غيرهما، و منه قول ابن مسعود: «في الحلّي زكاة».

و غيرها من المسائل .

و قد رجح الدكتور وهبة الزحيلي - رَحِمَهُ اللهُ -^(١)، أنّ مذهب الصحابي لا يعد دليلاً شرعياً يجب العمل به، كالكتاب و السنة ؛ لأن الحجة تحتاج إلى دليل صريح من الكتاب و السنة، و لا دليل فيهما على اتباع آراء الصحابة، كما أن الأدلة تثبت مخالفة التابعين للصحابة في اجتهاداتهم الفردية، و لو كان مذهبهم حجة لوجب على التابعين اتباعهم، و لكنوا آثمين بالمخالفة .

و بناء على ذلك فإن الراجح هو أن قول الصحابي يفيد في ترجيح اجتهاد على آخر ليس إلا .

تطبيق قضائي على اعتبار قول الصحابي في الأحكام القضائية :

ملخص القضية^(٢):

ادعى المدعي ضد المدعى عليه أنه أودع لديه مبلغاً من المال و قدره ثمانية و ثلاثون ألف ريال سعودي، و سبعة عشر ألف ليرة سورية، حيث سافر و أنه سيأخذ منه الوديعة بعد عودته، و أنه لما عاد من السفر، طلب المدعي من المدعى عليه الأمانة، فأخبره بأنها سرقت مع غيرها من المحتويات و أنه لم يبق له سوى ألفان و خمسمائة ريال لأنه وضع هذا المبلغ أعلى التجوري فلم تتم سرقة، و أضاف المدعي في دعواه أنه لم يعهد المدعي إلا أميناً و طلب الفصل في القضية و إعطائه باقي المبلغ المودع لديه، أجاب المدعى عليه بالمصادقة على الدعوى جملة و تفصيلاً و قرر أنه حفظ الأمانة في تجوري بغرفة والدته، و هي أكثر الغرف أماناً، و هي مقفلة طوال الوقت، و أنّ هذا التجوري داخل خزانة و هو يحفظ به أمواله الخاصة و أوراقه المهمة و أن المفاتيح مع والدته لأنه يخرج للعمل صباحاً و لا يعود إلا في الليل، و أن لديه أمانات كثيرة، و كثيراً ما يتصل بوالدته ليطلب منها تسليم الأمانات إلى أهلها و أنّ والدته أخبرته بأنه تم كسر قفل الخزانة و التجوري و سرقة ما فيها، و أنه اتصل على الشرطة و حضرت لأخذ البصمات و لم

(١) الوجيز د، الزحيلي / ١٠٧

(٢) مجموعة الأحكام القضائية ٢١ / ٦ .

يعثر على السارق، تمت الكتابة لهيئة الخبراء وهيئة النظر للإفادة عن مكان حفظ الأمانة و هل هو آمن، فورد القرار بأن المكان آمن و مؤمن من جميع الجهات و أن التجوري صغير داخل خزانة ملابس و هو مكان آمن، قرر ناظر القضية أنه نظراً لعدم وجود تعدد من المدعى عليه أو تفريط بحفظ الأمانة، و لما جاء في أسباب الحكم و النصوص الشرعية، فقد صدر الحكم برد الدعوى، تم إجراء اللازم حيال أخذ يمين المدعى عليه على أن المبلغ قد سرق منه و أنه لم يقصر بالحفظ، صدر قرار محكمة الاستئناف بالمصادقة على الحكم .

المستند الشرعي و النظامي للحكم :

١- روى الدار قطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال « ليس على المودع ضمان »

٢- قال الحجاوي في مختصر الزاد « ويقبل قول المودع في ردها إلى ربها أو غيره بإذنه وعدم التفريط » قال الشيخ ابن عثيمين معلقاً وإن تلفت مع ماله من باب أولى بأن احترقت أو سرقها السراق دون أن يتأثر ماله بذلك فلا ضمان على المودع لأنه آمن قبض المال بإذن مالكه والقاعدة في الأمن أنه لا يضمن ما تلفت تحته يده إلا بتعد أو تفريط بدليل قوله تعالى « ما على المحسنين من سبيل » . ٢٨٧ / ١٠ الممتع « ويلزمه حفظها في حرز مثلها ١٦ / ٩ -

٣- قال الموفق في المقنع : « وهي أمانة لا ضمان عليه فيها إلا أن يتعدى » ١٦ / ٧

٤- قال في الشرح الكبير : " وهي أمانة لا ضمان عليه فيها إلا أن يتعدى وإن تلفت من بين ماله لم يضمن في أصح الروايتين، وجملة ذلك أن الوديعة أمانة إذا تلفت من غير قصد ولا تفريط من المودع فليس عليه ضمان سواء ذهب معها شيء من مال المودع أو لم يذهب هذا قول أكثر أهل العلم روى ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال شريح والنخعي ومالك وأبو الزناد والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وروى الدار قطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن النبي ﷺ قال « ليس على المودع ضمان » ولأن المستودع مؤتمن فلم يضمن ما تلف من غير تعديه ولا تفريطه كما لو ذهبت مع ماله ولأن المستودع إنما يحفظها

لصاحبها متبرعا من غير نفع يرجع إليه فلو لزمه الضمان لامتنع الناس عن الاستيداع وذلك مضر»

وقال أيضا في الشرح الكبير ٢٦/١٦ «وإن دفع الوديعة إلى من يحفظ ماله كزوجته أو عبده لم يضمن نص عليه أحمد وهو قول أبي حنيفة لأنه حفظها بما يحفظ به ماله أشبه ما إذا حفظها بنفسه» قال في الإنصاف وهذا المذهب بلا ريب ونص عليه، وعليه جماهير الأصحاب

المطلب السابع شرع من قبلنا

تعريفه :

المراد به الأحكام الشرعية التي أخبرنا الشارع بأنها كانت شريعة لأحد الأنبياء أو الرسل الذين أرسلهم الله، و ثبت ذلك بنص من القرآن أو السنة الصحيحة أو المقبولة، بل اشترط الإمام أحمد لثبوت ذلك أن يثبت بدليل مقطوع به من كتاب أو سنة متواترة، و ألحق بعض الحنابلة بذلك خبر الآحاد .

و لا يثبت كون ذلك شريعة لهم بالرجوع إلى كتبهم كالتوراة أو الإنجيل لما هو معلوم من وقوع التحريف و التبديل فيها ^(١).

أنواع شرع من قبلنا و حكمه : ينقسم شرع من قبلنا إلى أربعة أقسام :

١ / الأحكام التي لم يرد ذكرها في شريعتنا لا في كتاب و لا في سنة فهذه لا تكون شرعاً لنا بلا خلاف ^(٢).

٢ / الأحكام التي نقلت في شريعتنا مقترنة بما يدل على أنها مشروعة في حقنا مثل الصيام و الأضحية، فهذه لا خلاف في أننا متعبدون بها و أنها شرعٌ لنا، بل كانت شريعة لبني اسرائيل .

٣ / الأحكام التي نقلت مقترنة بدليل يدل على أنها منسوخة في حقنا، كتحريم الغنائم، و قطع الثوب لتطهيره، فهذه الأحكام لا خلاف في أنها ليست شرعاً لنا .

(١) أصول السرخسي ٢/ ١٠٠، شرح الكوكب المنير ٤/ ٤١٤

(٢) الوسيط في أصول الفقه ١/ ٣٩٢

و هذان النوعان الأخيران لا يدخلان أصلاً في موضوع البحث؛ لأنها من الأمور المنصوص عليها وليست من الأمور المسكوت عنها .

٤/ ما قصه الله علينا من شرائع من قبلنا و أخبرنا به، ثم سكت عنه، فلم يخبرنا بأنها مشروعة في حقنا، و لم ينسخها أو ينكرها أي لم يثبت دليل شرعي ناسخ لها، و كتشريع القصاص في قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة: ٤٥]، و هذا إخبار بشريعة الله التي أنزلها في التوراة .

و كتشريع قسمة الماء في قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَهُمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْضَرٌ ﴾ [القمر: ٢٨]، و هذه في شريعة نبي الله صالح عليه السلام ^(١) .

و قد وقع الخلاف في هذا القسم المسكوت عن بيان تقريره و تشريعه لرسول الله ﷺ و أمته، فهل هو شرع لنا أم لا ؟ .

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على رأيين ^(٢) :

الأول : و هو قول جمهور الحنفية و المالكية و بعض الشافعية و رواية راجحة عن أحمد : أن ما صح من شرع من قبلنا يكون شرعاً لنا .

الثاني : و هو القول الراجح عند الشافعية : أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا .

مسائل تطبيقية على هذا الدليل :

١/ ذكر الفقهاء أن قسمة المهايأة (قسمة المنافع) كحق الشرب و سكنى دار واحدة بين شريكين كأن يكون لهذا يوماً و لهذا يوماً أو لهذا شهراً و لهذا شهراً، قد ثبت بهذا الدليل، حيث

(١) المرجع السابق، بنفس الموضوع، علم أصول الفقه، خلاف / ٩٣-٩٤ /

(٢) أصول السرخسي ١٠٠/٢، فواتح الرحموت ١٨٤/٢، فتح الغفار / ٣٤٦، المستصفى / ١٦٥، شرح

الكوكب المنير ٤/ ٤١٢-٤١٤، الوسيط ١/ ٣٩٣-٣٩٤

- استدلوا بقوله تعالى في قصة ناقة صالح ^(١): ﴿وَيَتَّبِعُهُمُ الْغَايَةُ إِنَّ الْمَاءَ قَسَمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شَرِبٍ مُحْضَرٌ﴾ [القمر: ٢٨]
- ٢/ استدل الفقهاء على جواز الجعالة (الوعد بالمكافأة لقاء عمل معين) بقوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]. ^(٢)
- ٣/ استدل الحنفية بقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥] على قتل المسلم بالذمي، و قتل الرجل بالمرأة بإطلاق قوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ بالآية السابقة ^(٣).
- ٤/ استدل الحنابلة على جواز جعل المنفعة مهراً بقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْحَلَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَجٌ﴾ [القصص: ٢٧] في شريعة شعيب عليه السلام ^(٤).
- تطبيق قضائي لاعتماد شرع من قبلنا في الأحكام القضائية:
- ملخص القضية ^(٥):

دعوى المدعى وكالة ضد المدعى عليه وكالة ومضمون الدعوى أن المدعى أصالة سلم للمدعى عليه أصالة مبلغاً وقدره مليونان وخمسمائة وثمانية عشر ألفاً ومئتان وتسعون ريالاً سلفاً ولم يردّها المدعى عليه وطالب المدعى وكالة إلزام المدعى عليه أصالة بتسليم المبلغ المدعى به لموكله، أجاب المدعى عليه وكالة بالإنكار، سأل ناظر القضية المدعى وكالة عن بينته فأبرز كمبيالة تتضمن اقراراً منسوباً للمدعى عليه أصالة يتضمن صحة الدعوى، جرى عرض الكمبيالة على المدعى عليه وكالة فأنكرها وقرر أنها غير صحيحة، وجه ناظر القضية سؤالاً للمدعى وكالة عن كيفية استلام المدعى عليه أصالة المبلغ من موكله فأجاب المدعى وكالة أنه استلم المبلغ من موكله نقداً، قرر ناظر القضية بأنه نظراً إلى أن المدعى وكالة ذكر أن

(١) الهداية ٩/ ٤٥٥، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣/ ٤٩٨-٤٩٩، مغني المحتاج ٤/ ٤٢٦، المغني ٨/ ١٧٤، وينظر أثر الأدلة المختلف فيها / ٥٤٧-٥٤٩

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ١٠٤

(٣) علم أصول الفقه، خلاف / ٩٤

(٤) الوجيز، د الزحيلي / ١٠٤

(٥) مجموعة الأحكام القضائية ٤/ ٩٣

موكله سلم للمدعى عليه المبلغ نقداً وهذا أمر تبعده العادة إذ يبعد عادة أن يسلم شخص لآخر مبلغاً كبيراً جداً عدداً ونقداً ولما جاء في حيثيات القضية من نصوص شرعية فقد صدر الحكم برد الدعوى وإخلاء سبيل المدعى عليه و أفهم ناظر القضية المدعى وكالة بأن لموكله يمين المدعى عليه مغلظة في الصيغة متى طلبها فأبى طلبها وقرر المدعى عليه وكالة أن موكله مستعد ببذل اليمين عند طلبها منه، صدق الحكم من محكمة الاستئناف .

المستند الشرعي أو النظامي للحكم :

١- ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما فقالت هذه لصاحبتهما إنما ذهب بابنك أنت وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك أنت فتحاكما إلى داود فقضى به للكبرى فخرجتا إلى سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرته فقال : ائتوني بالسكين أشقه بينكما، فقالت الصغرى : لا تفعل يرحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى) . قال ابن القيم في الطرق الحكمية بعد أن ساق الخبر: " إن الإقرار إذا كان لعله اطلع عليها الحاكم لم يلتفت إليه ولذلك ألغينا إقرار المريض مرض الموت بهال لو ارثه لانعقاد سبب التهمة واعتماداً على قرينه الحال في قصد تخصيصه ومن خرج الحديث السابق الإمام النسائي وقد ترجم عليه تراجم عدة منها قوله «الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق في غير ما اعترف به " . قال ابن القيم معلقاً على هذه الترجمة في إعلام الموقعين ٤ / ٣٧١ : (هذا هو العلم استنباطاً ودليلاً) .

٢- قال العز بن عبد السلام في قواعده ٢ / ١٢٥ القاعدة في الأخبار و الدعاوى والشهادات والاقارير وغيرها أن ما كذبه العقل أو جوزه وإحالاته العادة فهو مردود وما أبعدته العادة من غير إحالة فله رتب في البعد والقرب قد يختلف فيها فما كان أبعد وقوعاً فهو أولى بالرد وما كان أقرب وقوعاً فهو أولى بالقبول وبينهما رتب متفاوتة .

تدريبات الوحدة الحادية عشرة

١ - بين نوع الاستصحاب في الأمثلة التالية :

م	المثال	نوع الاستصحاب
١	ادعى ثبوت امرأة تزوجها على أنها بكر	
٢	استصحاب وصف الطهارة	
٣	من علمت حياته في وقت ثم شككنا بوفاته	

٢ - أعطي مثالا لكل مما يلي :

-العرف القولي :

-العرف العملي :

-العرف العام :

-العرف الخاص :

٣ - بالعودة إلى مدونة الأحكام القضائية، اذكر لي ملخصاً لقضية من القضايا، كان المستند الشرعي فيها هو العرف، مع ذكر المستند .

ملخص القضية :

المستند الشرعي :

الفصل الخامس

القواعد الأصولية اللغوية

المبحث الأول :حروف المعاني

المبحث الثاني : أقسام اللفظ باعتبار وضع اللفظ للمعنى

المبحث الثالث : أقسام اللفظ باعتبار استعماله في المعنى

الموضوع له

المبحث الرابع : أقسام اللفظ باعتبار دلالة على المعنى

المبحث الخامس : كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل فيه

الوحدة الدراسية الثانية عشرة

حروف المعاني

وتشمل :

- المطلب الأول : حروف العطف
- المطلب الثاني : حروف الجر

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

- ١- يعرّف حروف المعاني
- ٢- يذكر أنواع حروف المعاني
- ٣- يشرح استعمالات كل حرف مع أمثلة على ذلك

تمهيد

جاءت الأحكام التشريعية بلغة العرب، وذلك أنّ استنباطها إنما هو من كتاب الله عزَّ وجلَّ وسنة رسوله ﷺ وكلاهما نزل باللغة العربية، ولذا فإنَّ فهم الأحكام الشرعية الواردة فيهما إنما يتوقف على فهم أساليب العرب وطرق دلالة الألفاظ عندهم .

ولقد عني علماء أصول الفقه بوضع قواعد خاصة بالدلالات اللغوية توصلوا إليها عن طريق استقراء الأساليب العربية و عباراتها ومفرداتها .
وفيا يأتي بيان لأهم تلك القواعد اللغوية .

المبحث الأول: حروف المعاني

أنواع الحروف :

الحروف في اللغة العربية تأتي على نوعين ^(١):

- النوع الأول : حروف مبنى وهي الحروف الثمانية والعشرون التي تتألف منها الكلمات وتسمى بالحروف الأبجدية .

- النوع الثاني : حروف معنى وهي الحروف التي يؤتى بها لمعنى من المعاني، كما يقال : الباء للإصاق أو التبعض، ومن لا ابتداء الغاية

وقد عني علماء اللغة العربية والأصول في بيان المعاني التي تأتي لها هذه الحروف لما لها من أهمية وأثر في استنباط الأحكام الشرعية .

ونتوقف مع بعض الحروف التي تشتد الحاجة إليها ويكثر توقف قسم من مسائل الفقه واستنباطها من النصوص على استعمالها، ومنها :

المطلب الأول : حروف العطف ^(٢) :

وأهمها : (الواو - الفاء - ثم - بل - لكن - أو - حتى)

أ- حرف الواو : إضافة لكون الواو من حروف العطف فهي تدل على مطلق الجمع : أي مطلق التشريك بين كل من المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، بقطع النظر عن ملاحظة أي ترتيب بينهما، كقوله تعالى : ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّيْنَةَ ﴾ [العنكبوت: ١٥] . ومن هنا استدل الحنفية على عدم وجوب الترتيب بالوضوء، إذ إن الله عَزَّوَجَلَّ عطف بين الأحكام بحرف الواو

(١) الكافي : دالخن / ٢٤١ /

(٢) أصول السرخسي ١/ ٢١٥ ، الكافي / ٢٤١ ، مباحث الكتاب والسنة، د. البوطي / ١٧٨ ، أصول الفقه، أبو

الذي لا يفيد الترتيب بل مطلق الجمع^(١) فقال : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

ب- حرف الفاء : وإضافة إلى العطف فهي تدل على ثلاثة أمور :

١- الترتيب : كقوله تعالى ﴿فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]

٢- التعقيب : والمراد به حصول المعطوف عقب المعطوف عليه دون تراخ، كقول القائل : دخل زيد فعمره، فهو يفيد أن زيدا دخل أولاً ثم أعقبه دخول عمرو مباشرة .

٣- السببية : كقوله تعالى : ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]

ج - حرف ثم : وتأتي ثم للتشريك في أصل الحكم والترتيب والتراخي، ومعنى التراخي أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة، كقوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥] .

د- حرف بل : وهي تأتي للعطف والإضراب :

- فأما التي للإضراب^(٢) فهي التي تأتي بعدها جملة : كقوله تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] .

- وأما التي للعطف : فهي التي يليها لفظ مفرد، كقول القائل : ما قام زيد بل عمرو، وهنا :

أ- إن تقدمها أمر أو إيجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عن حكمه، ويثبت الحكم لما بعدها، مثل : اضرب زيدا بل عمراً، فهنا صار ضرب زيد مسكوت عنه والمطلوب ضرب عمرو .

ب- وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حاله وإعطاء ضد حكمه لما بعدها .

(١) أما الشافعية الذين قالوا بوجوب الترتيب فقد استدلوا بأدلة أخرى غير هذه الآية.

(٢) الإضراب : أن تلغي ما قبلها وتثبت ما بعدها .

مثل : ما قام زيد بل عمرو، فهنا زيد لم يقم، أما عمرو فقد قام .

هـ- حرف لكن : وتأتي على نوعين أيضاً :

١- مشددة، وتكون هنا حرف ابتداء لا يعمل، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال: ١٧]

٢- مخففة : وهنا :

أ- إن وليها كلام فهي حرف ابتداء وليست عاطفة .

ب- وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين :

الأول : أن يتقدمها نفي أو نهي نحو : ما قام زيد لكن عمرو

الثاني : أن لا تقترن بالواو، فإذا اقترنت بالواو كانت هي العاطفة .

ز- حرف أو :

وهي إما أن تدخل في الجملة الخبرية أو الطلبية :

أولاً- إن دخلت على الجملة الخبرية، فإنها تفيد :

١- الشك : كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَيْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [المؤمنون: ١١٣]

٢- الإبهام : كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]

ثانياً- وأما التي تدخل في الجملة الطلبية فهي تأتي :

١- للتخيير بين شيئين يمنع الجمع بينهما، كقول القائل : تزوج هنداً أو أختها . ومنها

قوله تعالى في كفارة اليمين : ﴿ فَكَفَّرَتْهُٓ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة: ٨٩] . فأو هنا عند جمهور العلماء للتخيير .

٢-الإباحة : وذلك عندما تقع بين أمرين يجوز الجمع بينهما كقول القائل : جالس العلماء أو الصالحين .

و-حرف حتى : تأتي على ثلاثة أوجه :

- ١-عاطفة : فتدل على ما تدل عليه الواو، أي دون ترتيب ولا تعقيب، وتنفرد عنها بأنها تدل على أن ما بعدها من تمام ما قبلها أو جزء منه . كقول القائل : أكلت السمكة حتى رأسها.
- ٢-انتهاء الغاية : كقوله تعالى : ﴿ سَلَّمْهُنَّ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ٥٠]، وقوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْمَبِيُّ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

٣-التعليل : كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُم عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا ﴾ [البقرة: ٢١٧].

٤-الاستثناء : ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي ما يعلمان من أحد السحر إلا بعد أن يقولوا له إنها نحن فتنة فلا تكفر.

المطلب الثاني : حروف الجر^(١)

وأهمها (إلى - الباء - على - من - في - عن - الكاف -- اللام)

أ- حرف إلى : وتأتي لمعان عدة من أبرزها وأهمها :

- ١-انتهاء الغاية : كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها إلا إذا وجدت قرينة تدل على ذلك الدخول، كقول القائل : قرأت القرآن إلى آخره .

٢-المعية : كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النساء: ٢] والمعنى لا تأكلوا أموال اليتامى مضمومة إلى أموالكم .

(١) : الكافي / ٢٥٥ / ومابعداها، أصول الفقه، أبو النور زهير ٢/ ٢٧٦ / ومابعداها، مباحث الكتاب والسنة، ١٦٥ / ومابعداها .

ب- حرف الباء : ولها معان كثيرة أشهرها :

١- الإلصاق : ومعناه الدلالة على قبض الشيء من جسمه أي بشكل مباشر^(١) . كقول القائل : أمسكت بزيد : أي ألصقت اليد بجسمه بحيث يصعب عليه الانفلات .

ويذكر الفقهاء مثلاً لعملها هذا بقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فقد فسّر الفقهاء الحنفية الباء هنا بأنها للإلصاق أي التصاق اليد بالرأس مباشرة وهي تساوي ربع الرأس، فقالوا : الواجب في مسح الرأس بالوضوء هو ربع الرأس .

٢- المصاحبة : كقوله تعالى : ﴿قِيلَ يَنْتُحِ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ﴾ [هود: ٤٨] أي اهبط مصحوباً بسلام .

٣- الاستعانة : كقوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

٤- السببية : كقوله تعالى : ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]

٥- الظرفية : كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [آل عمران: ١٢٣]

٦- البديل : أي أنها تدل على الاستغناء بما قبلها عما بعدها، كقوله تعالى : ﴿قَالَ أَتَنْتَبِذُونَ الَّذِي هُوَ أَدْفَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١] .

٧- التبعض : وهو تفسير الشافعية للمراد بالباء بقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] قالوا : أي امسحوا بعضاً من رؤوسكم، وأقله ثلاث شعرات .

٨- القسم : كقول القائل : أقسم بالله لأفعلن كذا وكذا

ج- حرف على : ولها معان عدّة أهمها :

١- الاستعلاء : وهو إما حسيّاً كقوله تعالى : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] .

أو معنوياً كقوله تعالى : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

٢- المصاحبة : كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] . أي لذو مغفرة للناس مع ظلمهم .

٣- التعليل : كقوله تعالى : ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] .

٤- الظرفية : كقوله تعالى : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] . أي في حين غفلة من أهلها .
ولها معان أخرى متعددة.

د- حرف من : ومن استعمالها :

١- ابتداء الغاية : وهو أكثر ما تدل عليه، وتكون الغاية مكانية، كقوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] . أو زمانية، كما في الحديث : (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)^(١)

٢- التبعية : كقوله تعالى : ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

٣- بيان الجنس : كقوله تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]

٤- التعليل : كقوله تعالى : ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرِقُوا فَادْخُلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]

٥- البديل : كقوله تعالى : ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] .

هـ - حرف في :

١- الظرفية : وتكون إما زمانية أو مكانية كقوله تعالى : ﴿الْمَ ﴿١﴾ غَلَبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾﴾ [الروم: ١-٣] فقوله في أدنى الأرض دلّت على الظرفية المكانية، وقوله في بضع سنين دلّت على الظرفية الزمانية .

(١) البخاري، كتاب الاستسقاء، باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم، ح ٩٧٣، ١/ ٣٤٥.

٢- المصاحبة : كقوله تعالى : ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]

٣- التعليل : كقوله تعالى على لسان امرأة العزيز : ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]

٤- الاستعلاء : كقوله تعالى : ﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُدُوعٍ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي على جذوع النخل .
٥- المقايسة : وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق، كقوله تعالى : ﴿فَمَا مَتَّعُ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨] .

و- حرف عن :

١- المجاوزة : كقوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] .

٢- البدل : كقوله تعالى : ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]

٣- التعليل : كقوله تعالى : ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] .

٤- الظرفية : وتكون حينئذ بمعنى بعد، كقوله تعالى : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:

[١٩]

ز- حرف الكاف : تأتي الكاف حرفاً في أكثر أحوالها وتكون لمعانٍ، منها :

١- التشبيه : كقول القائل : زيد كالأسد .

٢- التأكيد : كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

ل- حرف اللام :

١- الاستحقاق : وهي التي تقع بين معنى وذات، وتدل حينئذ على استحقاق الذات،

كقولنا : العزة لله، والملك لله .

- ٢- الاختصاص : وهي التي تقع بين ذاتين، مثل الجنة للمؤمنين .
- ٣- الملك : كقوله تعالى : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]
- ٤- التعليل : كقوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]
- ٥- الظرفية : كقوله تعالى : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]
- ٦- العاقبة : كقوله تعالى : ﴿فَالنَّفْطُءُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٢٨]

تدريبات الوحدة الثانية عشرة

١ - يبين نوع الحرف الذي وضع تحته خط في الآيات التالية، مع بيان الدلالة التي استعمل

فيها

الآية	نوع الحرف	الدلالة
-فأنجيناه <u>و</u> أصحاب السفينة		
-قالوا لبثنا يوماً <u>أو</u> بعض يوم		
-و عليها و <u>على</u> الفلك تحملون		
-أرضيتم بالحياة الدنيا <u>من</u> الآخرة		
-ليس <u>ك</u> مثله شيء و هو السميع العليم		

٢ - اذكر الحروف التي تستعمل للدلالات التالية :

م	الدلالة	الحرف
١	الظرفية	
٢	التبعيض	
٣	الاستعلاء	
٤	انتهاء الغاية	
٥	التعقيب	

الوحدة الدراسية الثالثة عشرة أقسام اللفظ باعتبار وضعه للمعنى

وتشمل :

- المطلب الأول : الخاص
- المطلب الثاني : العام
- المطلب الثالث : المشترك

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

١- يعرف كلاً من العام والخاص والمشارك

٢- يذكر الصيغ التي تدل على النهي

٣- يبين متى يحمل المطلق على المقيد

٤- يعدد المعاني التي تدل على الأمر

٥- يبين حكم المشارك

المبحث الثاني: أقسام اللفظ باعتبار وضعه للمعنى

اللفظ باعتبار وضعه للمعنى، ينقسم إلى :

- خاص

- عام

- مشترك

المطلب الأول: الخاص

تعريفه:

- الخاص لغة : هو المنفرد بالمعنى، ومنها قولهم : اختص فلان بكذا، أي انفرد^(١).

- الخاص اصطلاحاً : هو لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد^(٢).

أنواعه :

- خاص شخصي : كأسماء الأعلام مثل : زيد، يعقوب، إسحاق

- خاص نوعي : مثل : رجل، امرأة، فرس

- خاص جنسي : مثل : إنسان

وإنما كان النوعي والجنسي من الخاص، لأن المنظور إليه في الخاص هو تناول اللفظ لمعنى واحد، من حيث أنه واحد بغض النظر عن كونه له أفراد في الخارج، أو ليس له أفراد، ولا شك أنّ الخاص النوعي مثل "رجل" موضوع لمعنى واحد، وهو الذكر الذي تجاوز حد الصغر، وكون هذا المعنى له أفراد في الخارج لا يهم، وكذلك الخاص الجنسي مثل "إنسان" موضوع لمعنى واحد، أي حقيقة واحدة، وهي الحيوان الناطق العاقل، وكون هذه الحقيقة الواحدة لها

(١) القاموس المحيط، مادة خصّه ٢/ ٣٠٠، التعريفات للبرجاني / ١٥٩، إرشاد الفحول / ٢٤٣ / .

(٢) التعريفات / ١٥٩، أصول السرخسي ١/ ١٣٩، كشف الأسرار ١/ ٣٠ .

أنواع في الخارج لا يهم لأنها غير منظور إليها، وكلاً من الخاص النوعي والجنسي كالخاص الشخصي موضوع لمعنى واحد^(١).

وعلى هذا فالفاظ الأعداد كالثلاثة والعشرة والمئة كلها من الخاص.

حكم الخاص :

الخاص يبين في نفسه، فلا إجمال فيه ولا إشكال، ولهذا فهو يدل على معناه الموضوع له دلالة قطعية، أي بدون احتمال ناشئ عن دليل ويثبت الحكم لدلوله على سبيل القطع واليقين لا الظن، ويجب العمل به، وهذا باتفاق العلماء .

ومثال ذلك :

- قوله تعالى في كفارة اليمين : ﴿ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، فالحكم المستفاد من هذا النص هو وجوب صيام ثلاثة أيام، لأن لفظ الثلاثة من ألفاظ الخاص فيدل على معناه قطعاً ولا يحتمل زيادة ولا نقصاً.

- وكذلك أنصبة الورثة الواردة في القرآن كلها قطعية لأنها من الخاص .

وقد احتج الحنفية بحكم الخاص في العديد من المسائل التي اختلفوا فيها مع غيرهم من الفقهاء ومنها، مسألة المراد بالقرء في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقد فسروا القرء بالحيض ودعموا مذهبهم بأن لفظ ثلاثة في الآية خاص يدل على المراد منه دلالة قطعية فلا يجوز الزيادة أو النقصان على العدد المذكور، ولو قلنا المراد بالقرء الطهر كما قال المالكية والشافعية، فإن هذا يعني أن تعتد المرأة بأكثر من ثلاثة قروء أو أقل، وذلك لأننا لو اعتبرنا الطهر الذي طلقها فيه قرءاً فإنها تعتد بأقل من ثلاثة، بل بقرئين وبعض القرء، ولو قلنا لا يحتسب فإن هذا يعني اعتدادها بثلاثة قروء وبعض القرء، وهذا يخالف حكم الخاص، فكان لابد من تفسير القرء بالحيض^(٢).

(١) الوجيز، زيدان / ٢٨٠ /

(٢) أصول السرخسي / ١ / ١٤٢.

أقسام الخاص :

ينقسم الخاص إلى : المطلق والمقيد، والأمر، والنهي، وفيما يلي بيان ذلك :

الفرع الأول: المطلق والمقيد

تعريف المطلق والمقيد :

-المطلق : هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه ^(١). مثل : رجل، رجال، كتاب

-المقيد هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه مع تقييده بوصف من الأوصاف ^(٢). مثل : رجل عراقي، يديمنى .

حكم المطلق :

-المطلق يجري على إطلاقه، ولا يجوز تقييده بأي قيد، إلا إذا قام الدليل على هذا التقييد.

-دلالة المطلق على معناه دلالة قطعية لأنه أحد أقسام الخاص.

-السنة المتواترة والمشهورة تقييد المطلق بالاتفاق، أما السنة الأحاد فهي تقييد عند الجمهور بخلاف الحنفية .

مثال المطلق :

أ-مثال المطلق الباقي على إطلاقه : قوله تعالى في كفارة الظهار : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ﴾ [المجادلة: ٣]، فكلمة رقبة وردت مطلقة من كل قيد، فيجزئ المظاهر أي رقبة إذا أراد العودة لزوجته .

ب-ومثال المطلق الذي قام الدليل على تقييده، قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١] فكلمة "وصية" وردت مطلقة، وقد قام الدليل على تقييدها بالثالث بالسنة

(١) الإحكام، الآمدي ٣/ ٥، إرشاد الفحول / ٢٧٨، التعريفات للجرجاني / ٣٠٤ .

(٢) الإحكام، الآمدي ٣/ ٦، إرشاد الفحول / ٢٧٨. التعريفات للجرجاني / ٣١٣

المشهورة بقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (الثلث والثلث كثير)^(١) وذلك عندما سأله عن الوصية .

حكم المقيد :

- يجب العمل بالمقيد وفق القيد الوارد و لا يصح إلغاؤه، إلا إذا قام الدليل على ذلك .

مثال المقيد :

قوله تعالى في كفارة الظهار : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ۖ ﴾ [المجادلة: ٤] فقيد الشهرين بالتتابع.

حمل المطلق على المقيد :

قد يرد اللفظ مطلقاً في نصٍّ، ويرد نفس اللفظ مقيداً في نص آخر، فهل يعمل بالمطلق في مكانه، وبالمقيد في مكانه، أم يحمل المطلق على المقيد ؟ يختلف الحكم هنا باختلاف الحالة التي ورد بها الإطلاق والتقييد، وفق ما يلي^(٢):

١- إذا اتحد حكم المطلق والمقيد كما اتحد سبب الحكم لهما : فهنا يحمل المطلق على المقيد، كقوله ﷺ : " لا نكاح إلا بولي "^(٣)، وجاء في لفظ آخر : " لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل "^(٤) .

فقد جاء لفظ الولي في النص الأول مطلقاً، وجاء في الحديث الثاني مقيداً بقوله : مرشد، أي عدل، و الحكم واحد و هو وجوب الولي في عقد الزواج، و السبب واحد و هو عقد الزواج، فيحمل المطلق على المقيد، و يشترط في الولي ليصح منه تولية لتزويج من تحت ولايته أن يكون عدلاً .

(١) البخاري، كتاب الجنائز، باب رثي النبي ﷺ سعد بن خولة، ح ١٢٣٣، ١/ ٤٣٥، مسلم، كتاب الوصية بالثلث، ح ١٦٢٨، ٣/ ١٢٥٠ .

(٢) الآمدي ٦/ ٣، فواتح الرحموت ٣١٦/ ١، إرشاد الفحول ٢٧٩- ٢٨٠، الوجيز، د الزحيلي / ٢٠٩ .

(٣) أبو داود، كتاب النكاح، باب في الولي، رقم ٢٠٨٥، الترمذي، النكاح، باب : ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم ١١٠١ .

(٤) البيهقي، السنن الكبرى، باب : لا نكاح إلا بولي مرشد ٧/ ١٢٤ .

٢- إذا اختلف حكم المطلق والمقيد كما اختلف السبب : فهنا لا يحمل المطلق على المقيد، بل يعمل بكل منها في الموضع الذي ورد به، كقوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله تعالى : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فكلمة الأيدي الواردة في الآية الأولى مطلقة، أما الثانية فمقيّدة بالمرافق، لكن الحكم في الآيتين مختلف فهو في الأولى ورد بالقطع، أما في الثانية ففي الغسل، كما أن السبب مختلف ففي الأولى بسبب السرقة، وفي الثانية بسبب الوضوء، فلا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل في موضعه.

٣- إذا اختلف حكم المطلق والمقيد، واتحد السبب : فهنا لا يحمل المطلق على المقيد، بل يعمل بكل منها في الموضع الذي ورد به، كقوله تعالى : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وقوله تعالى : ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، فهنا السبب متحد في الآيتين وهو إرادة الصلاة، لكن الحكم مختلف، فهو في الآية الأولى وجوب غسل الأيدي، وفي الثانية وجوب المسح، فلا يحمل المطلق على المقيد .

٤- إذا اتحد حكم المطلق والمقيد واختلف السبب : فهنا اختلف الفقهاء، فذهب الشافعية إلى حمل المطلق على المقيد، وقال الحنفية وغيرهم إلى إعمال كل في موضعه، كقوله تعالى في كفارة الظهار : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٣]، وقوله في كفارة القتل الخطأ : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فلفظ الرقبة جاء مطلقاً في الأولى، مقيداً بالإيمان في الثانية، والحكم واحد وهو الكفارة، لكن السبب مختلف، فهو الظهار في الأولى، والقتل الخطأ في الثانية، فهنا لم يحمل الحنفية المطلق على المقيد وبالتالي لم يشترطوا الإيمان في الرقبة في الظهار، أما الشافعية فاشتراطوها لأنهم حملوا المطلق على المقيد.

تطبيق قضائي لحمل المطلق على المقيد في الأحكام القضائية :

ملخص القضية ^(١):

ادعى المدعي بأنه باع للمدعى عليه عقاره الموصوف في نص القضية بمبلغ قدره مليون وأربعمائة ألف ريال وقد سلم المدعى عليه للمدعي من قيمة العقار مبلغاً وقدره ثمانمائة ألف ريال والباقي يسلم عند استخراج صك العقار حيث إن العقار وقت إتمام البيع لم يتم استخراج صك ملكيته وقرر المدعي أن إجراءات استخراج صك العقار قد انتهت وخرج صك العقار وتم إبلاغ المدعى عليه بذلك وتزويده بصورة من الصك وقد تضمن العقد في حالة تأخر المشتري عن تسليم باقي المبلغ فإن للبائع حق الفسخ وإلغاء المبيعة والتصرف في الملكية والعربون الذي دفعه المشتري لا يرد، وطلب المدعي تطبيق بنود العقد وإخراج المدعى عليه من العقار، أجاب المدعى عليه بالمصادقة على الدعوى وقرر أن الصك تأخر إخراجه من قبل المدعي قرابة السنتين ونتيجة لذلك لم يكن المبلغ المتبقي موجوداً وقتها وقرر انه راغب في البيت وليست لديه رغبة في فسخ العقد وانه مستعد بتسليم باقي المبلغ، قرر المدعي مصادقته على أن الصك تأخر ولكن ذلك من الشركة المسئولة التي يعمل بها المدعي، تم اطلاع ناظر القضية على صك الملكية وعقد المبيعة وتم الاستفسار عن سجل الصك من مصدره، قرر ناظر القضية أن العقد بن الطرفين عقد مبيعة وهو من العقود اللازمة والتي لا تنفسخ إلا برضا من الطرفين وما طلبه المدعي من فسخ العقد بسبب تأخر المشتري في تسليم الثمن غير وجيه لأن العقد نص على أن باقي الثمن يدفع عند الإفراغ كما نص على أن البائع هو المسئول عن تحرير الصك وأقر المدعي أن الصك تأخر بسبب خارج عنه وبما أن المدعى عليه راغب في العقار ومستعد بدفع باقي المبلغ وقد نص أهل العلم على أن الأصل حمل العقود على الصحة ما أمكن وإن المطلق يبقى على إطلاقه ما لم يقيد بنص أو دلالة فقد صدر الحكم برد دعوى المدعي فسخ العقد وإن عليه المضي في العقد والإفراغ للمدعى عليه وإن على المدعى عليه دفع

باقي الثمن حالاً عند طلب المدعي، قرر المدعي عدم القناعة، صدر قرار محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية بالمصادقة على الحكم .

المستند الشرعي أو النظامي للحكم :

- القاعدة : (الأصل حمل العقود على الصحة ما أمكن) .
- القاعدة : (المطلق يبقى على إطلاقه ما لم يقيد بنص أو دلالة) .

الفرع الثاني: الأمر

تعريفه :

الأمر هو طلب الفعل على جهة الاستعلاء^(١).

وهو قسم من أقسام الخاص كما سبق .

صيغ الأمر :

صيغ الأمر عديدة، أهمها^(٢) :

١- أن تكون بفعل الأمر، كقوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة:

[٨٣].

٢- الفعل المضارع المقرون بلام الأمر، كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، واستعمال صيغة المضارع تدل على الاستمرار، أي كلما شهدتم الشهر فصوموا.

٣- المصدر النائب عن فعل الأمر، كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] .

٤- اسم فعل الأمر، كقوله تعالى : ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، أي هلم وأقبل .

(١) الأمدى في الإحكام ٢/ ١٥٨، الكافي / ٣٢٠ .

(٢) الكافي / ٣٢٠

٥- الجملة الخبرية المراد بها الطلب : كقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي لتتربص المطلقات بأنفسهن.

المعاني التي تأتي لها صيغة الأمر :

اتفق الأصوليون أن صيغة الأمر تستعمل في وجوه كثيرة، ذكر الأمدي منها خمسة وعشرون وجهاً أذكر أهمها هنا ^(١):

١- الوجوب : كقوله تعالى : ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣].

٢- النذب : كقوله تعالى : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

٣- الإباحة : كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١].

٤- التهديد : كقوله تعالى : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

٥- الدعاء : كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩].

ومنها : الإهانة، التعجب، الاعتبار، التعجيز، الامتنان، التأديب، الإرشاد، وغيرها.

هل الأمر يدل على الوجوب :

اتفق الجمهور على أن صيغة الأمر تدل على الطلب، ثم اختلفوا هل الطلب هذا للوجوب، أو النذب، أو غير ذلك، على المذاهب التالية ^(٢) :

١- المذهب الأول : وهو مذهب الجمهور، أن الأمر يدل على الوجوب، وهو حقيقة فيه، ولا ينصرف إلى غيره إلا بقرينة .

٢- المذهب الثاني : أن الأمر حقيقة في النذب .

٣- المذهب الثالث : أن الأمر مشترك اشتراكاً لفظياً بين الوجوب والنذب .

(١) الإحكام، الأمدي ٢ / ١٦٠

(٢) الكافي / ٣٢٣، الإحكام ٢ / ١٠، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٩١ .

٤- المذهب الرابع : أن الأمر موضوع للطلب فيشترك فيه الوجوب والندب .

٥- المذهب الخامس : التوقف حتى يقوم ما يدل على المراد منه .

الفرع الثالث: النهي

تعريفه :

النهي هو طلب الكف على جهة الاستعلاء بالصيغة الدالة عليه^(١).

الصيغ التي يدل بها على النهي :

يُعرف على النهي بأمور كثيرة أشهرها الصيغ التالية^(٢):

١- الفعل المضارع المقرون بلا الناهية، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ﴾ [الإسراء: ٣٢]. وهذه الصيغة هي أكثر ما يذكره الأصوليون.

٢- صيغة الأمر الدالة على الكف، كقوله تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

٣- فعل نهي، و ما اشتق منه، كقوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

٤- الجمل الخبرية المستعملة في النهي من طريق التحريم أو نفي الحل، كقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

٥- تصوير الشيء بالأمر الشنيع، كقوله تعالى في التشنيع على المغتاب: ﴿يَحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فهو تصوير شنيع للغيبة .

٦- ومنها الأمر بالاجتناب كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] .

(١) إرشاد الفحول / ١٩٢ /، مرآة الأصول / ٧٤ /، شرح مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨٦، الكافي / ٣٢٥ .

(٢) الكافي / ٣٢٥ /

المعاني التي تأتي لها صيغ النهي :

تأتي صيغة النهي لمعان عدة منها :

١- التحريم : كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (النساء: ٢٢).

٢- الكراهة : كقوله ﷺ : (لا تصلوا في أعطان الإبل)^(١). أي مباركها .

٣- الدعاء : كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨].

٤- الإرشاد : كقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾

[المائدة: ١٠١].

كما تستعمل للتهديد، والتحقير، وبيان العاقبة، وغيرها .

هل صيغة النهي تدل على التحريم أم الكراهة :

اتفق الأصوليون على أن صيغة النهي تدل على طلب الترك، وأنها حقيقة في هذه الدلالة، وبمعنى آخر فإن استعمال صيغة النهي في الدلالة على التحريم أو الكراهة هو حقيقة لا تحتاج إلى قرينة لتدل على ذلك، ثم اختلفوا هل هي حقيقة في التحريم أو الكراهة أو فيها معاً، على المذاهب التالية :

١- المذهب الأول : هي حقيقة في التحريم دون الكراهة، ولا يدل على غيره إلا بقرينة، وهو مذهب جمهور الأصوليين.

٢- المذهب الثاني : أن النهي يدل على الكراهة، ولا يصرف للتحريم إلا بقرينة.

٣- المذهب الثالث : أن النهي مشترك بين التحريم والكراهة .

٤- المذهب الرابع : التوقف حتى يقوم ما يدل على المراد منه^(٢).

(١) ابن ماجه، كتاب المساجد، باب الصلاة في أعطان الإبل، ح ٧٦٨، ١/ ٢٥٣.

(٢) ينظر إرشاد الفحول ١٩٢-١٩٣، الكافي / ٣٢٦/

هل النهي يقتضي فساد المنهي عنه:

على الراجح من أقوال الأصوليين أن النهي إذا تجردت صيغته عن القرينة، أفاد التحريم، فلا يجوز للمكلف فعل المنهي عنه وإلا لحقه الإثم والعقاب في الآخرة، ولكن هل يقتضي فساد المنهي عنه إذا كان من العبادات والمعاملات، فلا تتعلق بها الآثار الشرعية المقررة لها لو كان وقعاً صحيحاً؟ اختلف العلماء في هذه المسألة، وبيان هذه المسألة كالتالي:

١- إذا انصبّ النهي على ما يؤثر في حقيقة الفعل وكيانه الشرعي، كما لو ورد النهي عن بيع الجنين في بطن أمه، أو بيع المردوم، أو عن الصلاة بلا وضوء، أو نكاح الأمهات، فإنّ النهي في هذه الحالة يقتضي فساد المنهي عنه وبطلانه واعتباره كأن لم يكن، فهو والمردوم سواء، والمردوم لا يترتب عليه الأثر المقرر له شرعاً لو كان قد وجد صحيحاً. وهذا النوع من المنهي عنه هو ما يعبر عنه بعض الفقهاء بقولهم: هو ما نهى عنه الشارع لعينه، أي لذات الفعل أو لجزئه.

٢- إذا كان النهي غير متوجه إلى ذات الشيء، وإنما إلى أمر مقارن أو مجاور له، ولكنه غير لازم للفعل، كالنهي عن البيع وقت الأذان لصلاة الجمعة، وكالصلاة في الثوب المغصوب، فإنّ النهي هنا هو لشغل ملك الغير بلا حق وهو أمر مجاور غير لازم لأنه قد يحصل بغيرها، فالجمهور يرون أن النهي هنا لا يقتضي بطلان العمل ولا فساد بل يبقى صحيحاً تترتب عليه آثاره المقصودة منه، مع ترتب الإثم على فاعله، وذهب الحنابلة إلى البطلان.

٣- إذا كان النهي في حقيقته، يلاقي بعض أوصاف الفعل اللازمة له، أي بعض شروط وجوده، ولا يتجه إلى ذات الفعل وحقيقته، كما في النهي عن الصوم في يوم العيد، فالجمهور يذهبون إلى فساد الفعل وبطلانه، والحنفية يقولون ببطلان الفعل إن كان من العبادات، وبفساده إن كان من المعاملات، والفاقد عندهم تترتب عليه بعض الآثار إذا حصل القبض، أما الباطل فلا يترتب عليه أي أثر^(١). لكن لو باشر بصيام يوم العيد المنذور أجزأه عند الحنفية مع الإثم، لأنّ النهي غير متوجه لذات الصيام، وإنما لأمر اقترن به، وهو إيقاعه أيام العيد، وفي ذلك إعراض عن ضيافة الله تعالى .

المطلب الثاني: العام

تعريفه :

العام هو اللفظ الذي يستغرق جميع ما يصلح له من الأفراد .
أو هو اللفظ الذي يدل بحسب وضعه اللغوي على شموله لجميع الأفراد الذين يصدق عليهم من غير حصر في فئة معينة^(٢).

مثاله :

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَيَضْنَ بِنَفْسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] . فلفظ المطلقات جمع معرّف بآل الاستغراقية يدخل فيه جميع المطلقات .

ألفاظ العموم :

الألفاظ التي تدل في اللغة العربية على العموم كثيرة أشهرها^(٣) :

١- ألفاظ الجمع : ومنها (كل - جميع - معشر - عامة - كافة - قاطبة) وغيرها .

(١) ينظر التفصيل الكامل للمسألة في الوجيز، زيدان / ٣٠٣-٣٠٤

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ١٩٣ ، الكافي / ٢٨٢

(٣) أصول السرخسي ١ / ١٦٤ ، الوجيز، د الزحيلي / ١٩٣ ، مباحث أصولية في تقسيات الألفاظ، د محمد عبد العاطي محمد علي / ١١٩ .

- ومثال ذلك، قوله تعالى : ﴿وَقَذَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَأَنَّهُمْ كَمَا يَقْدُلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

- وقوله ﷺ : (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) ^(١).

٢- الجمع المعرف بـأل الجنسية أو المعرف بالإضافة :

- مثال المعرف بـأل الجنسية قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

- ومثال المعرف بالإضافة قوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

٣- المفرد المعرف بـأل الجنسية والمعرف بالإضافة :

- مثال المفرد المعرف بـأل الجنسية : قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

- ومثال المفرد المعرف بالإضافة قوله ﷺ عندما سئل عن ماء البحر : (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) ^(٢)، فهو يدل على حل جميع ميتات البحر .

٤- النكرة في سياق النفي : أي النكرة المنفية، أو النهي أو الشرط :

- ومثال النكرة في سياق النفي، قوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

- ومثال النكرة في سياق النهي : قوله تعالى ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا نَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤].

(١) البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، ح ٨٥٣، ٣٠٤/١.

(٢) الترمذي، كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر، ح ٦٩، ١٠١/١. أبو داود، كتاب الطهارة، باب

الوضوء بماء البحر، ح ٨٣، ٦٩/١.

-ومثال النكرة في سياق الشرط، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:

[٦].

٥-الأسماء الموصولة: ومنها (ما - من - الذين - اللاتي - اللاتي - أولات):

-ومثال ذلك، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَتَنَّهُمْ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ

نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

-وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

٦-أسماء الشرط: ومنها (من - ما - أي):

-ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

-وقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٧-أسماء الاستفهام: ومنها: (من - ما - متى - ماذا - أين):

-ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿حَقَّ يَقُولُ

الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، مَتَى نَصُرُ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢١٤].

دلالة العام:

اختلف العلماء في دلالة العام على أفراد هل هي قطعية أم ظنية^(١)؟.

-ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، إلى أن دلالة العام على جميع أفراد ظنية، لأن كل عام يحتمل التخصيص، والتخصيص غالب في كل عام، وهذا يورث شبهة في دلالة العام على كل فرد بخصوصه، وبالتالي فيصح تخصيص العام بالدليل الظني.

-وذهب الحنفية، إلى أن دلالة العام قطعية -إذا لم يخص منه البعض - لأن اللفظ العام موضوع للعموم بأصل اللغة فكان هو الأصل، إلا أن يقوم دليل التخصيص، وبالتالي فلا

(١) أصول السرخسي ١/ ١٤٦، إرشاد الفحول ٢٦٦-٢٦٨، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ ١٣٠/.

يصح تخصيص العام بالدليل الظني (كخبر الآحاد) و لا يخصص إلا بالدليل القطعي (القرآن والسنة المتواترة ومثله السنة المشهورة) .

وبناء على هذا الاختلاف، نجد اختلاف الحنفية مع الجمهور في العديد من المسائل الفقهية، ومنها :

-حكم أكل متروك التسمية من الذبائح :

-ذهب الحنفية إلى حرمة أكل كل مالم يذكر اسم الله عليه عند الذبح، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام: ١٢١] . وأبقوا الآية على عمومها.

-بينما ذهب الجمهور إلى حل أكل ذبيحة المسلم إذا ترك التسمية عمداً، مخصصين عموم الآية السابقة بالحديث الظني (ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أم لم يذكر)^(١).

المطلب الثالث: المشترك

تعريفه :

المشترك هو لفظ وضع لمعنيين أو أكثر بأوضاع متعددة^(٢).

فكل لفظ يشترك فيه معان أو أسماء لا على سبيل الانتظام بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد، وإذا تعيّن الواحد مراداً به انتفى الآخر^(٣).

مثاله :

لفظ العين : فقد وضع في أصل اللغة ليدل على عدة معان، منها : الباصرة، عين الماء، الجاسوس، الشمس، الذهب..

(١) أصول السرخسي ١/ ١٤٨، إرشاد الفحول / ٤٥ .

(٢) علم أصول الفقه ، خلاف / ٣١٤ .

(٣) أصول السرخسي ١/ ١٤٠ .

لفظ القراء : فقد وضع في أصل اللغة ليدل على الحيض والطهر .
حكمه :

يجب على المجتهد ترجيح أحد معاني المشترك عن طريق القرائن، لأنّ الشارع ما أراد بهذا اللفظ إلا أحد معاني المشترك^(١).

(١) ينظر الوجيز، د الزحيلي / ١٩١ .

تدريبات الوحدة الثالثة عشرة

- ١ - بيّن صحة العبارات التالية بوضع علامة (صح) أو علامة (خطأ) :
 - ١- كلمة (رجل) من ألفاظ الخاص الجنسي .
 - ٢- أنصبة الورثة الواردة في القرآن كلها قطعية لأنها من الخاص
 - ٣- يجب العمل بالمقيد وفق القيد الوارد ولا يصح إلغاؤه .
 - ٢- مَيّز المطلق من المقيد مما بين القوسين فيما يلي :
- (رجل - صيام ثلاثة أيام - كتاب الفقه - فك رقبة - امرأتان - بهيمة الأنعام)

المطلق	المقيد

- ٣ - بيّن صيغة الأمر فيما يأتي :

صيحته	الأمر
	و اركعوا مع الراكعين
	فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم
	فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب

- ٤ - في قول النبي ﷺ لمعاذ : " يا معاذ و الله إني لأحبك، أوصيك يا معاذ لا تدعنّ دبر كل صلاة تقول : اللهم أعني على ذكرك و شكرك و حسن عبادتك " .
- بيّن إلى ماذا صُرف النهي في الحديث .

الوحدة الدراسية الرابعة عشرة

وتشمل :

المبحث الثالث : أقسام اللفظ باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له

-المطلب الأول : الحقيقة

-المطلب الثاني : المجاز

-المطلب الثالث : الصريح

-المطلب الرابع : الكناية

-المبحث الرابع : أقسام اللفظ باعتبار دلالاته على المعنى

-المطلب الأول : واضح الدلالة

-المطلب الثاني : غير واضح الدلالة

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ - يعرف كلاً من الحقيقة و المجاز و الصريح و الكناية

٢ - يذكر شواهد و أدلة على استعمال هذه الألفاظ شرعاً

٣ - يفرق بين الحقيقة و المجاز و بين الصريح و الكناية

٤ - يقارن بين اللفظ الواضح الدلالة و اللفظ غير واضح

الدلالة

المبحث الثالث: أقسام اللفظ باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له

ينقسم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له إلى أربعة أقسام هي :

- الحقيقة

- المجاز

- الصريح

- الكناية

المطلب الأول: الحقيقة

تعريفها :

١- الحقيقة^(١) : هي اللفظ المستعمل في المعنى الذي وضع له .

أنواعها :

١- حقيقة لغوية : وهي اللفظ المستعمل في معناه اللغوي الموضوع له، كالشمس والقمر .
و كلفظ الصلاة فإنه في اللغة موضوع لمطلق الدعاء .

٢- حقيقة شرعية: وهي اللفظ المستعمل في معناه الشرعي، أي في المعنى الذي أراده المشرع، كالصلاة فإنَّ حقيقتها الشرعية : أقوال و أفعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة.

٣- حقيقة عرفية : وهي اللفظ المستعمل في معناه العرفي، أي في المعنى الذي جرى العرف به . كلفظ السيارة، فقد جرى العرف على إطلاقها على وسيلة النقل المعروفة.

(١)، أصول السرخسي ١ / ١٨٥، نهاية السؤل ١ / ٢٤٣-٢٤٤، إرشاد الفحول ٤٨ / ، مباحث أصولية في تقسيات الألفاظ ٢١٥ / .

حكمها :

١- إذا ورد لفظ فيجب حمله على حقيقته إلا إذا تعذر ذلك أو ورد دليل يصرفه إلى المجاز . فإذا أوصى رجل إلى ولد زيد بهال، فإنه يصرف إلى ولده الصلبي دون ولد الولد حملاً للفظ على حقيقته.

٢- إذا تعارضت حقيقة شرعية مع عرفية، قُدمت الحقيقة الشرعية، وإذا تعارضت حقيقة عرفية مع لغوية، قدمت الحقيقة العرفية، وإذا تعارضت حقيقة شرعية مع لغوية قُدمت الشرعية وهكذا.....

المطلب الثاني : المجاز

تعريفه :

المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينه و بين المعنى الموضوع له مع وجود ^(١) قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي للفظ.

مثاله :

١- مثال استعمال اللفظ في غير ما وضع له لمناسبة بينهما:

استعمال لفظ أسد للرجل الشجاع، والعلاقة هي المعنى الجامع بين قوة الأسد (وهو المعنى الأصلي للفظ) وقوة الرجل (وهو المعنى الذي استعمل اللفظ له).

٢- مثال استعمال اللفظ في غير ما وضع له لقرينة :

قول الرجل أكلت من الشجرة، فالمراد ثمارها، لقرينة الامتناع من أكل أغصانها أو جذعها

(١) التعريفات للجرجاني : / ٢٨٣ / ، أصول السرخسي ١ / ١٨٥ ، نهاية السؤل ١ / ٢٤٥ ، إرشاد الفحول / ٤٩ / .
مباحث أصولية في تقسيات الألفاظ / ٢١٥ / .

حكمه :

١- ثبوت المعنى المجازي للفظ، وتعلق الحكم به، فقوله تعالى : ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦]، يراد بالملامسة هنا المعنى المجازي وهو الوطء، لا الحقيقي وهو المس باليد وهو ما ذهب إليه الحنفية، ويتعلق بهذا المعنى حكم التيمم عند تعذر الماء.

٢- لا يصرار إلا المجاز إلا عند تعذر الحقيقة، فالأصل أن يحمل الكلام على حقيقته، فلو أوصى رجل لولد زيد، فالأصل أن الوصية تنصرف لولده الصلبي حملاً للفظ على حقيقته، فإن تعذر لعدم وجود ولد له، حمل على المعنى المجازي وهو ولد ولده .

المطلب الثالث: الصريح

تعريفه :

الصريح هو : اللفظ الذي ظهر المراد منه ظهوراً تاماً لكثرة استعماله فيه^٢.

مثاله :

قول الرجل لزوجته : أنت طالق .

حكمه :

- يثبت حكم الصريح مباشرة دون النظر إلى نية المتكلم، فمن قال لزوجته : أنت طالق، وقع الطلاق بمجرد تلفظه له دون التوقف عند نيته .

المطلب الرابع: الكناية

تعريفها :

الكناية : لفظ استتر المعنى المراد به بحسب الاستعمال، ولا يفهم إلا بقريضة^(١).

مثالها:

قول الرجل لزوجته : الحقي بأهلك، فهي عبارة كناية عن الطلاق.

حكمها :

- لا يثبت موجب اللفظ الكنائي إلا بالنية أو دلالة الحال، فمن قال لزوجته الحقي بأهلك، لم يحمل اللفظ على الطلاق إلا إذا نوى الطلاق، أو ظهر من واقع الحال إرادته له كأن كانا في حال شجار.

المبحث الرابع: أقسام اللفظ باعتبار دلالاته على المعنى

اللفظ باعتبار وضوح دلالاته على معناه، أو عدم وضوح ذلك، ينقسم إلى قسمين :

- واضح الدلالة .

- غير واضح الدلالة .

المطلب الأول : الواضح الدلالة

ينقسم الواضح الدلالة إلى أربعة أقسام هي :

- الظاهر

- النص

- المفسر

- المحكم

الفرع الأول: الظاهر

الظاهر هو : اللفظ الذي ظهر المراد منه بنفسه، من غير توقف على أمر خارجي، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصالة من سياق الكلام، ويحتمل التأويل^(١).

مثاله :

- قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ظاهر في إحلل البيع وتحريم الربا، لأنّ هذا هو المعنى الظاهر المتبادر فهمه من لفظي أحل وحرم، دون الحاجة لقرينة خارجية، ولكن هذا المعنى غير مقصود أصالة من سياق النص، لأنّ المقصود الأصلي منها هو نفي المماثلة بين الربا والبيع، ردّاً على من قال : إنّما البيع مثل الربا.

(١) أصول السرخسي ١/ ١٧٩، مرآة الأصول ١٠١-١٠٢. علم أصول الفقه، خلاف / ١٦٢ .

حكمه:

١- أنه يحتمل التأويل^(١)، أي صرفه عن معناه الظاهر وإرادة معنى آخر، كأن يخصص، يقيد، أو يحمل على المجاز دون الحقيقة، وغير ذلك من أنواع التأويل.

٢- وجوب العمل بمعناه الظاهر ما لم يقم دليل يصرفه عن هذا الظاهر، فقوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ظاهر في عموم حل كل بيع، لكن هذا الظاهر يصرف لأن النص مخصص بحرمة بيع الخمر، أو ما ليس عند الإنسان، أو غيرها من البيوع المحرمة.

٣- يقبل النسخ في عهد رسول الله ﷺ لأنه لا نسخ بعده.

الفرع الثاني: النص

تعريفه :

النص هو ما دلّ بنفس لفظه وصيغته على المعنى المراد دون توقف على أمر خارجي، وكان هذا المعنى هو المقصود أصالة من سياق النص، ويحتمل التأويل^(٢).

مثاله :

قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. فهو نص على نفي المماثلة بين البيع والربا، لأنه معنى متبادر فهمه من اللفظ، و مقصود أصالة من سياقه .

حكمه :

١- أنه يحتمل التأويل .

٢- يجب العمل بما هو نص عليه .

٣- يقبل النسخ في عهد النبي ﷺ.

(١) والتأويل هو : صرف اللفظ عن ظاهره بدليل

(٢) أصول السرخسي ١ / ١٨٠، مرآة الأصول / ١٠٣، علم أصول الفقه، خلاف / ١٦٣ .

الفرع الثالث: المفسر

تعريفه:

المفسر هو: ما دل بنفسه على معناه المفصل تفصيلاً لا يبقى معه احتمال التأويل^(١).

مثاله:

قوله تعالى في قاذفي المحصنات: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلَجِدُوهُنَّ نَجَسًا غَلِيظًا﴾ [النور: ٤]، فلفظ ثمانين عدد معين لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً، فهو مفسر.

وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] فكلية كافة تنفي احتمال التخصيص، لأنها من ألفاظ العموم، فهذا النص مفسر.

حكمه:

١- لا يحتمل التأويل.

٢- يجب العمل به كما ورد مفسراً.

٣- يحتمل النسخ زمن النبي ﷺ.

الفرع الرابع: المحكم

تعريفه:

المحكم هو: ما دل بنفسه على معناه الذي لا يقبل إبطالاً ولا تبديلاً، ودلالته واضحة لا يبقى معها احتمال التأويل ولا يقبل النسخ^(٢).

مثاله:

- قوله تعالى في قاذفي المحصنات: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤].

(١) علم أصول الفقه، خلاف / ١٦٦، أصول السرخسي ١ / ١٨٠، مرآة الأصول ١٠٣
(٢) علم أصول الفقه، خلاف / ١٦٨، أصول السرخسي ١ / ١٨١، مرآة الأصول / ١٠٤.

-ومن هذا القبيل الأحكام التي تعدّ أمهات الفضائل التي لا تختلف باختلاف الأزمان ولا الأحوال، كوجوب بر الوالدين، وحرمة الزنا، وتحريم الظلم .

حكمه :

يجب العمل به قطعاً، ولا يحتمل التأويل ولا النسخ.

مراتب واضح الدلالة ^(١):

تتفاوت مراتب واضح الدلالة من حيث قوة وضوحها، فأقواها المحكم، ثم المفسر، ثم النص، ثم الظاهر، فإذا تعارض ظاهر ونص قدّم النص، وإذا تعارض نص ومفسر قدم المفسر، ويرجح المحكم على الجميع.

المطلب الثاني: غير واضح الدلالة

المراد بغير واضح الدلالة ما استتر معناه لذاته أو لأمر آخر فلا يفهم معناه إلا بغيره ^(٢)، ولذا فهو لا يدل بنفسه على المراد بل يحتاج إلى أمر خارجي يكشف المراد، وينقسم إلى أربعة أقسام هي :

-الخفي

-المشكل

-المجمل

-المتشابه

الفرع الأول: الخفي

تعريفه :

هو اللفظ الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن في انطباق معناه على بعض الأفراد

(١) الكافي، الحن / ٢٦٩ / .

(٢) مباحث أصولية في تقسيات الألفاظ / ٢٢٥ / .

نوع غموض وخفاء تحتاج إزالته إلى نظر وتأمل^(١). فسبب الخفاء ليس ذات اللفظ، وإنما بسبب التطبيق من حيث شمول اللفظ.

مثاله :

لفظ السارق في قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فلفظ السارق معناه واضح، وهو من يأخذ مال غيره خفية من حرز مثله، ولكن في انطباق هذا المعنى على بعض الأفراد نوع غموض، كالنشال "الطارار"^(٢) فهو يغاير السارق بوصف زائد فيه وهو جرأة المسارقة، فهل يصدق عليه لفظ السارق فتقطع يده أم لا؟ وقد ذهب الفقهاء إلى قطع يده إذا استوفى شروط السرقة الباقية لأن اسم النشال فيه زيادة في معنى السرقة حيث يسرق أمام العين اليقظة، منتهزاً غفلة المسروق منه، فكانت جريمته أفضع فكان أولى بالحكم.

حكمه :

وجوب بحث المجتهد وتأمله لإزالة هذا العارض الذي أوجب الخفاء في انطباق اللفظ على بعض أفرادها، فإن رأي أن اللفظ يتناوله جعل من أفرادها وأخذ حكمه كما في النشال، وإن رأي أنه لا يتناوله لم يأخذ حكمه^(٣)، كالنباش عند أبي حنيفة و محمد لا تقطع يده لأنه لا يتناوله لفظ السارق عندهما لكونه لا يأخذ المال من حرز مثله، و ذهب الجمهور إلى قطع يده إذا توفرت باقي شروط السرقة لانطباق اسم السارق عليه^(٤).

(١) علم أصول الفقه، خلاف / ١٧٠ / وينظر أصول السرخسي ١ / ١٨٢.

(٢) وهو من يسرق الناس في يقظتهم بنوع من المهارة وخفة اليد، الكافي، الخن / ٢٧٠ /.

(٣) الكافي، الخن / ٢٧٠ /.

(٤) الفقه الإسلامي، دوهبة الزحيلي / ٨٧ / من منشورات كلية الشريعة، جامعة دمشق.

الفرع الثاني: المشكل

تعريفه:

هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لابد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه^(١).

فسبب الخفاء في المشكل يعود لنفس اللفظ لكونه مشتركاً، أو لتعارض ما يفهم من النص مع ما يفهم من نص آخر، بينما سبب الخفاء في الخفي ليس من نفس اللفظ، ولكن من الاشتباه في انطباق معناه على بعض الأفراد لعوامل خارجية،

مثاله :

قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلفظ القرء مشترك بين الحيض والطمهر، فأى المعنيين هو المراد بالآية ؟ ذهب إلى الأول -الحيض - الحنفية والخنابلة معتمدين على أدلة وقرائن خارجية في هذا الترجيح، وذهب للثاني -الطمهر - المالكية والشافعية معتمدين على أدلة وقرائن خارجية في هذا الترجيح .

حكمه :

وجوب إزالة هذا الإشكال من قبل المجتهد عن طريق القرائن والأدلة التي نصبها الشارع لإزالة هذا الإشكال وتعيين المراد منه .

الفرع الثالث: المجمل

تعريفه :

هو اللفظ الذي خفي المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلا ببيان من المتكلم به، فلا يدرك بالعقل وإنما بالنقل عن المتكلم، فلا يفهم المراد منه إلا باستفسار من صاحب الكلام^(٢).

مثاله :

(١) أصول السرخسي ١ / ١٨٣، علم أصول الفقه، خلاف / ١٧١ .

(٢) أصول السرخسي / ١٨٣، إرشاد الفحول / ٢٨٣، الوجيز، د الزحيلي / ١٨٥ .

ألفاظ الصلاة والزكاة والحج والصيام والربا، وغيرها من الألفاظ التي جاءت بمجمله حيث نقلها الشارع من معانيها اللغوية إلى معان شرعية، فجاءت بمجمله إلى أن فسر لها النبي ﷺ .

أسباب الإجمال :

- ١- أن يكون اللفظ من المشترك الذي لا توجد معه قرائن تعين المعنى المطلوب منه .
- ٢- أن يكون السبب غرابة اللفظ .
- ٣- أن يكون السبب نقل اللفظ عن معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي كلفظ الصلاة والحج والزكاة.

حكم المجمل :

التوقف في تعيين المراد منه فلا يجوز العمل به إلا إذا ورد من الشارع ما يزيل هذا الإجمال ويكشف المراد منه .

الفرع الرابع: التشابه

تعريفه :

هو اللفظ الذي لا تدل صيغته بنفسها على المراد منه، و لا توجد قرائن خارجية تبينه، واستأثر الشارع بعلمه فلم يفسره^(١) .

مثاله :

- الحروف المقطعة في أوائل السور مثل : "الم، حم، حمسق" .

ملاحظة : إن الألفاظ المتشابهة لا توجد في آيات وأحاديث الأحكام العملية، لأن المراد من هذه الأحكام التطبيق العملي لها، وهذا يستدعي عدم وجود التشابه فيها.

(١) أصول السرخسي / ١٨٤ ، علم أصول الفقه، خلاف / ١٧٥ ..

حكمه : للعلماء فيه قولان^(١) :

القول الأول : يجب الإيمان به كما ورد، وإيكال علمه لله تعالى، و عدم تأويله، مع تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق به، فالاستواء على العرش معناه في العربية معلوم وهو القعود، و لكن لما كان هذا المعنى لا يليق بالله تعالى، و قد وصف الله به نفسه سلمنا به على ظاهره مع وجوب حمل المعنى بما يليق بالله تعالى، فيقال لله استواء يليق بجلاله، و هو منهج السلف، و رأي أكثر العلماء، و هو الراجح .

القول الثاني : يجب تأويل التشابه بما يوافق اللغة و يلائم تنزه الله تعالى عما لا يليق به، و هو ما ذهب إليه بعض علماء الخلف، فأولوا الاستواء بالاستيلاء، و اليد بالقدرة، و الوجه بالذات . و كثرت التأويلات للأحرف المقطعة^(٢)، و الراجح هو القول الأول كما سبق .

(١) البحر المحيط للزركشي ٣/ ٤٣٩-٤٤٢، شرح جوهرة التوحيد / ١٦٤-١٧٠، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ / ٣٩٨ .

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ١/ ١٥٥ .

تدريبات الوحدة الرابعة عشرة

- ١ - ضع خطأً تحت الدلالة الصحيحة للفظ الوارد :
 - السيارة (حقيقة لغوية - حقيقة عرفية - مجاز).
 - أو لامستم النساء (حقيقة شرعية - مجاز - صريح - كناية)
 - ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً (ظاهر - نص - محكم)
- ٢ - عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت : أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل، حتى نام أهل المسجد، ثم خرج فصلی، فقال : " إنه لوقتها، لولا أن أشق على أمتي " رواه مسلم .
 ظاهر هذا الحديث أن وقت العشاء يمتد إلى ما بعد منتصف الليل، لقولها : حتى ذهب عامة الليل، فهل هذا اللفظ باق على ظاهره، أو أنه مؤول ؟ و بأي شيء يمكن تأويله ؟ و ما الدليل على صحة التأويل ؟.

٣ - بين صحة العبارات التالية بوضع علامة صح أو علامة خطأ

- المجمل لا يدرك بالعقل بل يحتاج إلى بيان من المتكلم .
- يعود سبب الخفاء في المشكل لنفس اللفظ .
- المحكم هو اللفظ الذي لا تدل صيغته بنفسها على المراد منه .
- النص و المفسر و الخفي من أقسام اللفظ الواضح الدلالة .

٤- بيني حكم العمل بكل مما يلي :

-المحكم :

-المشكل :

-الصريح :

-الكناية :

الوحدة الدراسية الخامسة عشرة

وتشمل :

-المبحث الخامس : كيفية دلالة اللفظ على المعنى

-المطلب الأول : عبارة النص

-المطلب الثاني : إشارة النص

-المطلب الثالث : دلالة النص

-المطلب الرابع : اقتضاء النص

-المطلب الخامس : مفهوم الموافقة

-المطلب السادس : المنطوق الصريح

-المطلب السابع : دلالة الإيحاء

أهداف الوحدة :

يتوقع في نهاية الوحدة أن يكون الطالب قادراً على أن :

١-يفرق بين تقسيم الجمهور و الحنفية لكيفية دلالة اللفظ على المعنى

٢-يشرح معنى عبارة النص وإشارته و دلالته و اقتضائه

٣-يبين أنواع مفهوم المخالفة

٤-يذكر مثالا تطبيقياً لكل نوع .

المبحث الخامس: كيفية دلالة اللفظ على المعنى

يختلف تقسيم الحنفية عن الجمهور لدلالة اللفظ على المعنى فقد :

- قسّم الحنفية دلالة اللفظ على المعنى إلى أربعة أقسام :

- عبارة النص

- إشارة النص

- دلالة النص

- اقتضاء النص

- بينما قسم الجمهور دلالة اللفظ على المعنى إلى ستة أقسام:

- إشارة النص

- دلالة الاقتضاء

- مفهوم الموافقة

- المنطوق الصريح

- دلالة الإيحاء

- مفهوم المخالفة

و الباحث في كلا المنهجين يظهر له ما يلي :

١- اتفاقهم على إشارة النص و دلالة الاقتضاء

٢- مايسميه الحنفية دلالة النص، هو ما يسمى عند الجمهور مفهوم الموافقة

٣- مايسميه الحنفية عبارة النص، هو ما يسمى عند الجمهور المنطوق الصريح و دلالة الإيحاء

٤- ليس عند الحنفية مفهوم مخالفة و لا يعتبرونه، بينما يعتبره الجمهور^(١).

(١) ينظر أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، د الخن / ١٣٢ .

المطلب الأول: عبارة النص^(١) (منطوق النص عند الجمهور)

تعريفه:

هي دلالة الكلام على المعنى المتبادر فهمه من نفس صيغته، سواء أكان مقصوداً أصالة أم تبعاً.

فكل نص من نصوص التشريع له معنى تدل عليه عباراته، وهذا المعنى إما مقصوداً أصالة أي من الكلام ذاته، أو تبعاً.

مثاله:

- قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٥]، فهذا النص له:

- معنى مقصود أصالة وهو: التفريق بين البيع والربا، حيث نزلت الآية لترد على أهل الجاهلية القائلين: إنما البيع مثل الربا.

- معنى مقصود تبعاً: وهو إباحة البيع وحرمة الربا.

وكلا المعنيين مقصودين من الآية.

حكمه:

دلالة العبارة تفيد الحكم قطعاً إذا تجردت عن العوارض الخارجية عن النص.

المطلب الثاني: إشارة النص^(٢)

تعريفه:

هي دلالة اللفظ على معنى غير مقصود من سياقه لا أصالة ولا تبعاً، ولكنه لازم للمعنى الذي سيق الكلام من أجله.

(١) أصول السرخسي ٢٤٩/١، الوجيز، د الزحيلي / ١٦٤.

(٢) أصول السرخسي ٢٤٩/١، الوجيز، د الزحيلي / ١٦٥.

أي أن المعنى الذي يدل عليه النص بعبارته يستلزم هذا المعنى الذي يشير إليه، فكانت دلالة اللفظ عليه بطريق الإشارة لا العبارة .

مثاله :

- قوله تعالى : ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

فهذا النص يدل بعبارته على إباحة الوقاع في كل أجزاء الليل من رمضان إلى طلوع الفجر، ويفهم منه بطريق الإشارة إباحة الإصباح جنباً في حالة الصيام، لأن إباحة الوقاع إلى طلوع الفجر، يستلزم أن يطلع الفجر وهو جنب، وهذا المعنى غير مقصود بالسياق، ولكنه لازم للمعنى المقصود منه .

- قوله تعالى : ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] :

وهذا نص يدل بعبارته على فضل الأم على الولد، لأن السياق يدل عليه، ويلزم منه بالإشارة أن أقل مدة الحمل هي ستة أشهر، لأن مدة الفصال عامان بقوله تعالى : ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤]، فيبقى للحمل ستة أشهر من مجموع ثلاثين شهراً، وهي أقل مدة الحمل

حكمه :

دلالة الإشارة قد تكون خفية تحتاج إلى تعمق في النظر و التأمل، كما يجب التأكد من وجود تلازم حقيقي بين المعنى الذي يدل عليه النص بعبارته، و بين المعنى الذي يدل عليه بإشارته، بل لا بد أن يكون التلازم بينهما لا انفكاك له و من اللوازم الحقيقية^(١) .

(١) ينظر الكافي، الحن / ٢٩٦ .

المطلب الثالث: دلالة النص^(١) (مفهوم الموافقة عند الجمهور)

تعريفه :

هو المعنى الذي يفهم من روح النص ومعقوله، فإذا كان النص تدل عبارته على حكم في واقعة لعل بني عليها هذا الحكم، ووجدت واقعة أخرى تساوي هذه الواقعة في علة الحكم أو هي أولى منها، وهذه المساواة أو الأولوية تتبادر إلى الفهم بمجرد فهم اللغة من غير حاجة إلى قياس أو اجتهاد، فإنه يفهم لغة أن النص يتناول الواقعتين، وأن حكمه الثابت لمنطوقه يثبت لمفهومه الموافق له في العلة، سواء أكان مساوياً أم أولى.

مثاله :

١- مثال التساوي في العلة : قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

فهذا نص يدل بعبارته على حرمة أكل أموال اليتامى ظلماً، ويدل بطريق دلالة النص على تحريم إتلاف أموالهم بالإحراق أو التبيد، لأن المفهوم لغة من النص هو حفظ أموال اليتامى، فيكون إتلافها حرقاً أو تبديداً حراماً كحرمة أكلها للمساواة في العلة، و يسمى " لحن الخطاب " .

٢- مثال أولوية العلة : قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهذا النص يدل بعبارته على حرمة التأفف أمامهما، لما فيه من الأذى، ويدل بطريق دلالة النص على تحريم الضرب لأنه أشد إيذاء، لأن العلة المتبادر فهمها لغة من النهي عن التأفف هي الإيذاء، وهي موجودة بشكل أولى وأقوى في الضرب.

تسمياته : يسمى بعض العلماء هذا الطريق بتسميات أخرى منها :

(١) أصول السرخسي ١ / ٢٥٤، المسودة / ٣٤٦، علم أصول الفقه، خلاف / ١٤٨، الوجيز، د الزحيلي / ١٦٧.

١- القياس الجلي : لظهور فهم المساواة أو الأولوية بين علة المنطوق والمفهوم .

٢- فحوى الخطاب : أي روحه وما يعقل منه

٣- مفهوم الموافقة : " وهي تسمية الجمهور كما سبق " أي المفهوم الذي وافق المنطوق في حكمه بناء على موافقته له في علته موافقة تفهم بمجرد اللغة، أو هو أحد أنواع مفهوم الموافقة لأن مفهوم الموافقة تشمل فحوى الخطاب و لحن الخطاب .

المطلب الرابع : اقتضاء النص^(١)

تعريفه :

هو ما يدل عليه النص من طريق المعنى الذي لا يستقيم الكلام إلا بتقديره .
وسميت هذه الدلالة بالاقتضاء، لأن الاقتضاء معناه الطلب والاستدعاء، والمعنى المقدر يتطلبه صدق الكلام وصحته شرعاً.

مثاله :

- قوله تعالى : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢]، فالكلام لا يصح إلا بتقدير :
واسأل أهل القرية.

- قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، فالكلام
مقدر بـ : حرم عليكم نكاح أمهاتكم و....، لأن الحرمة بحسب العبارة تنصب على الذات،
والحرمة تنصب على الأفعال فكان لابد من التقدير ليفهم المراد.

المطلب الخامس : مفهوم المخالفة (عند الجمهور)

تعريفه :

المفهوم من النص نوعان : مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة :

(١) أصول السرخسي ١/ ٢٦٠، الوجيز، د الزحيلي ١٦٨،

- مفهوم الموافقة : هو دلالة اللفظ على مساواة المسكوت عنه للمنطوق في الحكم، وقد سبق بيانه في مبحث : أقسام اللفظ من حيث دلالاته على المعنى، وأسميناه بدلالة النص -عند الحنفية - كما يسمى لحن الخطاب، وإن كان المفهوم أولى بالحكم من المنطوق سمي فحوى الخطاب.

- مفهوم المخالفة : وهو ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه^(١).

أي أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق به في الحكم، فإذا دلّ النص الشرعي على حكم في محل مقيداً بقيد، بأن كان موصوفاً بوصف أو مشروطاً بشرط أو مغياً بغاية أو محدد بعدد، يكون حكم النص في المحل الذي تحقق فيه القيد هو منطوق النص، وأما حكم المحل الذي انتفى عنه القيد فهو مفهوم المخالفة^(٢)، ويسمى دليل الخطاب .

مثاله :

قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مَنْ فَبَيْنَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. فهذا النص دلّ بمنطوقه على إباحة زواج الحر بالأمة إن لم يستطع الزواج بالحرّة، ودلّ بمفهوم المخالفة على النهي عن نكاح الإماء غير المؤمنات، ومنع نكاح الإماء حالة القدرة على الحرّة.

أنواعه :

لمفهوم المخالفة -عند القائلين به- خمسة أنواع وهي^(٣) :

١- مفهوم الصفة :

وهو دلالة اللفظ المقيّد بوصف على نقيض حكمه عند انتفاء ذلك الوصف . كالأية السابقة حيث دلت بمنطوقها على إباحة زواج الحر بالأمة إن لم يستطع الزواج بالحرّة، ودلّت

(١) إرشاد الفحول / ٣٠٣، الوجيز، د الزحيلي / ١٧١.

(٢) علم أصول الفقه، خلاف / ١٥٣ .

(٣) إرشاد الفحول / ٣٠٦، الوجيز، د الزحيلي / ١٧١، علم أصول الفقه، خلاف / ١٥٤ .

بمفهوم المخالفة على النهي عن نكاح الإماء غير المؤمنات. ومثاله أيضاً قول النبي ﷺ : (في السائمة زكاة)، فهو يدل بمفهوم المخالفة على أنه لا زكاة في غير السائمة^(١).

٢- مفهوم الشرط :

وهو دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق بشرط على ثبوت نقيضه عند انتفاء الشرط .

أي أن الحكم يوجد حيث وجد الشرط، وينتفي حيث انتفى هذا الشرط، ومثاله : قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، فقد دلت الآية بمفهوم المخالفة على منع نفقة البائن عند عدم الحمل، حيث اشترطته لوجوب النفقة، فإذا انتفى الشرط انتفى الحكم .

٣- مفهوم الغاية :

وهو دلالة اللفظ الذي قيّد الحكم فيه بغاية على نقيض ذلك الحكم بعد الغاية، ومثاله قوله تعالى : ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فهذا النص قيّد حكم عودة المطلقة ثلاثاً لزواجها بغاية هي زواجها بغيره، فدلّ بمفهوم المخالفة على حلها لمطلقها بعد هذه الغاية، وهي فرقتها لزواجها الثاني وانتهاء عدتها منه .

٤- مفهوم العدد :

وهو دلالة اللفظ الذي قيّد الحكم فيه بعدد نقيض ذلك الحكم فيما عدا ذلك العدد، أي إنّ تعليق الحكم بعدد مخصوص يدلّ على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زائداً كان أو ناقصاً، ومثاله قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فمفهومه المخالف عدم جواز الجلد أكثر أو أقل من هذا العدد .

(١) السائمة : هي الإبل المكتفية بالرعي المباح في أكثر العام، القاموس الفقهي / ١٨٧ / .

٥- مفهوم اللقب:

هو دلالة اللفظ الذي علق الحكم فيه بالاسم العلم على نفي ذلك الحكم عن غيره، مثاله: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، دلّ بمفهوم المخالفة أنّ غير محمد ليس رسول الله. ومثاله أيضاً قوله ﷺ: (في البر صدقة) فمفهومه المخالف ليس في غير البر صدقة.

حجيته وموقف العلماء من العمل به^(١):

١- اتفق العلماء على أنّ مفهوم الصفة والشرط والعدد والغاية حجة في غير النصوص الشرعية. أي في أقوال الناس ومصطلحاتهم وعقودهم: فمن قال ربيع وقفي لأقاربي الفقراء، لم يستحق أقاربه غير الفقراء هذا الربيع، ومن قال: وقفت داري لطلبة العلم الشرعي، دلّ بمفهوم المخالفة على عدم استحقاق طلبة غير العلم الشرعي لهذا الوقف.

٣- واختلفوا في أمرين:

أ- حجية مفهوم اللقب: فقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم حجية مفهوم اللقب، وخالف في ذلك الدقاق والصيرفي من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية، وبعض الحنابلة فقالوا هو حجة^(٢)

ب- الاحتجاج بمفهوم المخالفة في الصفة والشرط والعدد والغاية في النصوص الشرعية:

١- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنّ مفهوم المخالفة فيها حجة على ثبوت نقيض الحكم المنطوق عملاً بعرف الناس واستعمالهم في الأساليب.

٢- وذهب الحنفية -و وافقهم إمام الحرمين الجويني والغزالي - إلى أنه ليس بحجة في هذه

(١) إرشاد الفحول / ٣٠٣، المسودة / ٣٥٧، الوجيز، د الزحيلي / ١٧٤ .

(٢) البحر المحيط، الزركشي ١٤٨/٥ التمهيد في أصول الفقه، أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني الحنبلي، وقال: نص عليه الامام أحمد، وينظر: الكافي / ٣٠٧، مباحث أصولية في تفسيرات الألفاظ / ٤٣٧.

الأحوال^(١) .

المطلب السادس : دلالة الإيحاء (عند الجمهور)

-تعريفها : هي دلالة اللفظ على لازم مقصود للمتكلم، لا يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً، بسبب اقتران الحكم بوصف لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل، لكان اقترانه به غير مقبول ولا مستساغ، فيفهم منه التعليل، ويدل عليه وإن لم يصرح به^(٢) .

مثاله :

-حديث الأعرابي الذي قال فيه : (واقعت أهلي في نهار رمضان، فقال رسول الله ﷺ : أعتق رقبة)^(٣) فإنه يدل على أن الوقاع علة للإعتاق، فكأنه قال : واقعت فكفر .

-قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨] فالأمر بقطع اليد مقترن بالوصف الذي هو السرقة، فلو لم يكن هذا الوصف علة في الحكم الذي هو القطع لما كان لهذا الاقتران معنى^(٤) .

(١) وأدلة كل من الفريقين واردة وبشكل مطول في كتب الأصول، وكذا شروط العمل به عند من قال به، لم أذكرها خشية الإطالة .

(٢) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، دالخن / ١٢٨ /

(٣) مسلم، كتاب الصيام، باب إذا جامع في رمضان، ح ٢٥٩٨ / ٨٥٦ / ، وأخرجه البخاري بألفاظ قريبة .

(٤) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، دالخن / ١٢٨ / .

الفصل السادس

تعارض الأدلة والترجيح والنسخ

-المبحث الأول : النسخ

-المبحث الثاني : في التعارض والترجيح

المبحث الأول: في النسخ

تعريفه :

- النسخ لغة : هو الإزالة والنقل ^(١).
- اصطلاحاً هو : رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه ^(٢).
- إمكانية وقوعه ^(٣) :

النسخ جائز عقلاً وشرعاً، وواقع شرعاً .

- أما جوازه عقلاً : فلأن الأمر بيد الله يختار بحكمته ما يصلح دنيا عباده وآخرتهم بحسب الأحوال والأزمان، ولذلك قال بعض الحنفية : " إنَّ النسخ في الحقيقة بيان منتهى ما أراد الله تعالى بالحكم من أول الوقت ^(٤)

- وأما جوازه شرعاً فلقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] .
وقوله ﷺ : " كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " ^(٥).

- وقد وقع النسخ فعلاً في القرآن، ومن ذلك نسخ التوجه إلى بيت المقدس في الصلاة بالتوجه إلى المسجد الحرام، قال تعالى : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلُوبُكُمْ وَجْهَكُمْ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] .

الحكمة من النسخ :

١- مراعاة مصالح العباد : فقد يشرع الله حكماً تقتضي المصلحة في زمان معين تشريعه،

(١) مختار الصحاح، مادة (نسخ) / ٨٦٤، التعريفات للجرجاني / ٣٣٠ / .

(٢) نهاية السؤل ٢ / ١٦٢، تقريب الوصول / ٣١٠ / .

(٣) المسودة / ١٩٥، الزيادة الواردة على تعليق التعريفات / ٣٣٠، نهاية السؤل ٢ / ١٦٣، تقريب الوصول / ٣١٢ / .

(٤) ميزان الأصول للسمرقندي ٢ / ٩٧٧ .

(٥) المستدرک ١ / ٣٧٦، السنن الكبرى للبيهقي : ٧٦ / ٤.

ثم تنقضي هذه المصلحة فينسخ الحكم، كنهى النبي ﷺ عن ادّخار لحوم الأضاحي بسبب ورود قوافل من الأعراب على المدينة في أيام الأضحى، فلما رحلوا زال سبب النهي، فأباح النبي الادّخار^(١).

٢- مراعاة التدرج في التشريع: وذلك أيضاً مراعاة لمصالح العباد، كالصلاة شرعت أولاً ركعتين في الغداة، وركعتين في العشي، ثم جعلت خمساً في اليوم واللييلة.

٣- امتحان المكلفين بامتحانهم الأوامر والنواهي، و تكرار الاختبار خصوصاً في أمرهم بما كانوا منهيين عنه، و نهيهم عما كانوا مأمورين به، فإنّ الانقياد في حالة التغيير أدل على الإيثار والطاعة^(٢).

أنواع النسخ :

أولاً: بالنسبة إلى تأثيره في الحكم :

١- قد يكون نسخاً كلياً: أي برفع الحكم الأول كله، كما في نسخ القبلة من بيت المقدس في الصلاة إلى التوجه إلى المسجد الحرام -وقد سبق-

٢- قد يكون نسخاً جزئياً: أي برفع الحكم السابق عن بعض أفراد الذين كان الحكم ينطبق عليهم، ومثاله: قوله تعالى في القذف: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤] فإنه يشمل كلّ قاذف زوجاً أو غيره، ثم شرع الله تعالى حكم اللعان بالنسبة للزوج، فلا يجلد بل يلاعن زوجته، في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٣) [النور: ٦].

ثانياً: بالنسبة إلى صيغة النسخ وأسلوبه :

١- قد يكون النسخ صريحاً: بأن ينص الشارع صراحة على النسخ، ومثاله: قوله ﷺ

(١) ينظر تيسير التحرير ٣/ ١٨٢ .

(٢) أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ٢/ ٩٦٦.

(٣) الوجيز، د الزحيلي / ٢٤١ .

(كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها فإنها تذكركم الآخرة).

٢- قد يكون النسخ ضمنياً: بأن لا ينص الشارع صراحة على النسخ، ولكن يشرع حكماً معارضاً لحكم سابق دون نص صريح على نسخ الأول، ولا يمكن الجمع بينهما، فيكون تشريع الحكم اللاحق ناسخاً ضمنياً للحكم السابق، ومثاله نسخ عدة الوفاة من الحول الوارد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، إلى الأربعة أشهر وعشرة أيام الوارد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ الْقَائِلِ بِالْحَقِّ يَتَّبِعُونَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ الْقَائِلِ بِالْحَقِّ﴾ وهو نسخ ضمني.

ثالثاً: أنواع النسخ بالنسبة إلى قوة الدليل :

١- القرآن يُنسخ بالقرآن، والسنة المتواترة تُنسخ بالمتواترة، والآحاد تُنسخ بالآحاد، و السنة المتواترة تُنسخ القرآن لأنها قطعية مثله، وهذا موضع اتفاق للعلماء. أما نسخ المتواتر بالآحاد فقد وقع الاتفاق من العلماء، أو معظمهم على جوازه عقلاً، واختلفوا في وقوعه شرعاً، فذهب جمهورهم إلى أنه غير واقع، ونقل بعض العلماء الإجماع على ذلك، وقال بعضهم يجوز شرعاً زمن النبي ﷺ فقط^(١).

٢- الإجماع لا يكون ناسخاً لحكم من الكتاب أو السنة. كما لا ينسخ الكتاب أو السنة الإجماع، لأنّ الناسخ يجب أن يتأخر عن المنسوخ، والقرآن والسنة متقدمان على الإجماع. و الإجماع لا يُنسخ بإجماع آخر إذا بني على نص من كتاب أو سنة أو قياس، أما لو بني على المصلحة أو العرف فيمكن أن يُنسخ بإجماع آخر.

٣- القياس لا ينسخ قرآناً ولا سنة ولا إجماعاً، ولا يُنسخ بها لأنّه أساساً لا يُصار إليه إلا عند عدم النص على الحكم. كما أنّ القياس لا ينسخ قياساً آخر لأنّ القياس مبناه الرأي والاجتهاد ولا مجال للرأي في نسخ الأحكام، ونصّ البيضاوي على جواز نسخ القياس بقياس أولى منه^(٢).

(١) ينظر تقريب الوصول / ٣١٩ / .

(٢) نهاية السؤل ٢ / ١٨٢-١٨٧ /، المستصفى / ١٠٠-١٠٢ /، أصول السرخسي ٢ / ٦٨.

وقت النسخ وزمانه :

النسخ إنما يكون في حياة النبي ﷺ فقط، فلا يجوز بعد وفاته، لأن النسخ يكون بالوحي و لا وحي بعد الرسول ﷺ، وعلى هذا فلا يجوز نسخ شيء من الأحكام بعد وفاة النبي ﷺ مطلقاً.

ما يقبل النسخ وما لا يقبله^(١):

١- النصوص التي اقترنت بما يفيد التأييد لا تقبل النسخ، كقوله تعالى : ﴿ جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتٌ عَنْهُمْ نَفْسٌ ﴾ [البقرة: ٨] .

٢- الإخبار عن مضمون أمور ماضية : كقصص الأنبياء، والأمم السابقة لا تقبل النسخ.
٣- الأحكام الأساسية المتفق عليها في الشرائع : كوجوب الإيمان، وأمهاة الفضائل لا تقبل النسخ .

٤- الأحكام الفرعية هي التي تقبل النسخ .

أنواع النسخ الواقع في القرآن^(٢):

١- منسوخ التلاوة والحكم :

مثاله : نسخ آية : (عشر رضعات معلومات يحرم من)، فقد ثبت في صحيح مسلم، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : " فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من، ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي النبي ﷺ وهنّ فيما يقرأ من القرآن " .

٢- منسوخ التلاوة دون الحكم :

مثاله : نسخ تلاوة آية الرجم مع بقاء حكمها وهي : " الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم " .

(١) الوجيز، د الزحيلي / ٢٤١ / .

(٢) تقريب الوصول مع حاشيته / ٣٢٥-٣٢٦ / .

٣- منسوخ الحكم دون التلاوة :

مثاله : نسخ آية الاعتداد بالحوال للمتوفى عنها زوجها، بآية الأربعة أشهر وعشراً، مع بقائها قرآناً يتلى، وهو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

طرق معرفة النسخ^(١):

١- التصريح بالنسخ في النص، كقوله: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ فهو نسخ للأمر بثبات المجاهد أما عشرة من الأعداء، و مثل قوله: ﴿أَشَقَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ نَجْوَتِكُمْ صَدَقْتِ﴾ فهو نسخ للأمر بتقديم صدقة قبل مناجاة النبي ﷺ .

٢- تصريح النبي ﷺ بالنسخ كقوله نسخت كذا، أو ما في معنى التصريح كحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها» فإنها تذكر.

٣- فعله ﷺ ، كأمره برجم ماعز ، فإنه ناسخ لحديث: «الشبب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة»، فقد أمر برجم ماعز و لم يأمر بجلده فدل ذلك على نسخ الجلد في حق الزاني المحصن والاكتفاء بالرجم.

٤ - إجماع الصحابة على أن هذا الحكم ناسخ و ذاك منسوخ ، كإجماعهم على نسخ صيام عاشوراء بصيام رمضان، و إجماعهم على نسخ الأحرف الستة في المصحف والإبقاء على حرف قريش الذي يحتمل القراءات المتواترة.

٥- نقل الصحابي أن أحد الحكمين المتعارضين متأخر والثاني متقدم، فيجعل المتأخر ناسخاً للمتقدم، و قول الصحابي كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، كقول جابر -رضي الله عنه-: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» يفيد أن ترك الوضوء مما مست النار متقدماً على الوضوء مما مسته.

(١) أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ٢/ ١٠٢٣

المبحث الثاني: التعارض والترجيح

تعريفه :

- التعارض لغة : هو اعتراض كل واحد من الأمرين الآخر
- عند الأصوليين : هو أن يقتضي أحد الدليلين حكماً في واقعة خلاف ما يقتضيه الدليل الآخر فيها^(١).

مثاله :

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] يقتضي بعمومه أن تكون عدّة الوفاة مطلوبة من كل امرأة توفي عنها زوجها حاملاً كانت أو حائلاً، وقوله تعالى : ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، يقتضي بعمومه أن تكون عدّة الحامل بوضع الحمل، سواء أكانت المرأة المتوفى عنها زوجها أم مطلقة .

فالنّصان متعارضان في حال واحدة هي عدّة المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها، هل تعدد بوضع الحمل أو بمدة أربعة أشهر وعشرة أيام؟

حقيقة التعارض :

إنّ الأدلة الشرعية لا تتعارض أبداً، وإنما التعارض قد يقع بين الأدلة من وجهة نظر المجتهد بحسب فهمه لها، ولذلك فإنّ التعارض هو تعارض ظاهري بالنسبة للمجتهد وليس تعارضاً حقيقياً. لذلك يعد ما يظهر من تعارض بين الأدلة الشرعية تعارضاً صورياً، وهذا التعارض الصوري (الظاهري) يعني اقتضاء كل واحد من الدليلين المتعارضين في وقت واحد حكماً معيناً في الواقعة المعيّنة التي يبحث المجتهد في معرفة حكمها، ويكون الحكمان

متعارضين، أي : مختلفين، بالنسبة للواقعة نفسها في نفس الوقت..^(١).

محل التعارض :

لا يصح التعارض بين نص قطعي وظني، ولا بين نص وإجماع وقياس، ولا بين إجماع وقياس، لأن الأضعف ينتفي بالأقوى، ولأن شرط التعارض بين الدليلين الشرعيين أن يكونا في قوة واحدة.

ويمكن تحقيق التعارض بين الأدلة القطعية والظنية من مرتبة واحدة، كالتعارض بين آية وحديث متواتر أو بين آيتين، أو حديثين متواترين، أو غير متواترين، أو بين قياسين، وحينئذ يحمل أحدهما على غير ما يحمل عليه الآخر، أو يحكم بنسخ أحدهما الآخر إذا عرف تاريخ المتأخر منهما^(٢).

طرق رفع التعارض :

إذا تعارض دليلان بحسب الظاهر للمجتهد، يجب على المجتهد عند الجمهور غير الحنفية أن يتبع في اجتهاده المراحل الأربع الآتية على الترتيب^(٣) :

١- الجمع والتوفيق بين المتعارضين بوجه صحيح : فيجمع المجتهد ويوفق بين النصين المتعارضين، ولا يجوز الترجيح بينهما، لأنه لا يصح إهمال أحد الدليلين مادام إعماله ممكناً، وذلك باعتبار أحد الدليلين مخصصاً لعموم الآخر، أو مقيداً لإطلاقه، كالتوفيق بين آية عدة الوفاة وآية عدة الحامل، بتخصيص الأولى بالثانية في غير الحامل المتوفى عنها زوجها .

٢- الترجيح بين الدليلين : عند عدم إمكان الجمع بين الدليلين وتعذر ذلك فيقوم المجتهد بالترجيح بأحد المرجحات، والترجيح هو : تقوية أحد الطرفين على الآخر فيعلم

(١) المسودة / ٣٠٦ / .

(٢) الوجيز، د الزحيلي / ٢٤٣ / .

(٣) الوجيز، د الزحيلي / ٢٤٤ / ، وعزاه إلى المستصفي و شرح الأسنوي ٣ / ١٩٢ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد .

الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر^(١)، ومنها :

- يرجح النص على الظاهر .

- يرجح المفسر على النص .

- يرجح المحكم على الظاهر أو المفسر أو النص .

- يرجح الحكم الثابت بعبارة النص على الثابت بإشارته .

- يرجح الحكم الثابت بإشارة النص على الثابت بدلالته .

- يرجح دلالة المنطوق على دلالة المفهوم عند التعارض .

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الحنفية يقدمون الترجيح على الجمع والتوفيق .

٣- نسخ أحد الدليلين والعمل بالآخر إذا كان مدلولهما قابلاً للنسخ : فإذا تعدّر الجمع أو الترجيح، جعل المجتهد النص المتأخر ناسخاً للمتقدم إذا علم تاريخ كل منهما .

٤- تساقط الدليلين : فإذا تعذر أي من الوجوه السابقة، ولم يعلم تاريخ النصين، ترك المجتهد العمل بهما معاً، وأخذ غيرهما من الأدلة . - وهذه الحالة لا وجود لها^(٢) .

تعريف الترجيح :

الترجيح لغة: التمييز، و التغليب، و منه يُقال رجح الميزان إذا مال.

الترجيح اصطلاحاً:

عرّفه بعض المحققين من علماء الأصول: بأنّه: تقوية إحدى الأمارتين (أي الدليلين الظنيين) على الآخر ليعمل به^(٣).

(١) إرشاد الفحول / ٤٥٤، أصول السرخسي ٢ / ٢٣٣ .

(٢) إرشاد الفحول / ٤٥٨ / الوجيز، د الزحيلي / ٢٤٦ .،

(٣) أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ٢ / ١٢١٤

وقد خص الترجيح بالأمارات أو الأدلة الظنية لأنه لا يُتَصَوَّر حصول التعارض بين الأدلة القطعية، أو بين دليل قطعي وآخر ظني، وإنما سمي الدليل أمانةً في التعريف لأنه يدل ويشير إلى الحكم الشرعي عند الفقهاء.

وما يقوي أحد الدليلين قد يكون دليلاً آخر أو قرينة ككثرة الأدلة أو كثرة عدد الرواة - عند جمهور الفقهاء خلافاً للحنفية -، وقد يكون المرجح دليلاً عقلياً ونحو ذلك.

الترجيح بين النصوص :

وجهات الترجيح التي ذكرها العلماء بين النصوص أربعة:

١ - الترجيح من جهة سند الحديث.

٢ - الترجيح من جهة متن الحديث أو الدليل.

٣ - الترجيح من جهة الحكم والمدلول.

٤ - الترجيح باعتبار دليل أو أمر خارجي.

طرق الترجيح الشرعية ^(١):

١ - طرق الترجيح المتعلقة بالحكم أو المتن :

أولاً: يُرَجَّح النصُّ على الظاهر :

النص: ما دلَّ على المراد منه بنفسه دون توقف على أمر خارجي وسبق اللفظ فيه لبيان هذا المعنى أصالةً أي كان هذا المعنى هو المقصود الأصلي من سوق الكلام، كدلالة كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ على التفرقة بين البيع والربا.

(١) ينظر أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي ١٢١٦/٢ وما بعدها بتصرف.

أما الظاهر: فهو ما دل على المراد منه دون توقف على أمر خارجي لكن لم يسق اللفظ لبيان أصالة بل تبعاً كدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ على أن البيع حلالٌ و الربا حرام .

فإذا تعارض النص مع الظاهر قُدِّمَ النص على الظاهر ورُجِّحَ عليه، ومثاله قوله تعالى بعد أن بيّن المحرمات من النساء: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.

فظاهر الآية يدل على إباحة الزواج بأكثر من أربع زوجات، لكن يعارض هذا الظاهر نصُّ هو قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ فهي نص في تحريم ما زاد على أربع نساء فيقدم هذا النص على ما ظهر من الآية السابقة.

ثانياً: يُرَجَّحُ الْمُفَسِّرُ عَلَى النَّصِّ:

المفسر ما زاد وضوحاً على النص، فهو لفظٌ سيق لبيان المعنى المراد منه أصالةً وازداد وضوحاً بحيث لم يعد هناك أي احتمالٍ للتأويل، بخلاف النص فإنه يبقى معه احتمال التأويل بمعنى آخر. مثاله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأُجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فلفظ ثمانين لفظ مُفسَّر لا يحتمل التأويل لأنه عدد معين لا يقبل التأويل لأنه لا يحتمل الزيادة أو النقصان.

ومثال التعارض بين المُفسِّر و النص: قول النبي ﷺ: «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة» فهو نصٌ في إيجاب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة ولو في وقت واحد، لكنه يحتمل التأويل بإرادة إيجاب الوضوء لكل وقت صلاة، وقد تعارض هذا النص مع المعنى المفسر من قوله ﷺ: «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» أي ليس عليها إلا وضوء واحد كل وقت صلاة ولو صلت في الوقت عدة صلوات وهذا المعنى هم المفسر وهو لا يقبل التأويل وهو الراجح ويكون العمل بمقتضاه.

ثالثاً: يُرجّح المحكم على ما سواه من ظاهرٍ أو نص أو مفسر:

المحكم: هو اللفظ الذي ظهرت دلالته على معناه ظهوراً قوياً أكثر من المفسر بحيث انقطع عنه أي احتمالٍ للتأويل أو النسخ، فهو لا يقبل التأويل أو النسخ مطلقاً، كالنصوص المتعلقة بالإيمان بالله و اليوم الآخر

و من أمثلة التعارض بين المحكم وغيره قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ فهو نصٌ في إباحة النكاح بغير المحرمات المذكورات في أول الآية كالأم والأخت... وهو يشمل بعمومه إباحة الزواج من زوجات النبي ﷺ بعد وفاته، ولكن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَداً﴾ [الأحزاب: ٥٣] محكمٌ في تحريم الزواج بزوجات النبي ﷺ بعد وفاته فيقدم على نص الآية، و يرجّح عليها، فيكون الحكم حرمة الزواج من زوجات النبي ﷺ بعد وفاته أبداً.

رابعاً: يُرجّح الحكم الثابت بعباراة النص على الحكم الثابت بإشارته:

- المقصود بعباراة النص: دلالة اللفظ على المعنى المتبادر من نفس الصيغة اللغوية، سواءً أسيق لبيان المعنى المقصود أصالةً أو تبعاً وقد عُلِمَ قبل التأمل أن ظاهر اللفظ يتناول هذا المعنى. كدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ على حل البيع و حرمة الربا، وعلى نفي المماثلة بين البيع و الربا.

و المقصود بإشارة النص: بأنه دلالة اللفظ على حكمٍ غيرٍ مقصودٍ ولا سيق النص الشرعي لبيانه لكنه لازمٌ للمعنى الذي سيق الكلام لإفادته، وليس هذا بمعنى ظاهر من كل وجه فهو يحتاج إلى تأملٍ و اجتهاد و مثاله دلالة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على أن نسب الأولاد يثبت للوالد لأن النص لما دلَّ بعبارته على وجوب إنفاق الأب على أولاده دل على أن النسب يثبت له لأن ثبوت النسب من لوازم وجوب النفقة.

ومثال التعارض بين العبارة والإشارة: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُذِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣].

فالآية الأولى دلت بطريق العبارة على وجوب القصاص على القاتل (قتلاً عمدًا عدوانًا) والآية الثانية دلت على عدم الاقتصاص من القاتل العمد لأنها جعلت جزاءه الخلود في جهنم وقصرت هذا الجزاء عليه وهي تبين عقوبته وهذا يدل بطريق الإشارة على أنه لا تجب عقوبة أخرى عليه، بناءً على قاعدة أن (الاقتصاص في مقام البيان يفيد الحصر).

لكن يُرَجَّح في هذه المسألة عبارة النص الأول على إشارة النص الثاني، وهو وجوب القصاص من القاتل العمد.

خامسًا: يرجح الثابت بإشارة النص على الثابت بدلالته:

- المقصود بدلالة النص: دلالة اللفظ على أن حكم المنطوق (أو العبارة) ثابت للمسكوت عنه لوجود معنى فيه يُدْرِكُ كُلُّ عَارِفٍ بِاللُّغَةِ أن الحكم المنطوق به كان لأجل ذلك المعنى من غير حاجة إلى نظير واجتهاد.

ومثال الدلالة: دلالة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَفِي﴾ على تحريم جميع أنواع الإيذاء للوالدين كالضرب ونحوه، وكدلالة قوله تعالى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ ظُلْمًا إِنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ على تحريم تبديد وإتلاف مال اليتيم.

ومثال التعارض بين الإشارة والدلالة:

- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

- وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾

فيفهم من الآية الأولى بطريق العبارة وجوب الكفارة على القاتل الخطأ، ويُفهم منها أيضاً بطريق الدلالة وجوب الكفارة على القاتل العمد أيضاً لأنه أولى من القاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه، لأن سبب الكفارة جناية القتل وهي في القتل العمد أشد وأفظع، فكان وجوبها على القاتل العمد أولى من وجوبها على المخطئ.

ويُفهم من الآية بطريق الإشارة أن القاتل العمد لا كفارة عليه في الدنيا لأن الآية قصرت جزاءه على الخلود في جهنم، وهذا القصر في مقام البيان يفيد نفي أي جزاء آخر عنه، وهذا المعنى المستفاد من الإشارة يتعارض مع المعنى المستفاد من الآية بطريق الدلالة، فيكون المفهوم بالإشارة أرجح من المفهوم بالدلالة، ويكون الحكم عدم وجوب الكفارة على القاتل العمد.

سادساً: ترجح دلالة المنطوق على دلالة المفهوم (مفهوم المخالفة) عند التعارض:

- أما دلالة المنطوق فهي الدلالة التي عرفناها قبل قليل و أما دلالة المفهوم (أو مفهوم المخالفة): فهي دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه ويسمى (دليل الخطاب) كدلالة حديث: «في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة» على أن الغنم غير السائمة لا زكاة فيها.

أما مثال التعارض بين دلالة المنطوق و دلالة المفهوم قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْزَيْتُ عَامَتًا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ فإذا اعتبرنا في الآية مفهوم المخالفة فإنه يعارض منطوق قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

إذ الآية تدل بمنطوقها على حرمة الربا وإن قل، فيقدم على مفهوم الآية السابقة. لكن يلاحظ أن الآية الأولى ليس لها مفهوم لأن القيد الوارد فيها سيق لإنكار ما كانت تفعله العرب، فلا يتصور حصول التعارض بين دلالة المنطوق والمفهوم هنا، فيبقى حكم منطوق الآية الثانية هو الثابت وهو تحريم الربا قل أو كثر.

سابعًا: يرجح الحاضر على المبيح:

و معناه إذا اجتمع في عين واحدة دليان: دليل يقتضي حظر هذه العين و تحريمه ، و دليل يقتضي إباحتها و حلّها، فإنه يرجح عند الجمهور الدليل الحاضر على الدليل المبيح فيحكم بتحريم هذه العين و منعها احتياطًا.

و دليل ذلك:

١ - حديث: «ما اجتمع الحلال و الحرام، إلّا غلبَ الحرام الحلال».

٢ - حديث: «دع ما يُريبك إلى ما لا يُريبك».

- و مثاله: الحيوان المتولد من حيوانين أحدهما مأكول اللحم، و الثاني غير مأكول اللحم يحكم بتحريم أكله كالبعغل المتولد من حمار أو فرس.

طرق الترجيح المتعلقة بالسند و الرواية:

١ - يرجح الحديث المسند إلى النبي ﷺ على الحديث المرسل أو الموقوف .

٢ - يرجح الحديث الأكثر رواة أو الذي روي بطرق أكثر على الحديث الذي روي عن عددٍ أقل من الرواة أو الطرق (و هذا مذهب الجمهور خلافاً للحنفية الذين ينظرون إلى قوة السند لا لعدد الرواة).

٣ - يرجح الحديث المروي في الصحيحين (البخاري و مسلم) على الحديث المروي في غيرهما كالسنن، و المسانيد و المستدركات و نحوها. و يرجح الحديث المروي في البخاري على الحديث المروي في مسلم.

٤ - ترجح رواية الراوي المباشر لما روى أو صاحب القصة على غيرها من الروايات

المعارضة:

- و مثال رواية المباشر رواية رافع: «تزوَّج النبي ﷺ ميمونة، و هو حلالٌ، و كنت السفير بينهما» أخرجه الترمذي ومالك وأحمد و غيرهما. فقد رجح جمهور العلماء هذه الرواية على رواية ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه تزوّجها و هو محرم» رواه البخاري ومسلم و غيرهما.

تدريبات الوحدة الخامسة عشرة

١ - املأ الفراغات التالية بما هو مناسب حسب المطلوب :

أ- قال ﷺ : " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات إحداهن بالتراب "

- دل الحديث بمنطوقه على :

- و دل بمفهوم المخالفة على :

ب- قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَزَّيْنَهُنَّ أَرْبَعَةُ شُهُلَةٍ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]

- دلّ الحديث بمفهوم على

ج- قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]

- دلت الآية بمفهوم على وجود الحمل لاشتراط النفقة .

٢ - عرف النسخ، ثم بين أنواع النسخ الوارد في القرآن .

- النسخ هو :

- أنواع النسخ الوارد في القرآن :

.....-

.....-

.....-

٣- قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ [النساء: ٣] ظاهر هذه الآية يفيد وجوب القدرة على العدل بين الزوجات . و قال تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩] تفيد الآية عدم القدرة على العدل، و المطلوب : بين كيف يمكن الجمع بين الآيتين وإزالة التعارض بينهما .

ثبّت المصادر والمراجع

أولاً - كتب الحديث :

- ١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه " صحيح البخاري " للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا، مطبعة الهندي، دمشق ١٣٩٧ هـ - ١٩٦٧ م، بلا رقم .
- ٢- الجامع الصحيح " سنن الترمذي " للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق الشيخ إبراهيم عطوة عوض، وأحمد بن محمد شاكر، دار الحديث، بلا رقم و لا تاريخ .
- ٣- الجامع الصحيح " أو المسند الصحيح " " أو صحيح مسلم "، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة أولى، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٤- السنن لأبي داود الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق كمال يوسف حوت، دار الجنان - بيروت، طبعة أولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٥- سنن الدار قطني للإمام علي بن عمر الدار قطني، تحقيق السيد عبد الله بن هاشم يماني المدني، دار المحاسن، القاهرة - ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م، بلا رقم .
- ٦- سنن المصطفى " سنن ابن ماجه "، للإمام محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العالمية - بيروت، بلا رقم و لا تاريخ .
- ٧- المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت، ط ١ / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٨- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة،

بلا رقم ولا تاريخ .



ثانياً - كتب المعاجم والتراجم اللغوية :

- ١- التعريفات للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني الحنفي، تحقيق د. محمد عبد الرحمن المرعشي، دار النفائس، ط ٢ / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٢- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، للأستاذ سعدي أبو جيب، دار الفكر - دمشق، ط ٢ / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣- القاموس المحيط للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، دار الفكر - بيروت، بلا رقم ولا تاريخ .
- ٤- الكليات " معجم في المصطلحات والفروق الفردية " للعلامة أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٥- مختار الصحاح، للعلامة محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، دار الحكمة، دمشق، بلا رقم ولا تاريخ .
- ٦- معجم غريب الفقه و الأصول، و معه إعراب الكلمات العربية، أ. د محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

ثالثاً - كتب الفقه والقواعد الفقهية :

- ١- أحكام العدة في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية السوري (عدة الوفاة - عدة الطلاق) تأليف الدكتور حنان فتال يبرودي، ط دار النوادر، دمشق، ط ١ / ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٢- الاختيار لتعليل المختار، للإمام عبد الله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي، تعليق

- ٣- الشيخ خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة - بيروت، ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام ابن القيم الجوزية، دار الفكر - بيروت، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٥ / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- ٤- الأمل، للإمام الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ط ٢ / ١٣٩٣ هـ.
- ٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام ابن رشد القرطبي، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١٥ / ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، بلا رقم.
- ٦- حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار الكتب العربية، القاهرة، بلا رقم ولا تاريخ، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت - ط ١ / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٧- رد المحتار على الدر المختار " حاشية ابن عابدين " للعلامة محمد أمين بن عابدين الحنفي، دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب العلمية، بيروت - بلا رقم ولا تاريخ، وطبعة دار الفكر بيروت - ط ٢ / ١٣٨٦ م، وطبعة دار الثقافة ودار التراث، دمشق، تحقيق د. حسام الدين فرفور، ط ١ / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٨- فتح القدير شرح الهداية للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري المعروف بابن الهمام، وبهامشه العناية شرح الهداية، للإمام البابرتي، وحواش أخرى، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت - بلا رقم ولا تاريخ، وطبعة دار الفكر، بيروت - ط ٢ / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- ٩- الفروق للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المشهور بالقراقي، طبعة عالم الكتب، بيروت - بلا رقم ولا تاريخ.
- ١٠- الفقه الإسلامي وأدلته للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق - ط ٣ / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

- ١١- القواعد لأبي بكر محمد بن عبد المؤمن المعروف بتقي الدين الحصني الشافعي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الشعلان، والدكتور جبريل البصيلي، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الشرق للنشر والتوزيع، ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٢- القوانين الفقهية المسمى : " قوانين الأحكام الشرعية في مسائل الفروع الفقهية"، للإمام محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي، طبعة دار القلم بيروت، بلا تاريخ ولا رقم.
- ١٣- كشف القناع على متن الإقناع، للعلامة منصور البهوتي، راجعه، هلال مصيلحي ومصطفى هلال، دار الفكر، بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م و بلا رقم، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت - بلا تاريخ ولا رقم.
- ١٤- المبسوط، أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، بيت الأفكار الدولية، تحقيق حسان عبد المنان، ط ١ / بلا تاريخ .
- ١٥- المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، مكتبة الإرشاد، جدة، بلا تاريخ ولا رقم، وطبعة دار الفكر، بيروت - تحقيق محمود مطرجي، ط ٢ / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٦- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للعلامة الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت - بلا رقم ولا تاريخ، وطبعة دار الكتب العلمية، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل عبد الموجود، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، بلا رقم، وطبعة دار الفكر، بلا تاريخ ولا رقم.
- ١٧- المغني مع الشرح الكبير، للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - بلا تاريخ ولا رقم، وطبعة دار الفكر، بيروت - ط ١ / ١٤٠٥ هـ.
- ١٨- المفصل في الفقه الحنفي، محمد ماجد عتر، دار اليمامة، ط ١ / ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٩- منح الجليل، شرح مختصر سيدي خليل، للعلامة محمد عليش الطرابلسي، دار الفكر، بيروت - ط ١ / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- ٢٠- نظرية العقد في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، تأليف الدكتور باسل محمود الحافي، والدكتور صالح العلي، طبعة دار اليمامة، دمشق - ط ١ / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٢١- نهاية المحتاج إلى شرح المحتاج للإمام شمس الدين محمد بن شهاب الرملي، ط دار الكتب العلمية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م بلا رقم.
- ٢٢- الهداية شرح بداية المبتدي، للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، صححه الشيخ طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا رقم ولا تاريخ.



رابعاً - كتب أصول الفقه :

- ١- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، الدكتور مصطفى الحن، مؤسسة الرسالة، بيروت - ط ٤ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢- أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، الدكتور مصطفى البغا، دار الإمام البخاري، دمشق - بلا تاريخ ولا رقم.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام، للإمام علي بن أبي محمد الثعلبي، الملقب بالأمدي الشافعي، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت - ط ٢ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤- إحكام الفصول في أحكام الأصول للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي، تحقيق عبد الله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت - ط ١ / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للعلامة محمد بن علي الشوكاني، تحقيق أبي مصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ٤ / ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٦- الإشارة في معرفة الأصول و الوجازة في معرفة الدليل، للإمام أبي الوليد الباجي، تحقيق محمد علي فركوس، دار البشائر الإسلامية، بيروت - توزيع المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط ١ / ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

- ٧- أصول السرخسي، للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق د. رفيق العجم، دار المعرفة، بيروت - ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٨- أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٩- أصول الفقه، د. محمد الزحيلي، منشورات جامعة دمشق، مطابع الوحدة، ط ٢ / ١٤٠١ هـ - ١٩٨٢ م.
- ١٠- أصول الفقه الإسلامي، مباحث عامة، الأستاذ الدكتور مصطفى البغا، دار المصطفى، ط ١ / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١١- أصول مذهب الإمام أحمد، د. عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٣ / ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م و ط ٤ / ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٢- إفاضة الأنوار على أصول المنار، للعلامة محمد علاء الدين بن علي الحصكفي، تعليق الشيخ محمد سعيد البرهاني الحنفي، ط ١ / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٣- البحر المحيط في أصول الفقه، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق الشيخ عبد القادر العاني، مراجعة د. عمر سليمان الأشقر، ود. عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١ / بلا تاريخ ولا رقم.
- ١٤- البيان عند الأصوليين، و أثره في الفقه الإسلامي، دكتور محمد عبد العاطي محمد علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٥- التحرير في أصول الفقه، للعلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوسي السكندري الحنفي، المعروف بابن الهمام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٥١ هـ.
- ١٦- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تأليف محمد بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق د. عبد الله ربيع ود. سيد عبد العزيز، مؤسسة قرطبة، مصر - ط ٢ / ٢٠٠٦ م.

- ١٧- تقريب الوصول إلى علم الأصول، للإمام الشهير أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي، تحقيق محمد المختار بن الشيخ محمد أمين الشنقيطي، المدينة المنورة، ط ٢/ ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٨- تقويم الأدلة، للقاضي الإمام أبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي، تحقيق الشيخ خليل محي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٩- التلخيص شرح التنقيح للإمام القاضي صدر الشريعة، تأليف نجم الدين محمد الدركاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت - ط ١/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٢٠- التلويح على التوضيح شرح التنقيح، للإمام سعد الدين التفتازاني الحنفي، مطبعة صنايع العثمانية ١٣١٠ هـ.
- ٢١- تيسير التحرير شرح العلامة محمد أمين المعروف بأمر بادشاه الحنفي البخاري المالكي، دار الباز، مكة المكرمة، ط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، بلا رقم. وطبعة دار الكتب العلمية بلا رقم ولا تاريخ.
- ٢٢- الحدود في أصول الفقه، القاضي أبو الوليد سليمان الباجي، تحقيق مصطفى الأزهرى، دار ابن القيم، دار ابن عفان، ط ١/ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، للإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي، بيروت - ط ٣/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، ط ٣/ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٢٤- شرح الكوكب المنير " المسمى التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر " في أصول الفقه للعلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي و د. نزيه الحماّد، مطابع أم القرى مكة المكرمة، ط ١/ ١٤١٣ هـ.
- ٢٥- شرح اللمع للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - ط ١/ ١٤٠٨ هـ.

١٩٨٨م.

٢٦- شرح الورقات لإمام الحرمين الجويني، تأليف الإمام تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزازي المعروف بابن الفركاح الشافعي، تحقيق سارة شافي الهاجري، دار البشائر الإسلامية ط ٢/ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٧- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، مكتبة دار التراث، مصر - بلا تاريخ ولا رقم وطبعة مكتبة الرشد ط ١/ ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٨- فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت للعلامة عبد العلي محمد نظام الدين الأنصاري، على هامش المستصفى للغزالي، دار الفكر، بيروت - بلا رقم ولا تاريخ.

٢٩- فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار، تأليف زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر - ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٣٠- القواطع في أصول الفقه، لابن السمعاني، ط دار الفاروق، بلا رقم ولا تاريخ.

٣١- الكافي الوافي في أصول الفقه، الدكتور مصطفى الحن، مؤسسة الرسالة، ط ١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢- كشف الأسرار شرح المنار لأبي البركات حافظ الدين النسفي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٣- كشف الأسرار على أصول البزدوي للإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - بلا رقم ولا تاريخ.

٣٤- مباحث الكتاب والسنة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، مطابع جامعة دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٥- مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ،

٣٦- لمحصل من علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار

الكتب العلمية، بيروت - ط ١ / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٧- المحلي على جمع الجوامع للسبكي مع حاشية العطار، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ ولا رقم .

٣٨- مختصر ابن الحاجب، للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المالكي، المعروف بابن الحاجب، تحقيق محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة، ط ١ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٩- المذهب في أصول المذهب شرح المنتخب الحسامي، لحسام الدين الإخسيستي، تأليف د. ولي الدين فرفور، مكتبة الفرفور، دمشق - ١٩٩٩ م.

٤٠- مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول، للعلامة محمد بن فرامز، المعروف بمنلا خسرو الحنفي، طبعة عثمانية، مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي، ١٢٩٦ هـ - بلا رقم .

٤١- المستصفى في علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، صححه محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، بلا رقم، وطبعة دار الفكر بيروت، بلا رقم ولا تاريخ.

٤٢- المسودة في أصول الفقه، جمعها شهاب الدين أبو العباس الحنبلي، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، دار الكتاب العربي، بيروت - بلا رقم ولا تاريخ.

٤٣- مصادر الإفهام إلى مبادئ الأحكام، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الضياء، ط ١ / ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٤٤- مصادر التشريع الإسلامي و مناهج الاستنباط، تأليف د. محمد أديب الصالح، مكتبة العبيكان، ط ١ / ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٤٥ - المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ا. د عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٧ / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

- ٤٦- الموافقات في أصول الشريعة للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، ومحمد دراز، وعبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت - بلا تاريخ ولا رقم، وطبعة دار المعرفة، تحقيق إبراهيم رمضان، بيروت - ١ / ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٤٧- ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، للإمام علاء الدين السمرقندي، تحقيق د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، وزارة الأوقاف العراق - ط ١ / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٤٨- نهاية السؤل " شرح الأسنوي " على منهاج الوصول للبيضاوي، للإمام جمال الدين الأسنوي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر - بلا رقم ولا تاريخ.
- ٤٩- الوجيز في أصول الفقه، تأليف الدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط ١ / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٥٠- الوجيز في أصول الفقه، الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥١- الوجيز في أصول التشريع الإسلامي، د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط ١ / ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٥٢- الوسيط في أصول الفقه، الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، منشورات جامعة دمشق، دار المستقبل.



خامساً - كتب أخرى :

- ١- الجامع لأحكام القرآن " تفسير القرطبي " للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي، الأندلسي، المالكي، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، مصطفى السقا، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢ / ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٢- زبدة الإتيان في علوم القرآن، السيد محمد علوي المالكي، بلا رقم ولا تاريخ.

- ٣- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، دار الكنوز الأدبية، بلا رقم ولا تاريخ.
- ٤- شرح جوهرة التوحيد للإمام الباجوري، تحقيق الشيخ عبد الكريم الرفاعي، دار أنس بن مالك للنشر، بيروت، بلا رقم ولا تاريخ .
- ٥- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة المعارف للنشر و التوزيع، الرياض، ط ٣/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦- مقدمة ابن خلدون، محمد عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، ط ٢/ ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.



الفهرس العام

الصفحة

العنوان

٣	مقدمة الكتاب
٥	الفصل الأول : التعريف بعلم أصول الفقه " الوحدة الدراسية الأولى "
٧	المبحث الأول : تعريف علم أصول الفقه
١١	المبحث الثاني: موضوع كل من علمي أصول الفقه و الفقه
١٢	المبحث الثالث : العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم الفقه
١٣	المبحث الرابع : أهمية دراسة علم أصول الفقه
١٤	المبحث الخامس : نشأة علم أصول الفقه وتدوينه
١٧	المبحث السادس : استمداد علم أصول الفقه
١٨	المبحث السابع : مناهج التأليف في علم أصول الفقه
٢١	الفصل الثاني : مباحث الحكم الشرعي "الوحدة الدراسية الثانية"
٢٣	المبحث الأول : التعريف بالحكم وأقسامه الأصلية
٢٣	المطلب الأول :تعريف الحكم الشرعي
٢٥	المطلب الثاني : أقسام الحكم الشرعي
٢٥	الفرع الأول : الحكم التكليفي
٤١	الفرع الثاني : الحكم الوضعي
٤٧	الفرع الثالث : الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي
٤٩	المبحث الثاني : الحاكم
٥٦	المبحث الثالث : المحكوم فيه " الوحدة التدريسية الثالثة"
٥٩	المبحث الرابع : المحكوم عليه
٦٣	الفصل الثالث : مباحث الأهلية " الوحدة التدريسية الخامسة"
٦٦	المبحث الأول : تعريف الأهلية
٦٧	المبحث الثاني : أقسام الأهلية

المبحث الثالث : عوارض الأهلية	٧٣
الفصل الرابع : الأدلة التشريعية : مصادر الفقه الإسلامي	٨١
تمهيد	٨٣
المبحث الأول : الأدلة المنفق عليها	٨٥
المطلب الأول : القرآن	٨٦
تعريف القرآن	٨٦
خصائص القرآن	٨٧
وجوه إعجاز القرآن	٩١
أحكام القرآن	٩٢
أساليب القرآن في بيان الأحكام	٩٤
دلالة الآيات على الأحكام	٩٤
المطلب الثاني : السنة " الوحدة التدريسية السابعة "	١٠١
حجية السنة	١٠١
أقسام السنة	١٠٣
دلالة السنة على الأحكام	١٠٦
مكانة السنة من القرآن	١٠٧
وظيفة السنة النبوية	١٠٨
ما لا يدخل تحت السنة التشريعية	١١٠
المطلب الثالث : الإجماع " الوحدة التدريسية الثامنة و التاسعة "	١١٧
تعريف الإجماع	١١٧
ركن الإجماع	١١٨
حجية الإجماع	١١٨
أنواع الإجماع (الصريح - السكوتي)	١٢٠
مستند الإجماع	١٢١
وظيفة الإجماع	١٢٢

١٢٢	إمكان وقوع الإجماع
١٢٥	المطلب الرابع : القياس
١٢٥	تعريف القياس
١٢٧	حجية القياس
١٣١	أركان القياس
١٣١	ثمرة القياس
١٣٢	شروط القياس
١٣٢	أ- شروط الأصل
١٣٢	ب- شروط حكم الأصل
١٣٤	ج- شروط الفرع
١٣٤	د- شروط العلة
١٣٦	الفرق بين العلة والحكمة
١٣٨	الفرق بين العلة والسبب
١٣٩	مسالك العلة
١٤٦	المبحث الثاني : الأدلة المختلف فيها " الوحدة التدريسية العاشرة "
١٤٧	المطلب الأول : الاستحسان
١٥٣	المطلب الثاني : المصالح المرسله
١٦١	المطلب الثالث : سد الذرائع
١٦٨	المطلب الرابع : الاستصحاب " الوحدة التدريسية الحادية عشرة "
١٧٥	المطلب الخامس : العرف
١٨٣	المطلب السادس : مذهب الصحابي
١٨٩	المطلب السابع : شرع من قبلنا
١٩٥	الفصل الخامس : القواعد الأصولية اللغوية " الوحدة التدريسية الثانية عشرة "
١٩٨	المبحث الأول : حروف المعاني
١٩٨	أنواع الحروف
٢٠٨	المبحث الثاني : أقسام اللفظ باعتبار وضعه للمعنى " الوحدة التدريسية الثالثة عشرة "
٢٠٨	المطلب الأول : الخاص

٢١٠	الفرع الأول : المطلق والمقيد
٢١٤	الفرع الثاني : الأمر
٢١٦	الفرع الثالث : النهي
٢١٩	المطلب الثاني : العام
٢٢٢	المطلب الثالث : المشترك
٢٢٧	المبحث الثالث : أقسام اللفظ باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له "الوحدة التدريسية الثالثة عشرة"
٢٢٧	المطلب الأول : الحقيقة
٢٢٨	المطلب الثاني : المجاز
٢٢٩	المطلب الثالث : الصريح
٢٢٩	المطلب الرابع : الكناية
٢٣١	المبحث الرابع : أقسام اللفظ باعتبار دلالة على المعنى
٢٣١	المطلب الأول : الواضح الدلالة
٢٣٤	المطلب الثاني : غير واضح الدلالة
٢٤٢	المبحث الخامس : أقسام اللفظ من حيث دلالة على المعنى "الوحدة التدريسية الخامسة عشرة"
٢٤٣	المطلب الأول : عبارة النص
٢٤٣	المطلب الثاني : إشارة النص
٢٤٥	المطلب الثالث : دلالة النص
٢٤٦	المطلب الرابع : اقتضاء النص
٢٤٦	المطلب الخامس : مفهوم المخالفة
٢٥١	الفصل السادس : تعارض الأدلة والترجيح والنسخ
٢٥٢	المبحث الأول : في النسخ
٢٥٧	المبحث الثاني : في التعارض والترجيح
٢٦٩	ثبت المصادر والمراجع
٢٨١	الفهرس العام